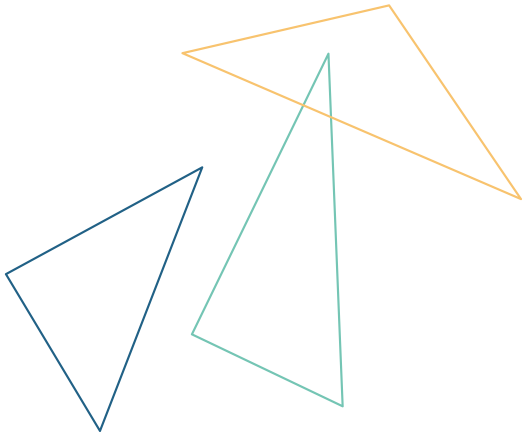

استراتيجية الكويت
لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

2024 - 2019

استراتيجية الكويت
لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

2024 - 2019

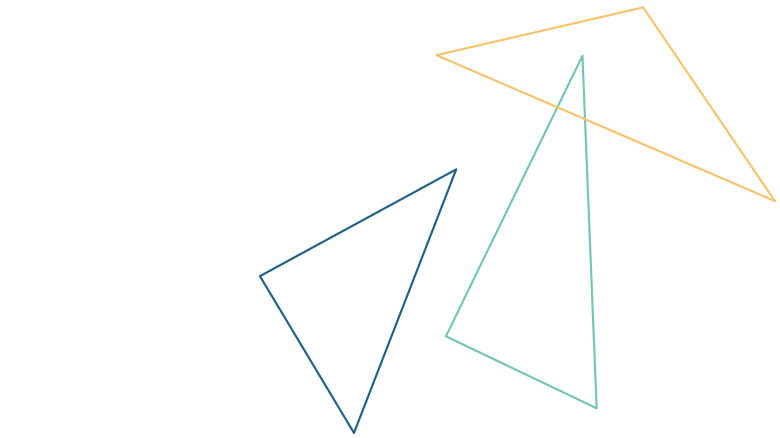

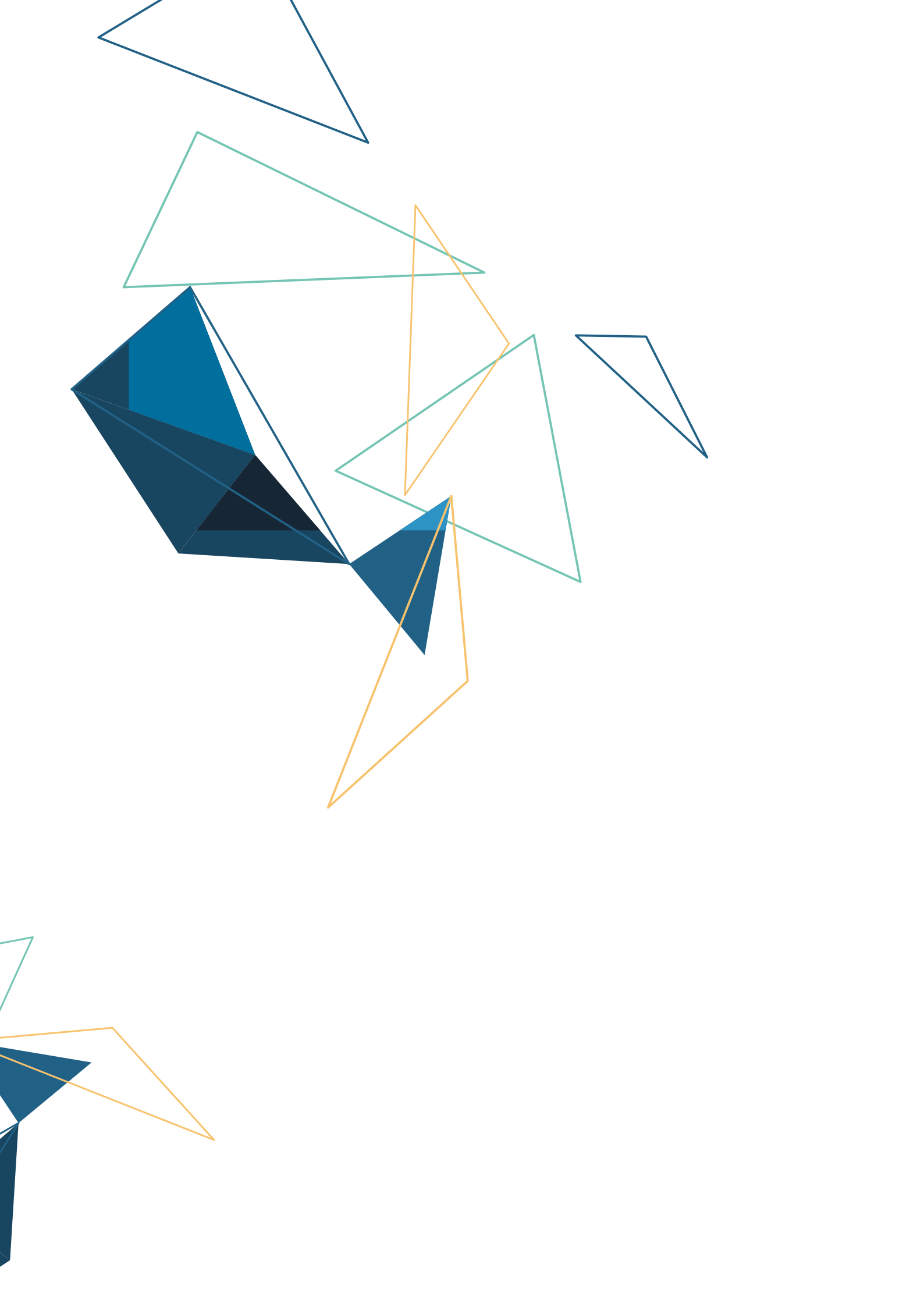

نبـــارك إطـــلاق

استراتيجية الكويت
لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

2024 - 2019

حضرة صاحب السمو

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه

قائمة المحتويات

كلمة معالي المستشار / عبدالرحمن نمش النمش - رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) 2
ملخص تنفيذي 6
مقدمة 8
المنهجية 8
المسار 10
المصادر الرئيسة 11
المواءمة مع الأولويات الإنمائية الوطنية 12
المواءمة مع الأطر الدولية بشأن مكافحة الفساد والتنمية 13
الإطار العام 14
الرؤية 14
الرسالة 15
المبادئ 15
1 – السيادة الوطنية 15
2 – المشاركة 15
3 – الشمولية 16
4 – الواقعية 16
5 – المسؤولية 16
المحاور والأهداف 16
المحور الأول: القطاع العام 16
الهدف الاستراتيجي الأول 16
المحور الثاني: القطاع الخاص 17
الهدف الاستراتيجي الثاني 17
المحور الثالث: المجتمع 17
الهدف الاستراتيجي الثالث 17
المحور الرابع: الهيئات المتخصصة 18
الهدف الاستراتيجي الرابع 18

الأولويات والمبادرات 18
الأولويات والمبادرات المتعلقة بالمحور الأول حول القطاع العام 18
الأولوية 1: الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة 18
الأولوية 2: التعيين والترقية في القطاع العام 19
الأولوية 3: النزاهة في أداء الوظيفة العامة 19
الأولوية 4: المساءلة في القطاع العام 19
الأولوية 5: فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة 19
الأولويات والمبادرات المتعلقة بالمحور الثاني حول القطاع الخاص 22
الأولوية 6: النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص 22
الأولوية 7: دور القطاع الخاص في كشف الفساد 22
الأولويات والمبادرات المتعلقة بالمحور الثالث حول المجتمع 24
الأولوية 8: التوعية العامة 24
الأولوية 9: دور التربية والتعليم 24
الأولوية 10: التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام 24
الأولويات والمبادرات المتعلقة بالمحور الرابع حول الهيئات المتخصصة 26
الأولوية 11: تنمية القدرات 26
الأولوية 12: حماية المبلغين عن الفساد 26
الأولوية 13: التنسيق والتعاون 26
الرصد والتقييم 28
التنفيذ 29
خاتمة 31
قائمة الأشكال 32
ملحق 1: قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) 34
ملحق 2: قائمة الجهات المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية 48
ملحق 3: مصفوفة التنفيذ 50
ملحق 4: الجدول الزمني المقترح 98
ملحق 5: مصفوفة الرصد والتقييم 104

بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة والسلام على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

إ ن العمل على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد يُعدُّ جزءًا لا يتجزأ من جهود التنمية المستدامة و مسؤوليّةً مشتركةً يلزمُ لنجاحها توافر مقوّمات العمل الجماعي بين كافة الأطراف في دولة الكويت بما في ذلك الجهات الحكومية والشركات والجمعيات والمواطنين والمقيمين جميعًا، هذا الإيمان الراسخ كان دافعنا الأساسي ومحرك عملنا لإعداد "استراتيجية الكويت للنزاهة ومكافحة الفساد" بما يجسّد التزامنا القانوني بتطبيق نصّ المادة الخامسة الفقرة الأولى (5/1) من القانون رقم (2) لسنة 2016 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، إضافة الى المادة التاسعة (9) من لائحته التنفيذية.

لذا، وحرصًا من الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) على تقديم نموذج متكامل لهذه الاستراتيجية بما يتفق مع أولويات دولة الكويت وخصوصياتها وبما ينسجم مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، فقد عمدنا إلى التعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحّدة الإنمائي (UNDP) ومكتب الأمم المتّحدة للمخدرات والجريمة (UNODC)، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSS-CPD).

ولما كان المجتمع المدني والقطاع الخاص شريكين أساسيّين في جهود الوقاية من الفساد ومكافحته، حرصت "نزاهة" على التشاور معهما في أكثر من مناسبة أثناء إعداد الاستراتيجية، وقامت بإشراكهما في تحديد محاورها وأهدافها وأولوياتها ومبادراتها، كما كانت هيئتنا حريصة في الوقت ذاته على أن تشكل كلّ هذه المكونات التي تمّ التوافق عليها طريقها نحو التطبيق على أرض الواقع، فتمّ وضع آلية لرصد وتقييم التنفيذ بغية قياس مستوى الأداء والنتائج الفعلي كي لا تتحول هذه الاستراتيجية الى وثيقة صماء لا جدوى منها.

تسعى الاستراتيجية الوطنية، وهي الأولى من نوعها في دولة الكويت، الى تحقيق سلسلة مترابطة من الأهداف المحددة المتعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال أولويات ومبادرات مدروسة يؤدي تنفيذها الى رفع مستوى الشفافية وترسيخ سيادة القانون وتعزيز الشعور بالمواطنة وخلق مزيد من الثقة في الجهود الحكومية والمساهمة في تهيئة بيئة أفضل لممارسة الأعمال وجذب الاستثمارات وتعزيز التنافسية الاقتصادية. إن النجاح في هذا المسعى سيؤدي الى الارتقاء بتصنيف دولة الكويت على كافة المؤشرات الدولية ذات الصلة بما فيها مؤشر مدركات الفساد، كما سيوفّر لنا جميعًا قوّةَ دفع لجهود التنمية المستدامة في بلادنا بما يُسهم في تحقيق رؤية الكويت 2035 المنبثقة عن تصوّر حضرة صاحب السمو الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير البلاد ،.حفظه الله ورعاه,

وفي الختام، أسجل لمجلس الوزراء الموقّر وكافة الجهات الحكومية ما لاقيناه من دعم ومساندة في سبيل إعداد هذه الاستراتيجية على الشكل الذي إنتهت إليه بفضل التوجيهات التي أصدرها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ جابر المبارك الحمد الصباح، حفظه الله، ومتابعته الحثيثة لكافة الجهود في هذا المجال.

داعياً المولىّ عز وجل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه مصلحة الكويت الغالية في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الأمين حفظه الله.

الرؤية

كويت جديدة تقوم على الثقة ويســـــودها احتـــرام كامل لمبـــادئ الشـفافية والمساءلة وسـيادة القـانون ومشاركة الجميع في نبذ الفساد

الرسالة

تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص والمجتمع عمومًا بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة

ملخص تنفيذي

تأتي "استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحه الفساد" استجابةً لتطلّعات الشعب الكويتي، مستلهمةً جوهرها من منظومة القيم، والفضائل الأخلاقية الراسخة في ثقافة البلاد، مستندة في مضامينها إلى مبادئ ومقاصد الدستور الكويتي، ومتّسقة في مكوّناتها مع إلتزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي. وهي تتميّز أنها أُعدّت بمنهجية علمية متخصّصة وفق مسار تشاركيّ شمل خبرات وطنية ودولية رفيعة المستوى وممثلين عن عدة جهات معنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. يعكس كلّ ذلك تماسك وتكاتف الجميع خلف الغاية السامية التي قامت من أجلها هذه الاستراتيجية، ويأتي متوافقًا مع ما تدعو إليه المعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال، كما وينسجم مع مبادئ الديموقراطية مما سيرسّخ الشعور بملكية هذه الاستراتيجية على المستوى الوطني الشامل، وينعكس إيجابًا على حسن تنفيذها.

تمتد هذه الاستراتيجية لفترة خمس (5) سنوات بدءًا من العام 2019 وحتى العام 2024، وترتكز على أربعة (4) محاور وأهداف رئيسية، وتندرج ضمنها ثلاث عشرة (13) أولوية موزّعة على سبع وأربعين (47) مبادرة تقوم كلٌّ منها على نشاطاتٍ ومعايير ومؤشرات مختارة، وكلّ ذلك في إطار رؤية طموحة ورسالة محددة ومبادئ واضحة (أنظر الشكل 1).
تضطلع الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) (أنظر الملحق 1) بمسؤولية قيادة وتنسيق جهود تنفيذ الاستراتيجية، وذلك في إطار من الشراكات الفعلية وعلاقات التعاون الوثيقة مع المؤسسات التابعة للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في دولة الكويت، لا سيّما تلك التي ستلعب دورًا في تنفيذ الاستراتيجية بمحاورها وأولوياتها ومبادراتها على النحو المفصّل في هذه الوثيقة، مع ضمان المشاركة الفاعلة لممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة.

إن من شأن التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية أن يساعد دولة الكويت على حشد مزيد من الموارد والطاقات المطلوبة لتحقيق "رؤية كويت جديدة 2035"، وأن يسمح لها بتحقيق درجة أعلى من الالتزام بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بما في ذلك ما يتعلق بالتدابير الوقائية، وتجريم الفساد وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، وإسترداد الموجودات المتحصلة عن الفساد، إضافة الى تحسين موقع دولة الكويت على المؤشرات الدولية ذات الصلة، مما سيؤدي بلا شك الى ترسيخ الدعائم التي تقوم عليها دولة الكويت ما يمكّنها من تعزيز دورها على الساحتين الإقليمية والعالمية، وتوفير المناخ المناسب لشعبها كي يمضي قدماً بثقة نحو مستقبل أكثر إزدهارًا وأستدامة.

الشكل 1 : لمحة عامة

• **الرؤيـة:** كويـت جديـدة تقـوم علـى الثقـة ويســودها احـترام كامـل لمبـادئ الشــفافية والمســاءلة وســيادة القــانون ومشــاركة الجميـع في نبـذ الفسـاد

• **الرسـالة:** تعزيـز قيـم وقواعـد النزاهـة ومكافحـة الفسـاد في القطاعـين العـام والخـاص والمجتمـع عمومًـا بمـا يسـهم في تحقيـق التنميـة المسـتدامة

المحور الأول: القطاع العام

الأولوية 1 - الشـفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة

الأولوية 2 - التعيـين والترقيـة في القطـاع العام

الأولوية 3 - النزاهـة في أداء الوظيفـة العامة

الأولوية 4 - المساءلة في القطاع العام

الأولوية 5 - فعـالية وكفـاءة تقديم الخدمات العامة

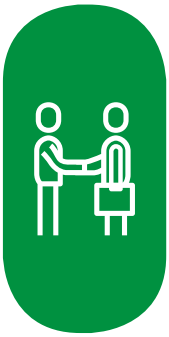

المحور الثاني: القطاع الخاص

الأولوية 6 - النـزاهة والمســاءلة في القطــاع الخاص

الأولوية 7 - دور القطــاع الخــاص في كشـف الفساد

المحور الثالث: المجتمع

الأولوية 8 - التوعية العامة

الأولوية 9 - دور التربية والتعليم

الأولوية 10 - التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام

المحور الرابع: الهيئات المتخصصة

الأولوية 11 - تنمية القدرات

الأولوية 12 - حمايـة المبلغين عن الفسـاد

الأولوية 13 - التنســيق والتعاون بين الهيئات المتخصصة

مقدّمة

عاشت دولة الكويت حقبةً ذهبيّةً في تاريخها الحديث بدأت في أربعينيات القرن الماضي ثمّ تباطأت في منتصف الثمانينيات عندما بدأت تمرّ البلاد في مرحلة من عدم الاستقرار المشوبة بالتحديات السياسية والاقتصادية، إلا أنها سرعان ما خرجت منها أكثر قوّة وقدرةً على الصمود، وأشدَّ إصرارًا على تسريع عملية التحديث، مع المحافظة الواعية على هويتها الوطنية، ومكتسباتها المبنية على الاستفادة من دروس الماضي.

تتمتع دولة الكويت بواحد من أعلى مستويات احتياطي مخزون النفط في العالم، مما يعزز قدرتها على الاستثمار في المستقبل، وذلك في ظلّ تحسّن مستوى التعليم بين المواطنين، ووجود آليات تسمح لهم بالمشاركة في الشأن العام، من خلال الانتخابات والحياة البرلمانية، ومساحات العمل المتوفّرة للمنظمات غير الحكومية. في المقابل، تواجه البلاد عددًا من التحديات التي ينبغي التصدّي لها بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من فرص النجاح في تحقيق ما يصبو إليه الكُويتيونَ والكويتيات من رخاء وازدهار وطمأنينة واستدامة. في هذا السياق، يشكّل الفساد – المتعارف عليه عالميًا بأنه إساءة أحدهم استخدام السلطة الممنوحة إليه بغية تحقيق منافع شخصية – واحدًا من تلك التحديات، فو تهديدٌ مباشرٌ للتنمية المستدامة حتى بالنسبة للبلدان التي تنعم بالاستقرار ووفرة الموارد مثل دولة الكويت، إذ انّه يقف عائقاً أمام المنافسة العادلة والريادة وممارسة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التكامل مع الأسواق العالمية، ويرتبط إنتشاره بعلاقة طردية مع عدد من الظواهر السلبية كاتساع فجوة الدخل بين الناس وتدهور الظروف البيئية وتراجع سيادة القانون واهتزاز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة وبالسياسيين عمومًا.

بناءً عليه، وانطلاقًا من الظروف الموضوعية التي نشأت عن تراجع موقع دولة الكويت على المؤشرات الدولية المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد، وإيمانًا منها بأهمية تذليل كافة العقبات أمام طموحها في إنجاز أكبر تقدّم ممكن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قادت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) في العام 2018، بدعم فنّي من "الأمم المتحدة" (United Nations)، مسارًا تشاركيًّا غير مسبوق إنتهى الى وضع أول استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في تاريخ البلاد، لتشكّل بذلك رافدًا من روافد خطة التنمية الوطنية المعروفة بـ "رؤية كويت جديدة 2035"، والتي انبثقت عن تصوّر حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، والتي تهدف بمجملها الى "تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقود فيه القطاع الخاص عجلة النشاط الاقتصادي، في بيئة تسود فيها روح المنافسة وترتفع فيها كفاءة الإنتاج من خلال العمل المؤسسي الداعم في مختلف أجهزة الدولة وعناصر الإنتاج الاقتصادي، كما تعزز هذه الاستراتيجية ترسيخ القيم التي تحافظ على الهوية الاجتماعية، وتحقق التنمية البشرية بصورة متكاملة ومتوازنة، تقوم على أسس سليمة وقوية في بنيتها التحتية، وبيئتها التشريعية المتطورة والجاذبة للأعمال".

المنهجية

إستغرق إنجاز هذه الاستراتيجية سنةً كاملةً من العمل الدؤوب الذي قادته الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) خلال العام 2018 بدعم فني من الامم المتّحدة. إنطوى هذا الجهد على أعمال بحثية مركزة وأكثر من ثلاثين (30) لقاء ثنائي ومتعدد الأطراف، ومساهمة أكثر من سبعين (70) مسؤولًا وناشطًا وخبيرًا من أصحاب الاختصاص وأصحاب المصلحة (ملحق 2). تمّ كلّ ذلك في إطار منهجية عامة إستندت إلى مسار تشاركيّ يجسد أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وبنت على مصادر علمية ذات مصداقية دولية، وتمّت مواءمتها مع أبرز الأطر الدولية ذات الصلة (أنظر الشكل 2).

الشكل 2 : المنهجية

• المسار

إنطلق العمل على إعداد "إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" في شهر يناير من العام 2018 بعد أن شكّلت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) لجنة توجيهية عليا لهذا الغرض، وأنجزت من خلال المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (SCPD) إتفاقًا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) للإستفادة من دعمهما الفني في هذا المجال.

في خطوة أولى، تعاون الأطراف المذكورون على إنجاز مسح تمهيدي إنتهى الى تحديد الجهات المعنية مباشرة، وأصحاب المصلحة الرئيسيين في هذا العمل، فبيّن ذلك مجموعة المؤسسات الرئيسيّة التي سيتمّ إشراكها من القطاعين العام والخاص وكذلك من المجتمع المدني في عملية إعداد الاستراتيجية. تزامن ذلك مع مسح تمهيدي آخر إنتهى الى تحديد المصادر الرئيسة التي سيتمّ الاستناد اليها لتشخيص الواقع وتحديد الإشكاليات المطلوب معالجتها في أوّل استراتيجية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في دولة الكويت.

في الوقت نفسه، تمّ إجراء سلسلة من المقابلات المنهجة مع المسؤولين في "نزاهة" بغية جمع معلومات أساسية حول واقع الهيئة وإنجازاتها والتحديات التي تواجهها، وبهدف التوافق مع قيادتها على خطة العمل المطلوبة لإعداد الاستراتيجية. إنطلق بعد ذلك العمل على مراجعة وتحليل المعلومات والبيانات من المصادر المحددة والمشار إليها أعلاه، مما أفضى الى صياغة مجموعة من الأولويات المحتملة والمبادرات المقترحة، وقد جرى إخضاع ما تمّت صياغته إلى مرحلة أولى من التشاور على ثلاثة مستويات شملت "نزاهة" أولا والجهات الحكومية المعنية ثانيًا، وممثلين عن المجتمع المدني ثالثًا، وذلك في الفترة الممتدة بين شهري فبراير ومارس من العام 2018، بما في ذلك لقاء تشاوري مع المجتمع المدني في 19 مارس وورشة عمل وطنية لمسؤولي الجهات الرسمية المعنية بتاريخ 20-22 مارس 2018.

بناء على المرحلة التشاورية الأولى، تمّت مطابقة الأولويات المحتملة والمبادرات المقترحة مع ما أدلى به الإختصاصيين وأصحاب المصلحة من آراء وملاحظات مستمدة من خبراتهم وتجاربهم، مما أدى الى تنقيحها ووضعها في مسودة أولى للاستراتيجية الوطنية. إنطلقت بعدها المرحلة التشاورية الثانية التي إمتدت بين شهري أبريل ومايو من العام 2018، وإشتملت على مقابلات ممنهجة إضافية مع مسؤولي "نزاهة"، ولقاء تشاوري مع ممثلين عن القطاع الخاص في 9 سبتمبر، وورشة عمل وطنية ثانية لمسؤولي الجهات الحكومية المعنية بتاريخ 23- 24 أبريل. تزامنت هذه المشاورات مع إجراء دراسة معمقة لتقارير ديوان المحاسبة للوقوف على مكامن الخلل الأبرز وبلورة توصيات ومقترحات محددة بغية إدراجها في الاستراتيجية، وقد تمّ ذلك فعلًا بناء على ورشة عمل أقيمت بتاريخ 14 مايو 2018.

إستنادًا إلى ما تقدّم، تم تعديل مسودة الاستراتيجية الوطنية وإضافة مصفوفة مفصّلة بالأولويات والمبادرات المتفّق عليها، وإرسالها الى كافة الجهات التي شاركت في المرحلتين التشاوريتين السابقتين لإبداء وجهات النظر بشأنها، وقد إستكملت "نزاهة" العمل بسلسلة من المراسلات والزيارات الرسمية ولقاءات المتابعة خلال الفترة الممتدة من مايو حتى أكتوبر من العام 2018 لضمان أكبر قدر ممكن من توافق الآراء بين أصحاب المصلحة. واكب هذه الجهود مرحلة تشاورية ثالثة مؤلفة من لقائين أساسيين جرى أولهما مع ممثلين عن المجتمع المدني في 9 سبتمبر وثانيهما في 10 سبتمبر مع قياديين من الجهات الحكومية المعنية، ليتمّ بذلك الانتهاء من صياغة أولويات ومبادرات الاستراتيجية الوطنية، ويبدأ العمل من جانب اللجنة التوجيهية العليا، بدعم فني من خبراء الامم المتحدة، على إدماج كافة الخلاصات في إطار هذه الوثيقة، بما في ذلك مصفوفة التنفيذ (الملحق 3) وجدول زمني مقترح (الملحق 4) ومصفوفة الرصد والتقييم (الملحق 5).

• المصادر الرئيسية

إعتمدت "إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" في إعدادها على أربعة (4) مصادر رئيسية علمية ذات مصداقية دولية وهي تقارير تقييم الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتقارير ديوان المحاسبة في دولة الكويت، وتقارير المؤشرات الدولية المعنية بالنزاهة والفساد، إضافة إلى آراء أصحاب الإختصاص وأصحاب المصلحة من مسؤولي الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وممثلين عن القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وخبراء وطنيين ودوليين.

1. تقارير تقييم الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: تبيّن هذه التقارير الفجوة القائمة بين النصوص القانونية وتطبيقاتها في دولة الكويت وبين المعايير والتدابير التي تدعو اليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. تمّ الاستناد هنا الى التحليل الشامل لمدى تنفيذ الاتفاقية في دولة الكويت، بما في ذلك ما جاء في التقرير الوطني[1] الصادر في العام 2014 بشأن التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي، وذلك ضمن المرحلة الأولى من الآلية الدولية لإستعراض تنفيذ الإتفاقية، وكذلك ما جاء في تقرير التقييم الذاتي الذي أنجز خلال سنة 2018 في إطار المرحلة الثانية من الآلية المذكورة بشأن التدابير الوقائية وأسترداد الموجودات[2].

2. تقارير ديوان المحاسبة:
تبيّن هذه التقارير الإخلالات والمخالفات التي كشفها ديوان المحاسبة والتوصيات والمقترحات التي قدّمها في هذا المجال، وذلك في معرض قيامه بالدور المسند إليه قانونًا. تمّ الإستناد هنا الى تقارير صادرة عن ديوان المحاسبة[3]، حيث أُجري تحليلها بشكّل مفصّل من منظور مكافحة الفساد، وتمّ إخضاع الخلاصات الى نقاش مباشر مع المعنيين، مما أدى إلى التعرّف على عدد من الإشكاليات المشتركة فيما بين الوزارات والقطاعات المتعددة الخاضعة الى رقابة ديوان المحاسبة وبلورة تصوّرات مناسبة للتعامل معها من خلال الاستراتيجية الوطنية.

3. تقارير المؤشرات الدولية المعنية بالنزاهة والفساد: مع تعدّد المؤشرات ذات الصلة بموضوع الاستراتيجية وتباين منهجياتها ومجالات تركيزها، تمّ اختيار ثلاثة (3) مؤشرات رئيسية هي الأشمل تغطية والأكثر إنتشارًا والأقرب الى الغاية من هذه الاستراتيجية. أما المؤشرات الثلاث المختارة فهي "مؤشر مدركات الفساد" (Corruption Perception Index) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)[4]، و"المؤشرات العالمية للحوكمة" (Worldwide Governance Indicators) الصادرة عن مجموعة البنك الدولي (World Bank Group) وتحديدًا المؤشر المتعلق بـ "السيطرة على الفساد" (Control of Corruption)[5]، و"مؤشر التنافسية العالمية" (Global Competitiveness Index) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Econmic Forum) وتحديدًا في المحور الأول المتعلق بـ "المؤسسات" (Institutions)[6]. بناء على ذلك، تمت دراسة البيانات المتاحة والتحليلات المنشورة بشأن هذه المؤشرات الدولية، إضافة الى إجراء لقاءات مع خبراء معنيين لاستكشاف قراءاتهم وآرائهم ومقترحاتهم في هذا الشأن، بغية إثراء الاستراتيجية بمقترحات يمكن ان يكون لها أثر مباشر على موقع دولة الكويت على المؤشرات المذكورة.

1– التقرير الوطني لدولة الكويت بشأن إستعراض تنفيذ الفصلين 3 و4 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/CountryVisitFinalReports/2014_02_06_Kuwait_Final_Country_Report_Arabic.pdf
(تاريخ آخر دخول 24 ديسمبر 2018)

2 – التقرير المذكور غير متاح للنشر بموجب الشروط المرجعية للآلية الدولية لإستعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

3 – تقرير ديوان المحاسبة عن "نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيّات الوزارات والادارات الحكوميّة وحساباتها الختاميّة | الوزارات والادارات الحكوميّة | السنة الماليّة 2016–2017"
و أيضا تقرير "أهم المؤشّرات الماليّة والظواهر الرقابيّة والمستجدّات للسنة الماليّة 2016–2017"

4 – مؤشر مدركات الفساد للعام 2017 الصادر عن الشفافية الدولية https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017
(تاريخ آخر دخول 24 ديسمبر 2018)

5 – قاعدة بيانات "المؤشرات العالمية الحوكمة
http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home
(تاريخ آخر دخول 24 ديسمبر 2018)

6 – تقرير التنافسية العالمي (2017–2018)
https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report
(تاريخ آخر دخول 24 ديسمبر 2018)

4. آراء أصحاب الإختصاص وأصحاب المصلحة:

في ظلّ محدودية البيانات والمعلومات المنتجة وطنيًا وحداثة التجربة الكويتية المتخصّصة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد نسبيًا، تبقى آراء المختصين وأصحاب المصلحة التي تستند الى خبراتهما وتجاربهم المباشرة خير دليل على واقع الحال والفرص والتحديات القائمة في هذا المجال. تم الإستناد هنا الى المعلومات المتوفرة لدى هيئة "نزاهة" وديوان المحاسبة والى لقاءات تمت مع المسؤولين فيهما، إضافة الى مراسلات ولقاءات ومشاورات ثنائية ومتعدّدة الأطراف مع الجهات الحكومية المعنية وممثلين عن السلطة القضائية إضافة الى خبراء وناشطين من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

• المواءمة مع الأولويات الإنمائية الوطنية

حرصت "إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" على الانسجام مع "رؤية كويت جديدة 2035" التي تهدف الى تحويل دولة الكويت إلى مركز إقليميّ رائد ماليًا وتجاريًا وثقافيًا ومؤسسيًا، والتي تعتمد على خمسة أهداف رئيسة (مشاركة المواطنين واحترام القانون، وحكومة فاعلة، اقتصاد مزدهر، وأمة متكاتفة مترابطة، وممارسة دور مؤثر عالمي)، وتشمل سبع ركائز أساسية للاستثمار والتطوير، وهي:

• **مكانة دولية متميزة** (تحسين التواجد الإقليمي والعالمي لدولة الكويت في المجالات الدبلوماسية والتجارية والثقافية والأعمال الخيرية).

• **بنية تحتية متطورة** (تطوير البنية التحتية وتحديثها لتحسين جودة الحياة لجميع المواطنين). رأسمال بشري إبداعي (إصلاح نظام التعليم لإعداد الشباب بصورة أفضل ليصبحوا أعضاءً يتمتعون بقدرات تنافسية وإنتاجية لقوة العمل الوطنية).

• **إدارة حكومية فاعلة** (إصلاح الممارسات الإدارية والبيروقراطية لتعزيز معايير الشفافية والمساءلة الرقابية وفاعلية الجهاز العام).

• **رعاية صحية عالية الجودة** (تحسين جودة الخدمات وتطوير الكوادر الوطنية في نظام رعاية صحية منخفضة التكاليف).

• **اقتصاد متنوع مستدام** (تطوير اقتصاد مزدهر ومتنوع للحد من اعتماد الدولة على الإيرادات من صادرات النفط كمصدر رئيس).

• **بيئة معيشية مستدامة** (ضمان توفير السكن عن طريق موارد وخطط سليمة بيئياً).

تمّت مواءمة استراتيجية الكويت الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد مع الأهداف الخمسة والركائز السبع الخاصة بـ "رؤية كويت جديدة 2035"، وذلك على أكثر من صعيد، ومن أهمها التركيز على اتخاذ خطوات ملموسة وعملية لتعزيز الكفاءة والنزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع العام، وخفض الإجراءات البيروقراطية وتدعيم إجراءات الإدارة الفاعلة والحفاظ على المال العام، مع الاهتمام في الوقت نفسه بتنمية القدرات التي تستهدف الوقاية من الفساد وكشفه وضمان إحترام سيادة القانون.

كما تركّز الاستراتيجية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتدعيم نزاهة القطاع الخاص وتمكينه من لعب دور أكثر فعالية في الإبلاغ عن الفساد، مما يساعد على تمكينه من تولي دور قيادي في تحقيق التنمية المستدامة، إضافة الى الدور المحوري الذي ستلعبه هذه الاستراتيجية في تعزيز التعاون مع المؤسسات الثقافية والتربوية والتعليمية ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام.

ولعلّ أبرز نقاط الالتقاء مع "رؤية كويت جديدة 2035" هي التركيز على مفهوم المشاركة، حيث ان الاستراتيجية الوطنية ستعمل على نشر التوعية بين المواطنين والمقيمين، وعلى تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وإرساء تدابير تشريعية وإدارية وممارسات عملية لتوسيع دائرة الأطراف

المشاركين في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. هذا سيُسهم في تحقيق التنمية المستدامة ويساعد على توطيد مكانة دولة الكويت الرّياديّة إقليميًّا وعالميًّا، ومن شأن اغتنام الفرص التي يتيحها مثل هذا الدور القيادي المنشود أن يدعّم استقرار المنطقة ويوطّد علاقاتها مع باقي مناطق العالم ويعزّز مجالات التعاون والاستثمار بينها.

• المواءمة مع الأطر الدولية بشأن مكافحة الفساد والتنمية

حرصت "إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" أيضا على الانسجام مع التزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي فيما يخصّ العلاقة بين الفساد والتنمية، مع التركيز على الإطارين الأبرز في هذا المجال وهما "أهداف التنمية المستدامة" (Sustainable Development Goals – SDGs) للعام 2030 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003.

تتضمن "أهداف التنمية المستدامة" للعام 2030[7]، سبعة عشر (17) هدفًا، وقد صادقت عليها دولة الكويت في سبتمبر 2015. تُعتبر الطبيعة المترابطة والمتكاملة لهذه الأهداف ذات أهمية كبيرة لضمان تحقيق الغرض من هذه الخطة الأممية الجديدة. حيث إن نجاح دولة الكويت في تحقيق الطموحات الكاملة لهذه الخطة من شأنه أن يحسن حياة جميع السكان من مواطنين ومقيمين على نحو ملموس، بما يسهم في تحويل دولة الكويت والعالم أجمع إلى الأفضل.

في هذا الإطار، تمّ إعداد الاستراتيجية الوطنية لتمكّن دولة الكويت من اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق نموذج سبّاق عالميًّا في تحقيق هذه الخطة الأممية الطموحة، وتحديدًا فيا يخصّ هدفها السادس عشر (16) بشأن "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، التي ستسعى بموجبها دول العالم الى تعزيز المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات. في هذا الإطار، تمّت مواءمة الاستراتيجية الوطنية مع الهدف السادس عشر (16) من "أهداف التنمية المستدامة" نحو تحقيق مقاصده المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وهي:

16.3 - تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وكفالة المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع.

16.4 - خفض التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة إلى حد كبير، وتعزيز استعادة الأصول المسروقة وإعادتها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030.

16.5 - الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.

16.6 - إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

16.7 - ضمان الاستجابة والشمولية والتشاركية في اتخاذ القرارات التمثيلية على جميع المستويات.

16.10 - ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات، وحماية الحريات الأساسية، بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

تمارس الاستراتيجية دورًا أساسيًّا في تحقيق هذه المقاصد من خلال العمل على بناء قطاع عام أكثر نزاهةً وشفافيةً وخضوعًا للمساءلة يضمن الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العامة ويحرص على إدماج النزاهة في التعليم والقطاع الخاص ومختلف مكونات المجتمع وبما في ذلك منظمات مجتمع المدني ووسائل الإعلام.

7 – أهداف التنمية المستدامة للعام 2030
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals
(تاريخ آخر دخول 24 ديسمبر 2018)

إن أهداف التنمية المستدامة، بمقاصدها ومؤشراتها، ليست مُلزمة قانونًا، ولكن يُتوقّع من الحكومات أن تتولى زمام الأمور وتضع أطرًا وطنية لتحقيقها، ويقع على عاتق هذه الحكومات عبء المسؤولية الرئيسية لرصد ومراقبة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ تلك الأهداف التي ستتطلب جهودًا مكثفة وآليات فعّالة لجمع بيانات عالية الجودة ومتاحة ومحدثة دوريًا، وسوف تعتمد دراسات المتابعة والاستعراض الإقليمية والدولية التي ستُنجز في هذا المجال على إجراء التحليلات على المستوى الوطني إنطلاقًا من الخطط والبرامج الوطنية ذات الصلة، كهذه الاستراتيجية.

أما الإطار الدولي الثاني الذي ينبغي مراعاته عند معالجة العلاقة بين الفساد والتنمية، والذي تمت مواءمة هذه الاستراتيجية الوطنية معه، فيتمثّل بـ "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (UN-CAC)[8] والوثائق الدولية ذات الصلة مثل "مبادئ بنغالور للسلوك القضائي"[9] . وكانت دولة الكويت قد وقعت على الإتفاقية في 9 ديسمبر 2003، وصادقت عليها بإصدار القانون رقم 47 لسنة 2006 إعمالاً لحكم المادة سبعين (70) من الدستور الكويتي والتي تنص على أن المعاهدات المصدق عليها "تكون لها قوة القانون" اعتباراً من تاريخ التصديق عليها وإصدارها، وأصبحت الكويت رسميًا دولةً طرفًا في الاتفاقية في 16 فبراير 2007.

تمكّن هذه الإستراتيجية الوطنية من تعزيز إلتزام دولة الكويت بأحكام الإتفاقية ولا سيّما المادة الخامسة (5) منها والتي تقضي بأن تقوم الدول الأطراف بوضع وتنفيذ سياسات فعالة ومنسقة لمحاربة الفساد من خلال تعزيز شفافية الإجراءات العامة وترسيخ النزاهة في القطاعين العام والخاص، كما توفّر خارطة طريق واضحة لتنفيذ باقي المواد بما فيها تلك المتعلقة بالتدابير الوقائية (الفصل الثاني)، والتجريم وإنفاذ القانون (الفصل الثالث)، والتعاون الدولي (الفصل الرابع)، وإسترداد الموجودات (الفصل الخامس). يؤدي هذا إلى توجيه الاستراتيجية لضمان توافق التشريعات واللوائح والسياسات والإجراءات والممارسات في دولة الكويت مع أفضل المعايير العالمية الممكن تطبيقها بحيث تتمكن من أن تصبح نموذجًا يحتذى به بين دول المنطقة وخارجها.

الإطار العام

تمتد "استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" على مدى خمس (5) سنوات بين العامين 2019 و 2024، وتسعى إلى توفير مساهمة جوهرية في تحقيق التحوّل المرتجى في دولة الكويت، بدءًا من استكمال العمل على تنفيذ "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" وصولاً الى تحقيق معدلات أفضل على مؤشرات التنمية المستدامة وفق "رؤية كويت جديدة 2035"، مرورًا بتحسين موقع الدولة على المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد.

ومن أجل المضي قدماً في الاتجاه الصحيح، يتعيّن على هذه الاستراتيجية الوطنية أن تسترشد بإطار عام مولّف من "رؤية" (Vision) طموحة و"رسالة" (Mission) محدّدة قابلة للتحقّق، إضافة الى مبادئ (Principles) واضحة تعبّر عن جوهر ما تصبو الى تحقيقه. وحيث إن هذه المكونات الثلاث يجب أن تعبّر عن تطلعات دولة الكويت وتعكس قناعة والتزام القيّمين على وضع وتنفيذ هذه الاستراتيجية، فقد تمّت صياغتها بلغة واضحة وطريقة علمية بناء على ما انتهت اليه المشاورات الوطنية التي جرت طوال فترة إعداد الاستراتيجية وبالإستفادة من خلاصة التجارب المقارنة حول العالم.

الرؤية: كويت جديدة تقوم على الثقة ويسودها احترام كامل لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة الجميع في نبذ الفساد

8 – نص "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (تاريخ آخر دخول 24 ديسمبر 2018)
https://www.unodc.org/res/ji/import/international_standards/united_nations_convention_against_corruption/uncac_arabic.pdf

9 – كتاب التعليق على مبادئ بنغالور للسلوك القضائي الصادر في العام 2007
https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/Bangalore_principles_AR_eBook.pdf
(تاريخ آخر دخول 24 ديسمبر 2018).

من هنا، اختارت الاستراتيجية أن تضع نُصب أعينها "رؤية" تمثّل غاية كبرى تتماهى مع "رؤية كويت جديدة 2035" وتصب في خدمتها، ألا وهي إقامة كويت جديدة تنطلق من تاريخها العريق وتراثها الثري الى رحاب المستقبل على أساس متين من الثقة بين مختلف مكوناتها، لا سيما ثقةً المواطنين والمقيمين والمستثمرين بالجهاز الحكومي وبقدرة المؤسسات العامة والخاصة على مواجهة الفساد. ففي غياب الثقة يصعب تحقيق التعاون الذي لا بد منه من أجل مواجهة التحديّات الإنمائية بمختلف أشكالها وبناء غد أكثر إشراقًا. أما هذه الثقة فلا تُبنى على أرض الواقع الا من خلال ضمان الاحترام الكامل لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع، وهي المبادئ التي نصّت عليها "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" عندما ألزمت في مادتها الخامسة الدول الأطراف فيها، ودولة الكويت من بينها، بوضع سياسات منسقة وفعالة لمكافحة الفساد.

الرسالة: تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص والمجتمع عمومًا بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة

إستنادًا الى هذه "الرؤية" الطموحة، إنصرفت "الرسالة" الى وصف المساهمة المحدّدة التي ستؤديها الاستراتجية الوطنية، فركّزت في صياغتها على جدلية العلاقة بين مفهومي "النزاهة" و"الفساد" باعتبارهما الضدين الأشمل على طيف المفاهيم ذات الصلة بموضوع الاستراتيجية، مبتعدة بذلك عن المفاهيم الواسعة جدًا كمفهوم الحوكمة وعن التعابير الأخرى التي تُعدّ بمثابة مبادئ داعمة مثل الشفافية والمساءلة وغيرها. هذا الإختيار يتماشى مع النهج المعتمد إقليميا ودوليًا في هذا المجال، وهو ما تؤكّده عدة شواهد ومنها قيام الأمم المتحدة باختيار "مكافحة الفساد" كعنوان لاتفاقيتها الأممية للعام 2003، وهي الاتفاقية الأشمل على مستوى العالم في هذا المجال، ومنها في مقابل ذلك قيام منظمة "الشفافية الدولية" باختيار "النزاهة" كعنوان لما أسمته بـ "نظام النزاهة الوطني" كمقاربة شاملة لمكافحة الفساد.

حرصت "الرسالة" أيضًا على تأكيد شمولية مقاربتها عندمت التزمت بالعمل على تعزيز كلّ من القيم (values-based) والقواعد (rules-based) المتصلة بالنزاهة ومكافحة الفساد، بما يعنيه ذلك من دمج للمقاربتين الرئيسيتين اللتين تستخدمان في تحقيق الإصلاح وتغيير سلوك الأفراد والمؤسسات نحو الأفضل. إضافة الى ذلك، بيّنت "الرسالة" بشكل لا لبس فيه أن الاستراتيجية تشمل القطاعين العام والخاص والمجتمع، وبأن الغاية الكبرى من كل ذلك هي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، بما يعيد تأكيد الربط بالخطة الأم والرؤية الأشمل المتمثلة بـ "رؤية كويت جديدة 2035".

المبادئ

تقوم "إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" على خمسة (5) مبادئ تحكم عملها وهي السيادة الوطنية، والمشاركة، والشمولية، والواقعية، والمسؤولية.

1- السيادة الوطنية

السيادة الوطنية مبدأ جوهريٌّ في القانون الدولي وجزءٌ لا يتجزأ من "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، وهي الأساس الصلب الذي تحتاج إليه أي استراتيجية وطنية للنجاح على أرض الواقع إذ يجب أن تتماشى مع احتياجات البلاد وأولوياتها وأن تتلاءم مع ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك مع دستورها ونظمها القانونية والمؤسسية، دون أن يشكّل ذلك مانعًا أمام تطويرها وتعزيزها بما يعكس الإرادة الوطنية ويتماشى مع المعايير الدولية.

2- المشاركة

ينبغي للاستراتيجية أن تستفيد من مساهمات أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة على كلّ المستويات وفي مختلف المراحل مع أخذ مقتضيات الفعالية

والكفاءة في الحسبان، بحيث يتمّ السعي إلى إشراك ممثلي الجهات الرسمية وغير الرسمية في تشخيص الواقع وتحديد الأولويات وتنفيذ المعالجات ورصد النتائج وتقييم ما تحقق من نجاحات وإخفاقات، وفي ذلك تجسيد لمبادئ الديمقراطية وممارساتها والتزام صريح بما نصّت عليه "اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" وما دعت اليه "رؤية كويت جديدة 2035".

3- الشمولية

تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد عملية متكاملة تتطلب جهودًا وقائية وعقابية وتوعوية في القطاعين العام والخاص وعلى مستوى الدولة والمجتمع، وتقوم أساسًا على مجموعة من المبادئ والممارسات وأهمها الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع، مما يحتّم على أي استراتيجية في هذا المجال أن تكون شاملة لهذه الأبعاد وموقنة لها في النص والتطبيق.

4- الواقعية

لا يمكن مكافحة كل أشكال الفساد في كل أماكن إنتشارها في الوقت نفسه، فالأمر يتطلب تحديثًا واعيًا للقوانين والإجراءات، وتغييرًا عميقًا في ثقافات المؤسسات والأشخاص المعنيين، ومواجهة طويلة الامد مع أنماط عمل موجودة وشبكات راسخة، وكل هذا يحتاج الى دعم سياسي ومؤسسي وشعبي مستمرّ إضافة الى موارد مالية وبشرية كافية، لذا يجب التنبه الى عدم تشتيت الجهود بل تركيزها في أولويات محددة ولو على حساب أولويات أخرى، خصوصا عند وضع وتنفيذ الاستراتيجية الأولى.

5- المسؤولية

الجميع يتحمّل مسؤولية تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ولكن لا يستوي الجميع في تحمّل المسؤولية، فلكل دوره وواجباته، ومن هنا ضرورة توضيح المسؤوليات في إطار الاستراتيجية، كما يجب ربط المسؤولية بالمساءلة من خلال إطار علمي لرصد وتقييم الأداء والنتائج، ومن ثمّ البناء على ذلك لمتابعة العمل وتصويبه إذا اقتضى الأمر.

المحاور والأهداف

إختارت "استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" أربعة (4) محاور أساسية (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع والهيئات المتخصّصة) لعملها خلال سنواتها الخمسة (2019 - 2024)، وذلك في ظلّ "الرؤية" و"الرسالة" و"المبادئ" المحددة في إطارها العام، بحيث يقوم كلٌّ من هذه المحاور الأربعة على هدف استراتيجي عام قابل للرصد والتقييم.

المحور الأول:
القطاع العام

الهدف الاستراتيجي الأول: حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدّمها في إطار من الشفافية والمساءلة.

ينصبّ المحور الأول على القطاع العام بمفهومه الواسع الذي يضمّ السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمؤسسات والأفراد التابعين لهما، وذلك لأن هذا القطاع يلعب الدور الأساس في الاقتصاد الوطني، فهو يعتمد سياسات الدعم (subsidies) في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر الشاري الأكبر في السوق وكذلك الموظّف الأكبر، إضافة الى دوره الواسع والمتشعب في تقديم الخدمات الى المواطنين والمقيمين وكيانات القطاع الخاص.

وفي أغلب دول العالم، كما هي الحال في دولة الكويت، يشكّل هذا القطاع مساحة خصبة للفساد بالنظر الى حجم التعاملات الإدارية التي يجريها وقيمتها المالية الضخمة، وتراكم وتداخل القوانين واللوائح المنظمة لهذه التعاملات، إضافة الى السلطة الإحتكارية التي يتمتع بها بطبيعته في مجالات عدة مثل التشريع ووضع السياسات العامة، والشراء لصالح الدولة، وضبط الحدود، ومنح التراخيص،

وإنفاذ القانون وغيرها من المجالات. وجود هذه السلطة الإحتكارية لا تؤدي بالضرورة الى الفساد، ولكن إحتمالية وقوعه تتعزّز بشكل كبير عندما تقترن هذه السلطة بصلاحيات تقديرية واسعة من جهة، وبضعف الرقابة وعدم إحترام سيادة القانون من جهة أخرى. وترتفع هذه الإحتمالية في السياقات التي تعدّ فيها أواصر القربى القبلية والعائلية، أو أشكال أخرى من الفئوية. من المحدّدات الرئيسية لعلاقات الناس ببعضهم وبالدولة.

بناء عليه، فإن الهدف الاستراتيجي العام لهذا المحور هو "حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدّمها في إطار من الشفافية والمساءلة". أما العمل على تحقيقه، فيقوم على خمس (5) أولويات تندرج تحتها إثنتان وعشرون (22) مبادرة محدّدة بمؤشراتها ومقتضيات تنفيذها وفق ما هو مبيّن في الجزء التالي من هذه الاستراتيجية.

المحور الثاني:
القطاع الخاص

الهدف الاستراتيجي الثاني: تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

ينصبّ المحور الثاني على القطاع الخاص الذي يضمّ كافة الكيانات الوطنية والأجنبية التي تستقر وتعمل في الكويت بهدف تحقيق الربح التجاري، وذلك لأن هذا القطاع غالبًا ما يكون طرفًا في ممارسات الفساد لا سيما الرشوة، فهو إما يكون محفّزًا عليها أو ضحية لها. في الحالتين، يستوجب هذا القطاع إهتمامًا خاصًا في إطار أي استراتيجية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك ما تؤكده إتفاقية "الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في مختلف فصولها الأساسية. وتتضاعف هذه الحاجة في الدول التي تسعى، كما هي الحال في دولة الكويت، الى التحوّل الى مركز تجاري ومالي، وإلى تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمار وتنمية القطاع الخاص ليسهم في الريادة والابتكار وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

بناء عليه، فإن الهدف الاستراتيجي العام لهذا المحور هو "تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد"، أما العمل على تحقيقه، فيقوم على أولويتين (2) أثنتين تندرج تحتها ست (6) مبادرات محدّدة بمؤشراتها ومقتضيات تنفيذها وفق ما هو مبيّن في الجزء التالي من هذه الاستراتيجية.

المحور الثالث:
المجتمع

الهدف الاستراتيجي الثالث: تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد

ينصبّ المحور الثالث على المجتمع الذي يشمل المواطنين والمقيمين وكافة الكيانات القانونية الخاصة التي لا تبغى الربح، إضافة الى وسائل الإعلام التي تم ضمّها هنا نظرًا لارتباطها الوثيق بمضامين هذا المحور ، بغض النظر عن إنتمائها الى أحد القطاعين العام والخاص. المجتمع هو المتضرر الأول والأخير من وقوع الفساد كما تؤكد "أهداف التنمية المستدامة"، ولكنه شريك أيضا في التصدى له، وهذا ما تؤكده أحكام "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، لا سيما في المادتين العاشرة (10) والثالثة عشر (13) منها.

بناء عليه، فإن الهدف الاستراتيجي العام لهذا المحور هو "تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد"، أما العمل على تحقيقه، فيقوم على ثلاث (3) أولويات تندرج تحتها إحدى عشرة (11) مبادرة محدّدة بمؤشراتها ومقتضيات تنفيذها وفق ما هو مبيّن في الجزء التالي من هذه الاستراتيجية.

المحور الرابع:

الهيئات المتخصصة

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

ينصبّ المحور الرابع والأخير على الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بما في ذلك الهيئات القضائية والرقابية إضافة الى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، نظرًا لأهميتها الكبرى في إنجاح أي استراتيجية وطنية في هذا المجال بسبب خصوصية ممارسات الفساد وصعوبة العمل على الوقاية منها وكشفها وملاحقتها في ظل التطوّر التكنولوجي المضطرد، وازدياد سرعة و مرونة حركة الأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود، وقدرة الفاسدين على إخفاء المعلومات وحماية أنفسهم. هذا ما تؤكده أيضًا "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" لا سيما في المادتين السادسة (6) والسادسة والثلاثين (36) منها التي دعت الى إيجاد هيئات متخصصة ومستقلة وتزويدها بما يكفي من الموارد البشرية والمالية للاضطلاع بمهامها دون تأثيرات لا مسوغ لها.

بناء عليه، فإن الهدف الاستراتيجي العام لهذا المحور هو "تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" ومن أهمها الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وديوان المحاسبة والأجهزة القضائية المعنية دون المساس باستقلاليتها. أمّا تحقيق هذا الهدف، فيقوم على ثلاث (3) أولويات تندرج تحتها ثماني (8) مبادرات محدّدة بمؤشراتها ومقتضيات تنفيذها وفق ما هو مبيّن في الجزء التالي من هذه الاستراتيجية.

الأولويات والمبادرات

تشتمل "إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" في مجمل محاورها الأربعة على ثلاثة عشرة (13) أولوية تندرج ضمنها سبع وأربعون (47) مبادرة محددة سيتم تنفيذها بين العَامين 2019 و2024. ضمن المحور الأول المتمثّل بالقطاع العام، إعتمدت الاستراتيجية خمس (5) أولويات وإثنتين وعشرين (22) مبادرة، إضافة الى أولويتين إثنتين (2) وست (6) مبادرات خاصّة بالمحور الثاني حول القطاع الخاص، أمّا في المحور الثالث حول المجتمع، فيوجد ثلاث (3) أولويات وإحدى عشرة (11) مبادرة، في حين يوجد ثلاث (3) أولويات وثماني (8) مبادرات ضمن المحور الرابع حول الهيئات المتخصصة.

• الأولويات والمبادرات المتعلقة بالمحور الأول حول القطاع العام

تركّز الاستراتيجية الوطنية في إطار المحور الأول على خمس (5) أولويات وهي الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة، والتعيين والترقية في القطاع العام، إضافة الى تدعيم النزاهة في أداء الوظيفة العامة والمساءلة في القطاع العام عمومًا، مع العمل على تعزيز فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة (أنظر الشكل 3).

الأولوية 1 – الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة

تتخذ دولة الكويت بموجب هذه الاستراتيجية تدابير كفيلة بتعزيز الشفافية في إدارة الاموال والشؤون العامة من خلال مبادرات تُعنى بضمان الحق في الحصول على المعلومات، وبضبط تمويل الحملات الإنتخابية، وتعزيز الالتزام بنظام الكشف عن الذمة المالية وتطويره، إضافة الى الوقاية من الفساد في مجال المناقصات العامة ، ودعم الجهات الحكومية لنشر المعلومات عن أعمالها بشكل دوري بما في ذلك جهودها لتنفيذ الاستراتيجية.

تعزّز هذه المبادرات مجتمعة الثقة في مؤسسات الدولة وتُسهم في الحدّ من مخاطر الفساد وترسي سيادة القانون من خلال تحسين نظم الحصول على المعلومات وتقارير الأداء العامة والمساهمة في تحقيق أداء حكوميّ أكثر كفاءة.

الأولوية 2 – التعيين والترقية في القطاع العام

تتخذ دولة الكويت بموجب هذه الاستراتيجية تدابير تُعنى بالتعيين والترقية في القطاع العام من خلال مبادرات تتمحور حول إرساء معايير موضوعية على أساس الكفاءة للدخول إلى الوظيفة العامة والتدرّج فيها، وإقرار آلية خاصة لاختيار شاغلي المناصب العليا بشكل شفاف وفق معايير موضوعية، وتدعيم نظام الخدمة المدنية والنظر في إنشاء معهد مختص لتدريب موظفي القطاع العام باختلاف درجاتهم. إن تطبيق مثل هذه السياسات والإجراءات كفيل بتدعيم الخدمة العامة وضمان أداء حكومي يتمتع بالمهنية والاحترافية والمسؤولية، مما يُسهم في بناء الثقة بين المواطنين والحكومة وتدعيم كفاءة وفعالية الجهاز العام ليعمل على أسس من الشفافية وسيادة القانون.

وبينما حاز نظام التوظيف المركزي في الكويت، بما في ذلك إجراءات التوظيف التي يديرها ديوان الخدمة المدنية، على التقدير في إطار آلية استعراض تنفيذ "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" باعتباره نموذجًا للممارسات الجيدة. إلا أنه من الواضح أن بعض نظم الخدمة العامة يمكن تحسينها وتعزيزها.

لذلك، ستقوم دولة الكويت بإجراء مراجعة شاملة لكافة إجراءات وعمليات نظام التوظيف المركزي لضمان الموضوعية والشفافية في إجراءات التوظيف والتعيين والترقية على أسس الكفاءة والأداء الوظيفي. يشمل ذلك توضيح المسميات الوظيفية والوصف الوظيفي بالإضافة إلى إدخال اختبارات وتقييم الكفاءات ضمن إجراءات التوظيف لضمان تعيين المرشح المناسب، على أن يستكمل العمل في مراجعة نظم تقييم الأداء الحالية بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية بما في ذلك تلقي الملاحظات الواردة من الموظفين والمدراء في القطاع العام.

الأولوية 3 – النزاهة في أداء الوظيفة العامة

تتخذ دولة الكويت بموجب هذه الاستراتيجية تدابير كفيلة بتعزيز النزاهة في أداء الوظيفة العامة، وذلك من خلال مبادرات مترابطة تهدف الى مراجعة وتنقيح مدونة قواعد سلوك موظفي القطاع العام، وإعداد وتنفيذ برامج تدريبية حول تلك المدونة، إضافة الى إعداد مدونات سلوك خاصة بأعضاء مجلس الأمة والعاملين بمجلس الأمة، ودعم المجلس الأعلى للقضاء لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة وسائر الموظفين العامين العاملين تحت إشرافهم، وكذلك دعم وزارة الداخلية لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بموظفيها بمن فيهم أعضاء الشرطة، كلٌ بما يتناسب مع طبيعة عمله.

الأولوية 4 – المساءلة في القطاع العام

تُفرد دولة الكويت بموجب هذه الاستراتيجية حيّزًا خاصًا لتعزيز المساءلة في القطاع العام، وذلك من خلال مبادرات تشمل تطوير إدارة أداء الموظفين العامين وإجراء تقييمات دورية لهم، ومراجعة وتعزيز معايير وآليات المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة، ومراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة، وإرساء وتفعيل منظومة لإدارة تعارض المصالح، وتعديل التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع بشكل فعال. يؤدي ذلك الى معالجة الثغرات التشريعية وإجراء التعديلات اللازمة لضمان الامتثال الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تحقيقا للمساءلة في القطاع العام.

الأولوية 5 – فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة

في سياق السعي الى تعزيز الوقاية من الفساد في القطاع العام، تولي الاستراتيجية أهمية خاصة لفعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة، وتدعو الى التدرج في ذلك لتغطية كافة الخدمات في نهاية المطاف، وذلك من خلال مبادرات تهدف الى مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة، ومتابعة العمل على إعداد وتطوير منصات الحكومة الإلكترونية اللازمة لميكنة

إجراءات الحصول على الخدمات العامة، وإعداد أدلة مبسّطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقيًّا والكترونيا، إضافة الى إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام.

هذه المبادرات كفيلة بالحد من الروتين والبيروقراطية وزيادة كفاءة وفعالية أداء الجهاز الحكومي، والحد من المخاطر المرتبطة بالفساد وهدر موارد الدولة. ويجري العمل حاليًّا على الإعداد لبرامج تدريبية للمديرين والموظفين المختصين للمساعدة في تبسيط الإجراءات الروتينية والبيروقراطية وتحسين تقديم الخدمات العامة، بحيث تتمكن دولة الكويت من خلال تبني تدابير معينة مثل نظم الحكومة الإلكترونية من رفع مستوى الشفافية وسهولة وصول الجمهور إلى الخدمات العامة، وبناء ثقة المواطنين في حكومتهم، والحد من مخاطر الفساد وزيادة فعالية نظم تقديم الخدمات العامة، من خلال نهج يتسم بالكفاءة ويركز على خدمة المواطنين.

الشكل 3

المحور الأول:
القطاع العام

1. الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة

1.1 ضمان الحق في الحصول على المعلومات
1.2 مراجعة وتعديل النصوص القانونية المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية
1.3 تعزيز الالتزام بنظام الكشف عن الذمة المالية وتطويره
1.4 الوقاية من الفساد في مجال المناقصات العامة
1.5 دعم الجهات الحكومية لنشر المعلومات عن أعمالها بشكل دوري

2. التعيين والترقية في القطاع العام

2.1 إرساء معايير موضوعية على أساس الكفاءة للدخول إلى الوظيفة العامة والتدرّج فيها
2.2 إقرار آلية خاصة لاختيار شاغلي المناصب العليا بشكل شفاف وفق معايير موضوعية
2.3 تدعيم نظام الخدمة المدنية والنظر في إنشاء معهد مختص لتدريب موظفي القطاع العام باختلاف درجاتهم

3. النزاهة في أداء الوظيفة العامة

3.1 مراجعة وتنقيح مدونة قواعد سلوك موظفي القطاع العام التابعين للسلطة التنفيذية
3.2 إعداد وتنفيذ برامج تدريبية حول مدونة سلوك موظفي القطاع العام
3.3 إعداد مدونات سلوك خاصة بأعضاء مجلس الأمة والعاملين بمجلس الأمة
3.4 دعم المجلس الأعلى للقضاء لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة وسائر الموظفين العامين العاملين تحت إشرافهم
3.5 دعم وزارة الداخلية لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بموظفيها بمن فيهم أعضاء الشرطة

4. المساءلة في القطاع العام

4.1 تطوير إدارة أداء الموظفين العامين وإجراء تقييمات دورية لهم
4.2 مراجعة وتعزيز معايير وآليات المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة
4.3 مراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة
4.4 إرساء وتفعيل منظومة لإدارة تعارض المصالح
4.5 تعديل التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع بشكل فعال

5. فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة

5.1 مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة
5.2 متابعة العمل على إعداد وتطوير منصات الحكومة الإلكترونية اللازمة لميكنة إجراءات الحصول على الخدمات العامة
5.3 إعداد أدلة مبسّطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقيًا والكترونيا
5.4 إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام

• الأولويات والمبادرات المتعلقة بالمحور الثاني: حول القطاع الخاص

تركّز الاستراتيجية الوطنية في إطار المحور الثاني على أولويتين إثنتين (2) وهي النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص ودور هذا القطاع في الكشف عن الفساد (أنظر الشكل 4).

الأولوية 6 – النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص

إن القطاع الخاص شريك رئيس في مكافحة الفساد وفي الجهود التي تبذلها دولة الكويت لتدعيم أواصر المجتمع لكي يتمتع بالرخاء والازدهار الاقتصادي، وسعيًا منها لتحقيق ذلك، تقوم دولة الكويت باتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز اعتبارات النزاهة والشفافية في القطاع الخاص بما يحقق بيئة عمل تجارية توفر فرصاً متكافئة للجميع وتعزز التنمية المستدامة لأفراد المجتمع الكويتي بأكمله.

إن مشاركة القطاع الخاص في وضع الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تعكس أهمية التصدي للفساد كونه يشكل عائقاً خطيراً أمام تنمية القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، إذ أنه يحد من الاستثمار الفعال في رأس المال البشري ويؤدي الى تنازع الشركات على بناء علاقات تفاضلية مع أصحاب المناصب العامة بهدف الحصول على مكاسب خاصة لهم ولشركاتهما، ويُسهم في نهاية المطاف بتوجيه التمويل العام نحو مشاريع ربما تكون مرهقة للموازنة العامة بغية التربّح منها على حساب المصلحة العامة.

تركز هذه الأولوية على مبادرات محدّدة ستُفضي الى مراجعة وتعزيز نظم وإجراءات التدقيق المحاسبي في كيانات القطاع الخاص على اختلافها، ووضع برامج للتوعية والتدريب والتشجيع على الممارسات الأخلاقية في ممارسة الاعمال التجارية، ومتابعة العمل على إرساء مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، وتطوير التشريعات المتعلقة بتجريم الفساد في القطاع الخاص. من شأن ذلك ان يُسهم في ترسيخ قيم النزاهة في القطاع الخاص من أجل تدعيم بيئة عمل تجاري نشطة وجاذبة للاستثمار الخارجي، تعزز مكانة دولة الكويت على ساحة الأعمال التجارية والمالية العالمية، ويتعين فضلاً عن ذلك اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز الإدارة الرشيدة (الحوكمة) السليمة للشركات مما يزيد ثقة مؤسسات القطاع الخاص في السوق الذي يكفل تكافؤ الفرص للجميع، مع تشجيع وتعزيز مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الأولوية 7 – دور القطاع الخاص في كشف الفساد

نظراً لأهمية دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد بما لا يقتصر على الحد من حالات الفساد فيه أو تمرير الأموال والأصول المرتبطة بممارسات الفساد فحسب، فإن دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد يتمثل في تطبيق آليات قوية وفعالة لتيسير الإبلاغ عن الفساد والتحقيق في مرتكبيه ومقاضاتهم، وغالباً ما يسهم التعاون بين القطاعين العام والخاص بتنفيذ القوانين التي تجرّم الفساد، وتمكين الدولة من اتخاذ تدابير تكفل حماية المبلغين عن الفساد بصورة أكثر فعالية. تركز المبادرات المندرجة ضمن هذه الاولوية على وضع وتطبيق آليات وتشريعات فعالة لتعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص في منع الفساد والإبلاغ عنه من خلال حماية المبلغين عن الفساد، إضافة الى مراجعة وتعزيز آليات التعاون بين القطاعين العام والخاص في المجالات ذات الصلة.

الشكل 4

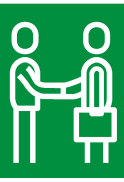

المحور الثاني:
القطاع الخاص

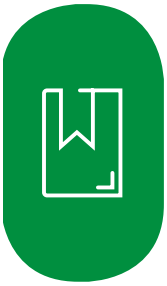

6. النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص

6.1 مراجعة وتعزيز نظم وإجراءات التدقيق المحاسبي في كيانات القطاع الخاص على اختلافها

6.2 وضع برامج للتوعية والتدريب والتشجيع على الممارسات الأخلاقية في ممارسة الاعمال التجارية

6.3 متابعة العمل على إرساء مبادئ وممارسات حوكمة الشركات

6.4 تطوير التشريعات المتعلقة بتجريم الفساد في القطاع الخاص

7. دور القطاع الخاص في كشف الفساد

7.1 تشجيع وحماية المبلغين عن الفساد من جانب القطاع الخاص

7.2 مراجعة وتعزيز آليات التعاون بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد

• الأولويات والمبادرات المتعلقة بالمحور الثالث حول المجتمع

تركّز الاستراتيجية الوطنية في إطار المحور الثلاث على ثلاث (3) أولويات وهي التوعية العامة لعموم المواطنين والمقيمين، ودور التربية والتعليم، إضافة الى تعميق التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام على أساس المسؤولية المشتركة (أنظر الشكل 5).

الأولوية 8 – التوعية العامة

تقوم دولة الكويت بموجب هذه الاستراتيجية باتخاذ التدابير الكفيلة بنشر التوعية عن مفهوم الفساد وكيفية مكافحته وما تتخذه الحكومة من إجراءات، وذلك عبر وسائل الإعلام والتواصل المختلفة، بما في ذلك البرامج التلفزيونية والإذاعية ووسائل التواصل الاجتماعي، بهدف ضمان تنشيط دور الجمهور باعتباره شريكاً فعالاً في جهود ترسيخ قيم ومبادئ النزاهة والشفافية لتعزيز سيادة القانون بما يمنح المواطنين حس المشاركة الملموسة في مكافحة الفساد، وستتمكن دولة الكويت، من خلال العمل مع كافة قطاعات المجتمع، من مكافحة الفساد بشكل فعال ومتكامل في بناء ثقافة مجتمعية تسهم في ترسيخ قيم ومبادئ النزاهة والأخلاق.

تشمل المبادرات المندرجة ضمن هذه الأولوية جهودًا لإعداد وتنفيذ برامج وطنية لتوعية المواطنين والمقيمين حول الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعلاقتها بـ "رؤية كويت جديدة 2035"، إضافة الى نشاطات تسعى الى غرس القيم المضادة للفساد في المجتمع بكافة فئاته و شرائحه من خلال الأسرة ووسائل الإعلام والمؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها، وتشمل أيضًا عملاً على إعداد وتنفيذ برامج للتواصل مع المجتمع، بما في ذلك الحملات التوعوية، لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط "نزاهة" ودور المواطنين في هذا المجال.

الأولوية 9 – دور التربية والتعليم

تقوم دولة الكويت باتخاذ التدابير الكفيلة بترسيخ ثقافة النزاهة لدى الأجيال القادمة باعتبارها أساسًا لتحقيق "رؤية كويت جديدة 2035"، من خلال مبادرات تعمل على تضمين مفاهيم النزاهة والمواطنة الواعية في كافة المناهج التربوية والتعليمية على المستوى المدرسي والجامعي بهدف ترسيخها لدى الجميع في المراحل الدراسية كافة، بما يتناسب مع طبيعة كلٍّ منها.

أمّا المبادرات المندرجة ضمن هذه الأولوية فتشمل إدماج القيم المضادة للفساد والمعارف المتعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع في المناهج الدراسية، وتدريب العاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد، ومراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الجامعات و المعاهد، إضافة الى متابعة العمل على وضع وتنفيذ آليات لمكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية ووضع معايير موضوعية لمعادلتها.

الأولوية 10 – التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام

إن التعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام يُعد من الأهداف الرئيسة في جهود مكافحة الفساد، إذ يشكّل ذلك رافعةً لرصد حالات الفساد والكشف عنها، وذلك من خلال نشر الوعي من أجل بناء مجتمع قوي، ولتعزيز الشفافية والثقة في المؤسسات العامة، والعمل على ضمان المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع العام والوزارات مع الجمهور ووسائل الإعلام في النشر والإعلام عن الأنشطة والتحديات والإنجازات في هذا المجال.

يتطلّب ذلك جملة من المبادرات، وقد ركّزت الاستراتيجية الوطنية على مبادرات تهدف الى تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال التوعية العامة ضد الفساد وتوسيع نطاق تلك الجهود، ودعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي، وإعداد وتنفيذ استراتيجية خاصة بالجهات الحكومية للتواصل بفعالية مع وسائل الإعلام فيما يتعلق بمسائل النزاهة والفساد، إضافة الى بناء برامج لتدعيم النزاهة في عمل وسائل الإعلام بما في ذلك مهنية العمل الصحفي.

الشكل 5

المحور الثالث: المجتمع

8. التوعية العامة

8.1 إعداد وتنفيذ برامج وطنية لتوعية المواطنين والمقيمين حول الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعلاقتها بـ «رؤية كويت جديدة 2035»

8.2 غرس القيم المضادة للفساد في المجتمع بكافة فئاته و شرائحه من خلال الأسرة ووسائل الإعلام والمؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها

8.3 إعداد وتنفيذ برامج للتواصل مع المجتمع، بما في ذلك الحملات التوعوية، لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط «نزاهة» ودور المواطنين

9. دور التربية والتعليم

9.1 إدماج القيم المضادة للفساد والمعارف المتعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع في المناهج الدراسية

9.2 تدريب العاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد

9.3 مراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الجامعات و المعاهد

9.4 متابعة العمل على وضع وتنفيذ آليات لمكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية ووضع معايير موضوعية لمعادلتها

10. التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام

10.1 تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

10.2 دعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي

10.3 إعداد وتنفيذ خطة خاصة بالجهات الحكومية للتواصل بفعالية مع وسائل الإعلام فيما يتعلق بمسائل النزاهة والفساد

10.4 وضع وتنفيذ برامج لتدعيم نزاهة وسائل الإعلام بما في ذلك مهنية العمل الصحفي

• الأولويات والمبادرات المتعلقة بالمحور الرابع حول الهيئات المتخصصة

تركّز الاستراتيجية الوطنية في إطار المحور الرابع على ثلاث (3) أولويات وهي تنمية قدرات الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ودورها في حماية المبلغين عن الفساد، إضافة الى تعزيز التعاون والتنسيق بينها (أنظر الشكل 6).

الأولوية 11 – تنمية القدرات

تقوم دولة الكويت باتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز قدرة المؤسسات الرقابية المعنية بمراجعة الحسابات العامة والتنسيق مع النيابة العامة لمباشرة التحقيق في الحالات المشتبه فيها ومقاضاة مرتكبيها بهدف ضمان مساءلتهم، وكذلك العمل على تطبيق القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل ناجح، بما في ذلك تنظيم برامج التدريب وبناء القدرات لتطوير الخبرات الأساسية اللازمة للتعامل مع الإجراءات والتعقيدات في التحقيقات المتعلقة بقضايا الفساد، وضمان الملاحقة القانونية الفعّالة وضبط ومصادرة الأموال والممتلكات المرتبطة بهذه القضايا، مع مواصلة بذل الجهود في تطوير القدرة على الحد من الفساد على المبادئ الأساسية للشفافية والمساءلة.

الأولوية 12 – حماية المبلغين عن الفساد

تقوم دولة الكويت باتخاذ التدابير الكفيلة بشأن حماية الأشخاص المبلغين عن حالات الفساد والتحقق من صحتها والإبلاغ عنها، وحمايتهم من الأذى والإضرار بهم، ولتشجيع الآخرين على تقديم المعلومات ، بحيث تتمكن دولة الكويت من تعزيز جهود الكشف عن قضايا الفساد والتحقيق فيها ومساءلة مرتكبيها، ولضمان ذلك يتم إطلاق منصة إلكترونية وطنية آمنة للإبلاغ عن الفساد لتعزيز التعاون بين أجهزة الدولة والمؤسسات الرقابية الأخرى ذات الصلة من أجل إنفاذ القانون.

الأولوية 13 – التنسيق والتعاون

تقوم دولة الكويت باتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز التنسيق والتعاون بين الهيئات المتخصصة في دولة الكويت من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك إنجاز مذكرات التفاهم ووضع برامج تعاون مشترك وإنشاء آلية مشتركة للتحقيق في قضايا الفساد الكبرى تجمع الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) والجهات الرقابية المتعددة والنيابة العامة والجهات الأخرى المعنية بالتحقيق، مع العمل على تدريب الفرق التي تنبثق عن تلك الآلية وتزويدها بأحدث الأدوات وقواعد البيانات. إضافة الى ذلك، تعمل الهيئات المتخصصة المذكورة على بناء علاقات التعاون وإنجاز ما يلزم من اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الهيئات النظيرة في العالم، كما تسعى الى تعزيز انخراطها ومساهمتها الفعالة في الشبكات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

الشكل 6

المحور الرابع:
الهيئات المتخصصة

11. تنمية القدرات

11.1 وضع وتنفيذ استراتيجية داخلية لتطوير البنية الداخلية والقدرات الفنية لدى "نزاهة"

11.2 تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالهيئات الرقابية بشأن أدوارها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

11.3 تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالمحققين وأعضاء النيابة العامة والقضاة المعنيين بإنفاذ القوانين المتعلقة بتجريم الفساد وبالكشف والإبلاغ والتحقيق والملاحقة القضائية في تلك الجرائم

12. حماية وتحفيز المبلغين عن الفساد

12.1 توسيع وتعزيز حماية المبلغين عن الفساد في القطاع العام

12.2 إنشاء منصة إلكترونية وطنية آمنة عبر الانترنت للإبلاغ عن الفساد

12.3 تطبيق برامج تحفيزية يشمل مكافأت و تكريم للمبلغين عن الفساد

13. التنسيق والتعاون

13.1 تعزيز التعاون والتنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون في مجال التحقيق والإدعاء والملاحقة القضائية في قضايا الفساد

13.2 إنجاز التزامات دولة الكويت في إطار آلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل تشاركي وفعال

الرصد والتقييم

يقوم الرصد والتقييم على مجموعة من النقاط الأساسية المبيّنة أدناه، والتي سيتمّ اعتمادها لضمان حسن تنفيذ "**استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد**":

- يتوقف تقدير مدى فعالية الاستراتيجية الوطنية على مدى تطبيق النتائج المستهدفة على مستوى عملي تطبيقي وتحقيق الأثر المنشود.
- مراعاة أن عملية التطبيق تحتاج إلى المتابعة المنتظمة والدورية بما في ذلك الرصد والتقييم وإصدار التقارير ذات الصلة بشكل فعال عن التقدم المحرز والتحديات القائمة.
- تدعيم التنسيق خلال مرحلة تطبيق الاستراتيجية الوطنية بين كافة الأطراف المعنية لضمان المرونة مما يسهم في إجراء ما يلزم من تعديلات على تطبيق الاستراتيجية.
- ضمان فعالية الآليات المستخدمة لرصد وتقييم وتقديم التقارير عن التقدم المحرز في تطبيق الاستراتيجية الوطنية سوف يؤدي إلى التأكد من صحة وسلامة التنسيق بين الأطراف المعنية واتساق أساليب التنفيذ والشفافية في إعداد ونشر التقارير عن التقدم المحرز وتقييم الأثر الملموس والدروس المستفادة والتحديات القائمة وذلك عبر القنوات الملائمة.
- تشمل الآليات اللازمة للتطبيق الفعال للاستراتيجية الوطنية تلك المرتبطة بجمع المعلومات والتقارير من الأطراف المعنية والجهات المنفذة وتحليلها ومناقشة التوصيات المتعلقة بتعزيز كفاءة وفعالية تطبيق الاستراتيجية.

وتشمل الاستراتيجية الوطنية مؤشرات لقياس الأثر على مستوى الاستراتيجية بشكل عام وعلى مستوى كل محور من محاور الاستراتيجية الوطنية بشكل خاص، بما يتوافق مع المؤشرات الدولية ذات الصلة، إلى جانب مؤشرات لقياس مدى التقدم المحرز في التطبيق لكل نتيجة من النتائج المستهدفة، وذلك للمساعدة في إجراء عملية رصد وتقييم وقياس سنوي للتقدم المحرز في تطبيق الاستراتيجية وأثرها وذلك وفقاً للأهداف المحددة مسبقاً بدءاً بتحديد خطوط الأساس للفترة الانتقالية قبل البدء في التطبيق الفعلي للاستراتيجية.

وتتولى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، بصفتها الجهة الرئيسية المسؤولة عن عملية رصد وتقييم تطبيق الاستراتيجية الوطنية وإصدار التقارير الدولية بشأنها حسب المادة رقم (9) من اللائحة التنفيذية لتأسيس الهيئة، وذلك من خلال ما يلي:

- عقد اجتماعات دورية للجهات المنفذة وغيرها من الأطراف المعنية بهدف استعراض التقدم المحرز في تطبيق الاستراتيجية الوطنية، ويتم تحديد مواعيد دورية لهذه الاجتماعات بالتشاور مع شركاء التنفيذ، ومن خلال عقد اجتماعات ومشاورات ثنائية مع الجهات المعنية.
- متابعة جمع واستلام المعلومات والبيانات والتقارير من الجهات المنفذة حول التقدم المحرز في تطبيق الاستراتيجية الوطنية.
- تحليل البيانات والمعلومات والتقارير وغيرها من المعلومات التي تردها من الجهات المنفذة وإعداد التقارير الدورية للنشر والتعميم وتضمينها التقارير الصادرة من الهيئة.
- قيادة إطلاق الاستراتيجية الوطنية بما في ذلك تنظيم فعالية عامة للإعلان عنها فضلاً عن تنظيم لقاءات مع مسؤولين قياديين في الجهات المنفذة لرفع الوعي وكذلك عقد ورش عمل لبناء القدرات الفنية لتلك الجهات.

التنفيذ

تُعدُّ الآلية المعتمدة لإدارة تنفيذ أي استراتيجية وطنية أمرًا جوهريًّا، ولكنه غالبًا ما لا يتمّ إيلاؤها الاهتمام اللازم، وهذا ما بيّنته التجارب المقارنة وما تداركته "استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد " التي وضعت لنفسها آلية واضحة ومنسّقة وفعالة تستقي الممارسات الفضلى عالميًّا وتتناسب مع ظروف دولة الكويت ونظمها القانونية والمؤسسية. بناءً عليه، تقوم آلية تنفيذ الاستراتيجية على أربعة (4) مكوّنات أساسية (أنظر الشكل 7) وفق التالي:

اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية: تنشأ اللجنة العليا بقرار من مجلس الوزراء، وترأسها الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، وتضمّ في عضويتها مسؤولًا قياديًّا عن كلّ من الجهات المنفّذة المذكورة في وثيقة الاستراتيجية. تنعقد اللجنة في اجتماعات دورية كلّ ثلاثة (3) أشهر وكلما تدعو الحاجة، وتكون مسؤولة عن الإشراف العام على حسن تنفيذ الاستراتيجية وتوفير التوجيهات اللازمة لذلك، إضافة الى العمل على تأمين الموارد البشرية والمالية المطلوبة. تقوم اللجنة العليا كذلك بمراجعة وإقرار ونشر التقارير المتعلقة بالتنفيذ وبالرصد والتقييم، واعتماد خطط العمل السنوية، وإدخال أية تعديلات جوهرية على الاستراتيجية وخطط تنفيذها، عند الاقتضاء، بناءًا على اقتراح اللجان الفنية المعنية. وللجنة أن تستعين بالخبرات الفنية اللازمة لإنجاز أعمالها وأن تنشئ ما تراه مناسبًا من لجان وفرق لمساندتها في ذلك.

- **اللجان الفنية المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية:** تنشأ لجنة فنية بقرار من اللجنة العليا معنية بكل محور من المحاور الأربعة الواردة في الاستراتيجية، وتتألف من أصحاب خبرة يمثلون أصحاب المصلحة المعنيين على أن تقوم اللجنة العليا باختيار رئاسة دورية لكلّ منها في بداية كل عام. تنعقد هذه اللجان مرّة في الشهر وفق جدول تضبطه في بداية العام وفي منتصفه، وتكون مسؤولة عن الإشراف الفني على حسن تنفيذ المحور المتعلق بها وإعداد المقترحات اللازمة لذلك، إضافة الى جمع المعلومات المطلوبة لضمان حسن التنفيذ، كما تقوم اللجنة الفنية بإعداد خطط العمل السنوية وإعداد مسودات التقارير الشهرية المتعلقة بتنفيذ المحور الذي يخصّها ورفعها الى اللجنة العليا، إضافة الى إقتراح أية تعديلات جوهرية على المحور، عند الاقتضاء، ولها أن تستعين بالخبرات الفنية اللازمة لإنجاز أعمالها.

- **اللجنة المكلفة بالرصد والتقييم:** تنشأ لجنة متخصّصة برئاسة ممثل عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وعضوية خبراء من بين منسوبيها وخبراء مستقلين، وتنعقد مرّة في الشهر وفق جدول تضبطه في بداية العام وفي منتصفه، وتكون مسؤولة عن جمع المعلومات اللازمة لرصد وتقييم تنفيذ الاستراتيجية وإعداد التقارير المتعلقة بذلك، كما تقوم بإعداد مسودات التقارير المذكورة والتوصيات الكفيلة بتعزيز جهود تنفيذ الاستراتيجية ورفعها الى اللجنة العليا، ولها أن تستعين بالخبرات الفنية اللازمة لإنجاز أعمالها.

مكتب دعم تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية: ينشأ تحت إشراف الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) مكتبًا لدعم تنفيذ مشاريع الاستراتيجية يضمّ فرق عمل من أصحاب الاختصاص، وله أن يستعين بالخبرات اللازمة لإنجاز أعماله. يشمل ذلك (1) فريق يعمل بالتعاون مع اللجان الفنية ولجنة الرصد والتقييم على إنجاز الأعمال الإدارية والمالية اللازمة لدعم تنفيذ الاستراتيجية وفق خطط عمل سنوية يتمّ إعدادها من جانب اللجان الفنية واعتمادها من جانب اللجنة العليا، و(2) فريق فني يعمل بالتعاون مع الفريق الاداري والمالي ويوفّر المشورة والتدريب اللازمين إلى اللجان الفنية ولجنة الرصد والتقييم والجهات المنفذة بناء على طلب الجهات أو وفق ما توجّه به اللجنة العليا، و(3) فريق إعلامي يعمل بالتعاون مع الفريق الاداري والمالي والفريق الفني لوضع وتنفيذ ما يلزم من خطط ونشاطات إعلامية وإتصالية لدعم تنفيذ

الاستراتيجية،، ويقدّم تقريرًا عن اعمالها شهريًا الى اللجان الفنية ولجنة الرصد والتقييم والفريق الإداري والمالي والفريق الفني وكل ثلاثة (3) أشهر الى اللجنة العليا.

تقوم هذه اللجان بأعمالها بدعم من الفرق المذكورة وفق "الرؤية" و"الرسالة" و"المبادئ" التي نشأت عليها هذه الاستراتيجية، وتستند في ذلك الى ما جاء في هذه الوثيقة بما فيها "مصفوفة التنفيذ" (ملحق 3) و"الجدول الزمني المقترح" (ملحق 4) و"مصفوفة الرصد والتقييم" (ملحق 5) بحيث يتمّ تخصيص الشهور الستة الاولى من العام 2019 لإنجاز مرحلة تأسيسية تهدف الى تشكيل اللجان والفرق المذكورة وإعدادها بالشكل اللازم لتنفيذ الاستراتيجية (2019-2024)، إضافة الى استكمال المشاورات اللازمة لوضع واعتماد خطة العمل السنوية الأولى وفق الآليات المعتمدة.

الشكل 7 : آلية التنفيذ

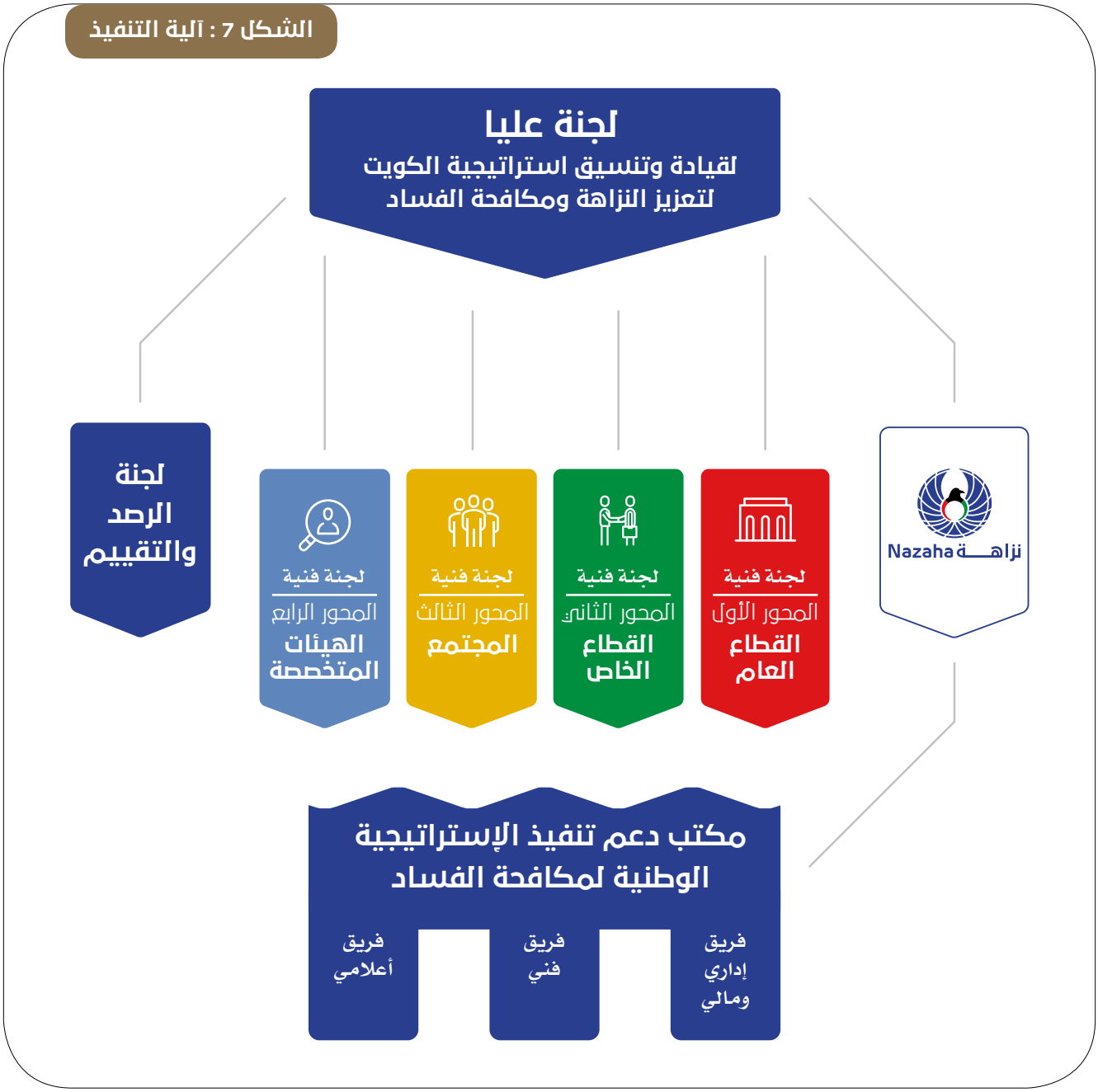

خاتمة

تُعدّ "إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" الأولى من نوعها في تاريخ البلاد ومتميزة في مسار إعدادها من حيث اتساع المشاركة فيه، وذلك على نحو نادر في المنطقة العربية والعالم، مما يضعها في مصاف الاستراتيجيات الأكثر قربًا من الممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال. وهي في مضمونها كذلك حرصت على أن تكون شاملة دون ان تقع فريسة التشتيت أو أن تسلك مسلك النسخ عن التجارب الاخرى دون المواءمة مع السياق الكويتي، فركّزت على ضمان أعلى نسبة ممكنة من الالتزام بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبأن تكون ذات قيمة مضافة من منظور التنمية المستدامة من حيث تأثيرها الإيجابي المحتمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة للعام 2030 عمومًا، و"رؤية كويت جديدة 2035" خصوصًا. لكنّ العبرة دائمًا تكمن في حسن التنفيذ، لذا حرصت الاستراتيجية على أن تتضمن مقومات النجاح في هذا المجال بما في ذلك مقترح متكامل للآلية المقترحة لتنفيذها وسلسلة متماسكة وواقعية من الأولويات والمبادرات المفصّلة في "مصفوفة التنفيذ" مع "الجدول الزمني المقترح" لها ربطًا مع "مصفوفة الرصد والتقييم"، وذلك في إطار عام يشمل "رؤية" طموحة و"رسالة" واضحة ومبادئ ترشد التنفيذ على أرض الواقع. نجاح الاستراتيجية يتوقف على عدة عوامل في صلبها تعاون مختلف الأطراف المعنيين على تحقيقها على أساس المسؤولية المشتركة ومن مبدأ الإتحاد على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد اللذان يشكلان معًا ركيزة من ركائز مستقبل دولة الكويت.

قائمة الأشكال

الشكل 1:
لمحة عامة 7

الشكل 2:
المنهجية 9

الشكل 3:
المحور الأول: **القطاع العام** 20

الشكل 4:
المحور الثاني: **القطاع الخاص** 23

الشكل 5:
المحور الثالث: **المجتمع** 25

الشكل 6:
المحور الرابع: **الهيئات التنفيذية** 26

الشكل 7:
آلية التنفيذ 30

ملحق (1)

ملحق 1 - قانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم رقم (3) لسنة 1955 في شأن ضريبة الدخل الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون غرفة تجارة وصناعة الكويت لسنة 1959،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (10) لسنة 1960 بقانون ديوان الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (12) لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع لحكومة الكويت،
- وعلى القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (21) لسنة 1962 بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (37) لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 1967 بإنشاء الحرس الوطني،
- وعلى القانون رقم (32) لسنة 1967 في شأن الجيش والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار انون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (40) لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (36) لسنة 1982 في شأن رجال الإطفاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له،

- وعلى القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (11) لسنة 1995 بشأن التحكيم القضائي في المواد المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (25) لسنة 1996 في شأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة،
- وعلى القانون رقم (53) لسنة 2001 بشأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية،
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 2003 بشأن إصدار قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
- وعلى القانون رقم (5) لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (47) لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 2007 في شأن حماية المنافسة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (25) لسنة 2012 بشأن إصدار قانون الشركات والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،
- وعلى القانون رقم (20) لسنة 2014 بشأن المعاملات الالكترونية،
- وعلى القانون رقم (37) لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين،
- وعلى القانون رقم (63) لسنة 2015 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات،
- وعلى القانون رقم (97) لسنة 2015 في شأن الهيئة العامة للرياضة،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:-

الباب الأول

• الأحكام العامة

• مادة (1)

لأغراض تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

- **الهيئة**: الهيئة العامة لمكافحة الفساد
- **الوزير المختص**: وزير العدل
- **الرئيس**: رئيس الهيئة
- **المجلس**: مجلس الأمناء
- **الاتفاقية**: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- **الكسب غير المشروع**: كل زيادة في الثروة أو انتقاص في الالتزامات تطرأ – بسبب تولي الوظيفة أو قيام الصفة – على الخاضع لهذا القانون أو أولاده القصر أو من يكون ولياً أو وصياً أو قيماً عليه متى كانت لا تتناسب مع مواردهم وغير مبررة.
- **الموظف العام**: يعد في حكم الموظف العام في تطبيق أحكام هذا القانون الأشخاص المنصوص عليهم في المادة (43) من القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960.
- **الذمة المالية**: ما للخاضع لأحكام هذا القانون وأولاده القصر ومن يكون ولياً أو وصياً أو قيماً عليهم من أموال نقدية أو عقارية أو منقولة داخل الكويت وخارجها، ويدخل في ذلك ما لهم من حقوق وما عليهم من ديون قبل الغير كما تشمل الوكالات أو التفويضات ذات الأثر المالي الصادرة منه للغير أو من الغير لصالحه وحقوق الانتفاع.
- **البلاغ**: هو الإعلام أو الإخبار من شخص طبيعي أو اعتباري بما لديه من معلومات عن جريمة أو شروع في جريمة أو تستر على جريمة أو تخلص من أدلة جريمة أو مخالفة مالية جسيمة، يقدم إلى الهيئة أو إلى أي جهة مختصة بتلقي البلاغات.
- **المبلّغ**: هو الشخص الذي يقوم بالإبلاغ عن أي جريمة فساد، وينطبق ذلك على الشهود وضحايا الجريمة والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرمة.

• مادة (2)

تسري أحكام هذا القانون على الفئات التالية:

1. رئيس ونواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن يشغل وظيفة تنفيذية بدرجة وزير.
2. رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الأمة.
3. رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء ورئيس ومستشاري المحكمة الدستورية والجهاز الفني للمحكمة والقضاة وأعضاء النيابة العامة ورئيس وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع والمدير العام وأعضاء كل من الإدارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية والإدارة القانونية في بلدية الكويت والمحكمين والخبراء بوزارة العدل والمصفين والحراس القضائيين ووكلاء الدائنين والموثقين وكاتب العدل بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل.
4. رئيس ونائب رئيس وأعضاء المجلس البلدي.
5. رئيس وأعضاء المجالس والهيئات واللجان التي تضطلع بمهام تنفيذية ويصدر قانون أو مرسوم أو قرار من مجلس الوزراء بتشكيلها أو بتعيين أعضائها.
6. رئيس جهاز المراقبين الماليين ونائبه ورؤساء القطاعات والمراقبين الماليين.
7. القياديين وهم:

- شاغلو مجموعة الوظائف القيادية في جدول المرتبات العام (الدرجة الممتازة / وكيل وزارة / وكيل مساعد).

- أعضاء مجالس الإدارات والمدراء العموم ونوابهم أو مساعدوهم والأمناء العامون ونوابهم أو مساعدوهم في الهيئات أو المؤسسات العامة أو أي جهة حكومية.

- من في حكم القيادي من رؤساء الجهات ونوابهم أو الوحدات الإدارية أو الأعضاء المنتدبين في الهيئات والمؤسسات العامة.

- مدراء الإدارات ومن في حكمهم من رؤساء الوحدات التنظيمية المعتمدة في هياكلها بمستوى إدارة أو أعلى من هذا المستوى.

- ويسري حكم البندين السابقين على العسكريين والدبلوماسيين والمدنيين في الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجهات ذات الميزانية الملحقة أو المستقلة متى اضطلع بالمسؤوليات أو تمتع بالمزايا المقررة للوظيفة سواء كان شغلهم للوظيفة بصفة أصلية أو مؤقتة.

وتتولى الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بصفة دورية تحديد وتحديث شاغلي هذه الوظائف الخاضعين لأحكام هذا القانون.

8. رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمناء والأمين العام والأمناء المساعدين والمدراء والموظفين الفنيين بالهيئة العامة لمكافحة الفساد.

9. رئيس ونائب الرئيس والوكلاء والمدراء والموظفين الفنيين بديوان المحاسبة.

10. ممثلي الدولة في عضوية مجالس إدارات الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الجهات الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو غيرها من الأشخاص المعنوية العامة بصورة مباشرة بنصيب لا يقل عن 25% من رأس المال.

11. أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية والهيئات الرياضية.

الباب الثاني

• الهيئة العامة لمكافحة الفساد

الفصل الأول: أهداف واختصاصات الهيئة

• مادة (3)

تنشأ هيئة عامة تسمّى (الهيئة العامة لمكافحة الفساد) يشرف عليها وزير العدل وتؤدي مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون.

• مادة (4)

تهدف الهيئة إلى تحقيق ما يلي:

1. ارساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.

2. تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2006 والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي يتم الموافقة عليها.

3. العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقا للقانون.

4. حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة ومنع الوساطة والمحسوبية.

5. حماية المبلّغين عن الفساد. تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد.

6. تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

- **مادة** (5)

تتولى الهيئة ممارسة المهام والاختصاصات التالية:

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.
2. تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها وفي حال التأكد من أنها تشكل شبهة جريمة يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.
3. تلقي إقرارات الذمة المالية وتشكيل اللجان لفحصها.
4. حماية المبلّغين عن الفساد وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
5. إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفا فيه أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين انها قد أبرمت بناء على مخالفة لأحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
6. متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد.
7. دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الكويت أو انضمت إليها وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.
8. التنسيق مع وزارة الخارجية في التعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد وتمثيل الكويت في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والعربية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.
9. دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع الكويت فيها وإتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.
10. التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.
11. اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.
12. طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها.
13. إعداد قواعد بيانات وأنظمة معلومات وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة.
14. الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والمدنية اللازمة.
15. إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.
16. أي مهام أو اختصاصات أخرى تتفق مع الغرض من إنشاء الهيئة وتناط بها.

الفصل الثاني: مجلس الأمناء

• **مادة (6)**

يتولى إدارة الهيئة مجلس يسمّى (مجلس الأمناء) يتكون من سبعة أشخاص ممن تتوافر فيهم الخبرة والنزاهة والكفاءة من بينهم رئيس ونائب رئيس، ويصدر بتعيينهم مرسوم بناء على ترشيح الوزير المختص.

• **مادة (7)**

يشترط في عضو مجلس الأمناء ما يلي:

1. أن يكون كويتي الجنسية.
2. ألا يقل عمره عن أربعين عاماً.
3. أن يكون حاصلا على مؤهل جامعي على الأقل.
4. أن يكون حسن السمعة وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضية من قضايا الفساد أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

ويجب أن يكون متفرغاً للعمل كعضو بمجلس الأمناء، ويفقد العضو صفته بحكم القانون ويصبح مكانه شاغراً إذا خالف ذلك ولا يجوز إعادة ترشيحه مرة أخرى لعضوية مجلس الأمناء، وعلى الوزير المختص اتخاذ إجراءات تعيين العضو البديل وفقاً لأحكام هذا القانون.

• **مادة (8)**

يحدد بمرسوم مرتبات ومكافآت وبدلات ومزايا رئيس الهيئة وأعضاء مجلس الأمناء وذلك بناءاً على اقتراح الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء.

• **مادة (9)**

مدة العضوية في مجلس الأمناء أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

وللوزير المختص، بناء على اقتراح أغلبية أعضاء مجلس الأمناء، اسقاط عضوية الرئيس أو نائبه أو أي من الأعضاء في حال ثبوت الإخلال الجسيم بواجباته وبعد إجراء التحقيق.

وإذا خلا منصب الرئيس أو نائبه أو أي من أعضاء مجلس الأمناء لأي سبب يتم تعيين بديل له، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط.

• **مادة (10)**

يختص مجلس الأمناء بما يلي:

1. رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
2. إقرار الهيكل التنظيمي للوظائف واللائحة الداخلية للشؤون المالية والإدارية والقرارات المنظمة للعمل بالهيئة وذلك دون الإخلال بأحكام المادتين (5 و38) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.
3. الموافقة على الاتفاقيات والعقود التي تبرمها الهيئة ذات الصلة باختصاصاتها.
4. تشكيل لجنة أو أكثر يراها ضرورية لعمله.
5. إقرار مشروع موازنة الهيئة وحسابها الختامي قبل عرضهما على الجهات المختصة.
6. إقرار ونشر التقرير السنوي العام للهيئة.
7. رفع تقرير نصف سنوي إلى مجلس الأمة وإلى مجلس الوزراء يتضمن النشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته والعوائق والسلبيات والتوصيات المقترحة.
8. نشر كافة المعلومات والبيانات الخاصة بجرائم الفساد بعد ثبوتها بحكم قضائي بات.
9. أي موضوع يدخل في اختصاص الهيئة وأهدافها يعرضه الرئيس أو اثنان من أعضاء المجلس.

• **مادة** (11)

يؤدي رئيس مجلس الأمناء ونائبه وأعضاؤه قبل أن يتولوا مهامهم أمام حضرة صاحب السمو الأمير اليمين التالية:

(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن والأمير وأن احترم الدستور وقوانين الدولة، وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق).

الفصل الثالث: الجهاز التنفيذي

• **مادة** (12)

يكون للهيئة جهاز تنفيذي يتولى الأمور الفنية والإدارية والمالية وفق ما يلي:

1. يتولى الرئيس الإشراف على الجهاز التنفيذي ويمثل الهيئة أمام القضاء وأمام الغير وذلك دون إخلال بأحكام المرسوم الأميري رقم (12) لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع لحكومة الكويت.
2. يكون للهيئة أمين عام وأمناء مساعدون يصدر بتعيينهم قرار من الرئيس ويكونوا مسؤولين أمامه عن إدارة وتسيير النشاط اليومي للجهاز التنفيذي وتحدد اللائحة الداخلية مهامهم واختصاصاتهم.
3. تختار الهيئة موظفيها من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة والتخصصات العلمية بشفافية وفقا للمعايير التي تحددها اللائحة الداخلية ولا يجوز أن يكون بين أحدهم وبين رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الأمناء أي صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
4. للهيئة أن تستعين في إنجاز مهامها بمن تراه من القضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي الأجهزة الحكومية وغيرهم، ويتم ندبهم للعمل لديها وفقاً للقوانين والنظم المعمول بها في هذا الشأن.

• **مادة** (13)

تتولى الهيئة تأهيل وتدريب العاملين فيها بما يمكنهم من أداء مهامهم واختصاصاتهم في مكافحة الفساد.

• **مادة** (14)

يصدر الرئيس قراراً يحدد فيه الموظفين بالهيئة الذين يتولون ضبط المخالفات وتحرير المحاضر تمهيداً لإحالتها إلى الجهة المختصة.

• **مادة** (15)

يحظر على رئيس وأعضاء مجلس الأمناء والعاملين في الهيئة افشاء أي سر أو معلومات أو بيانات وصلت إلى علمهم بسبب أدائهم لمهامهم وذلك في غير الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون.

• **مادة** (16)

1. يحظر على رئيس وأعضاء مجلس الأمناء وأي موظف في الهيئة أثناء توليه لعمله الأمور التالية:
2. القيام بأي عملٍ تجاري بنفسه أو بصفته وكيلاً أو ولياً أو وصياً أو قيماً أو توكيل غيره في ذلك.
3. ممارسة أي وظيفة أو مهنة أو عمل آخر بمقابلٍ أو بدون مقابل بما في ذلك أن يشغل منصباً أو وظيفة في الحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركة أو عمل خاص.
4. المشاركة في عضوية مجلس الإدارة أو تقديم أي خدمة أو استشارة بشكل مباشر أو غير مباشر لأي جهة.
5. تقاضي مقابل مادي بشكل مباشر أو غير مباشر من أي جهة.

• **مادة** (17)

تصدر بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس الأمناء لائحة تنظم نشاطات أعضاء مجلس أمناء الهيئة والعاملين بها الحاليين والسابقين.

الفصل الرابع: الشؤون المالية

• **مادة** (18)

يكون للهيئة ميزانية ملحقة ضمن الميزانية العامة للدولة، ويتبع في إعدادها القواعد والإجراءات المنظمة للميزانية العامة للدولة.

وتبدأ السنة المالية للهيئة في الأول من شهر أبريل من كل عام وتنتهي في الحادي والثلاثين من مارس من العام التالي.

وتضع الهيئة مشروع ميزانيتها وترسله في الميعاد القانوني إلى وزارة المالية، فإذا حدث خلاف أو اعترضت وزارة المالية على تقديرات الهيئة ولم توافق الهيئة على هذه الاعتراضات يعرض وزير المالية الخلاف على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً.

• **مادة** (19)

لرئيس الهيئة الاختصاصات المخولة لوزير المالية بشأن استخدام الاعتمادات المالية المقررة بموازنة الهيئة ولمجلس الأمناء ممارسة الصلاحيات المقررة لديوان الخدمة المدنية فيما يتعلق بتنظيم أعمالها وشؤون موظفيها.

الفصل الخامس: مشاركة المجتمع

• **مادة** (20)

مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، على كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد الإبلاغ عنها لدى الهيئة أو الجهة المختصة مع تقديم ما لديه من معلومات حولها لتتولى دراستها للتأكد من جديتها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.

وتباشر الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة التحقق من جرائم الفساد المنصوص عليها في هذا القانون متى وصلت إلى علمها بأي طريقة.

• **مادة** (21)

تتعاون الهيئة مع مختلف الجهات في مكافحة الفساد وعلى الأخص ما يلي:

1. التعاون مع المؤسسات التعليمية ودور العبادة لنشر قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة الصالحة.
2. التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة لإعداد برامج توعية عامة تتعلق بنشاط الهيئة.

الباب الثالث

• جرائم الفساد وإجراءات الضبط والتحقيق

الفصل الأول: جرائم الفساد

• **مادة** (22)

تعتبر جرائم فساد في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون الجرائم التالية:

1. جرائم الاعتداء على الأموال العامة المنصوص عليها في القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة .
2. جرائم الرشوة واستغلال النفوذ المنصوص عليها في القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960.
3. الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
4. جرائم التزوير والتزييف المنصوص عليها في القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.

5. الجرائم المتعلقة بسير العدالة المنصوص عليها في القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.

6. جريمة الكسب الغير مشروع المنصوص عليها في هذا القانون.

7. جرائم التهرب الجمركي المنصوص عليها في القانون رقم (10) لسنة 2003 بشأن إصدار قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

8. جرائم التهرب الضريبي المنصوص عليها في المرسوم رقم (3) لسنة 1955 في شأن ضريبة الدخل الكويتية.

9. جرائم إعاقة عمل الهيئة أو الضغط عليها لعرقلة أدائها لواجباتها أو التدخل في اختصاصاتها أو الامتناع عن تزويدها بالمعلومات المطلوبة والمنصوص عليها في هذا القانون.

10. الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (10) لسنة 2007 في شأن حماية المنافسة.

11. الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (25) لسنة 1996 في شأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة.

12. أي جرائم أخرى ينص عليها قانون آخر باعتبارها جرائم فساد.

الفصل الثاني: إجراءات الضبط والتحقيق

• **مادة** (23)

تقوم الهيئة بمتابعة إجراءات ضبط وحجز واسترداد الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد وفقا للأحكام والقواعد والإجراءات المقررة في القوانين المعمول بها.

• **مادة** (24)

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، تقوم الهيئة فور علمها بوجود شبهة جريمة فساد بجمع المعلومات بشأنها، ولها في سبيل ذلك الاطلاع على السجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالجريمة محل العلم، وكذلك طلب موافاتها بأية بيانات أو معلومات أو وثائق متعلقة بها ولها أن تقرر إحالتها إلى الجهات القضائية المختصة.

• **مادة** (25)

مع مراعاة أحكام المادة (28) من هذا القانون، للهيئة الحق في مخاطبة واستدعاء أي شخص له علاقة بجريمة فساد لسماع أقواله بشأنها.

• **مادة** (26)

لا يجوز للجهات التابعة للقطاع الحكومي أو الخاص أو أي شخص طبيعي أو معنوي القيام بأي من الأفعال الآتية:-

1. الامتناع دون مبرر قانوني عن تزويد الهيئة بأية سجلات أو وثائق أو مستندات أو معلومات قد تكون مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد.

2. إعاقة عمل الهيئة أو الضغط عليها لعرقلة أدائها لواجباتها أو التدخل في اختصاصاتها بقصد التأثير عليها.

• **مادة** (27)

مع مراعاة أحكام القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء، تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق والتصرف والإدعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المرتبطة بها.

• **مادة** (28)

تطبق بشأن إجراءات الضبط والتحقيق والمحاكمة في جرائم الفساد القواعد المنصوص عليها في القوانين المعمول بها.

وإذا كان من نسب إليه جريمة الفساد أحد الأشخاص الذين يستوجب الدستور أو القانون إجراءً خاصاً للتحقيق معه أو ملاحقته قضائياً يُتّبع في شأنه هذا الإجراء.

• **مادة** (29)

تعتبر المراسلات والمعلومات والوثائق والبلاغات المتصلة بجرائم الفساد وما يجري في شأنها من فحص أو تحقيق وكذلك إقرارات الذمة المالية من الأسرار التي يجب المحافظة عليها، ويجب على كل من لهم علاقة بتنفيذ هذا القانون عدم افشائها إلا وفق القانون ويستمر هذا الحظر بعد انتهاء علاقتهم الوظيفية.

الباب الرابع

• الكشف عن الذمة المالية

الفصل الأول: الخاضعون وإقرارات الذمة المالية

• **مادة** (30)

تلتزم الفئات المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون بتقديم إقرارات الذمة المالية وفقاً لأحكام هذا الباب.

• **مادة** (31)

تنظم اللائحة التنفيذية شكل وبيانات إقرار الذمة المالية، وأسلوب فحص عناصرها، وتبين اللائحة التنفيذية كيفية تشكيل لجان فحص إقرارات الذمة المالية وذلك وفقاً للمناصب والمستويات الوظيفية للخاضعين، وللهيئة أن تستعين برجال القضاء والنيابة العامة لرئاسة وعضوية لجان الفحص بموافقة المجلس الأعلى للقضاء.

كما تنظم اللائحة التنفيذية تقديم الخدمة المناسبة للخاضع لمساعدته في تقديم الإقرار.

الفصل الثاني: تقديم الإقرار وفحصه وسريته

• **مادة** (32)

على جميع الخاضعين لأحكام هذا الباب تقديم الإقرار بعد صدور اللائحة التنفيذية وفقاً للمواعيد التالية:

1. الإقرار الأول:
   أ - خلال ستة أشهر لمن هو في الخدمة وقت صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
   ب - خلال ستين يوماً من تاريخ توليه منصبه.
2. تحديث الإقرار: خلال ستين يوماً من نهاية كل ثلاث سنوات ما بقي في منصبه.
3. الإقرار النهائي: خلال تسعين يوماً من تاريخ تركه لمنصبه.

• **مادة** (33)

تتولى الهيئة استلام الإقرارات وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات اللازمة لاستلام إقرارات العاملين في الهيئة وكيفية فحصها.

على أن يقدم رئيس وأعضاء مجلس الأمناء إقراراتهم إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء لعرضها على لجنة فحص مشكلة من ثلاثة قضاة ينتدبهم لهذا الشأن، فإذا رأت اللجنة شبهة كسب غير مشروع أحالتها إلى النيابة العامة المختصة لاتخاذ ما تراه.

• **مادة** (34)

للهيئة في حالة وجود شبهة جريمة كسب غير مشروع، أن تطلب بشكل سري من الأفراد أو الجهات الحكومية أو الخاصة داخل الكويت وخارجها البيانات والإيضاحات والأوراق التي ترى لزومها.

وللنائب العام أو من يقوم مقامه، بناء على طلب الهيئة أن يأمر مباشرةً بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الخزائن لدى البنوك والمؤسسات المالية إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

• **مادة** (35)

تعد لجان الفحص تقريراً عن كل خاضع لأحكام هذا الباب يرجح أن لديه زيادة في ذمته المالية نتجت عن كسب غير مشروع وذلك بعد سماع أقواله.

ويحال هـذا التقرير للهيئة لترسله إلى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه في شأنه.

وتنظم اللائحة التنفيذية المدد الزمنية الخاصة بإعداد التقارير وإحالتها.

• **مادة** (36)

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة، يجوز للنيابة العامة عند مباشرة التحقيق، إذا تجمعت لديها أدلة كافية على تحقق كسب غير مشروع، أن تتخذ ما تراه من الإجراءات التحفظية.

ويجوز لمن صدر ضده الإجراء أن يتظلم منه إلى محكمة الجنايات بالمحكمة الكلية خلال شهرين من تاريخ صدوره، وتفصل في التظلم على وجه السرعة إما برفضه أو بإلغاء الإجراء أو بتعديله وتقرير الضمانات اللازمة إن كان لها مقتضى، ولا يجوز إعادة التظلم إلا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الفصل في التظلم، ويجوز للنائب العام العدول عن الإجراء أو تعديله وفقاً لمقتضيات التحقيق.

وللجنة التحقيق الخاصة بالوزراء مباشرة الإجراءات التحفظية وفقاً لما هو منصوص عليه في القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء.

الباب الخامس

• حماية المبلّغ

الفصل الأول: إجراءات البلاغ

• **مادة** (37)

الابلاغ عن جرائم الفساد واجب على كل شخص، وحرية المبلّغ وأمنه وسكينته مكفولة وفقاً لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر يقرر ضمانات أخرى في هذا الخصوص، ولا يجوز المساس بالمبلّغ بأي شكل من الأشكال بسبب الابلاغ عن هذه الجرائم.

• **مادة** (38)

يشترط في البلاغ، في حكم هذا القانون، أن يكون المبلّغ لدية دلائل جدية تبرر اعتقاده بصحة الواقعة المبلّغ عنها.

• **مادة** (39)

تبين اللائحة التنفيذية إجراءات تقديم البلاغ مع مراعاة سهولة تقديمه وإحاطة هوية المبلّغ بالسرية الكاملة.

الفصل الثاني: برنامج الحماية

• **مادة** (40)

يتمتع المبلّغ بالحماية من وقت تقديم البلاغ، وتمتد الحماية لزوجه وأقاربه وسائر الأشخاص وثيقي الصلة به عند الاقتضاء.

• **مادة** (41)

تشمل حماية المبلّغ ما يلي:

1. توفير الحماية الشخصية للمبلّغ: وذلك بعدم

كشف هويته أو مكان وجوده، وتوفير الحراسة الشخصية له أو محل إقامة جديد إذا لزم الأمر.

2. توفير الحماية الإدارية والوظيفية للمبلّغ: وذلك بمنع اتخاذ أي إجراء إداري ضده وضمان سريان راتبه الوظيفي وحقوقه ومزاياه خلال الفترة التي تقررها الهيئة.

3. توفير الحماية القانونية للمبلّغ: وذلك بعدم الرجوع عليه جزائياً أو مدنياً أو تأديبياً متى استكمل البلاغ الشرط المبين في المادة (38) من هذا القانون.

وتحدد اللائحة التنفيذية وسائل وإجراءات الحماية الأخرى وأنواعها.

• **مادة** (42)

تحدد اللائحة التنفيذية الوسائل التي يجوز للهيئة أن توفرها للمبلّغ ليدلي بأقواله على نحو يكفل كافة الضمانات المادية والمعنوية والإدارية له وبما يضمن سلامته.

• **مادة** (43)

تلتزم الدولة بتعويض المبلّغ أو ورثته عما يلحق به من أضرار مادية أو معنوية نتيجة تقديمه البلاغ مستوفيا الشروط المبينة في المادة (38) من هذا القانون، وتحدد اللائحة التنفيذية الحوافز المادية والمعنوية التي يجوز منحها للمبلّغ وشروط المنح.

الباب السادس: العقوبات

• **مادة** (44)

يُعفى من العقاب كل من بادر من الجناة بابلاغ الهيئة أو النيابة العامة أو الجهات المختصة بوجود اتفاق جنائي لارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة (22) من هذا القانون وبمن اشتركوا فيها قبل البدء في تنفيذها، ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد وقوع الجريمة وقبل البدء في التحقيق إذا مكن الجاني – في أثناء التحقيق – السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين أو ضبط الأموال موضوع الجريمة أو القبض على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة.

• **مادة** (45)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد (15 و16 و26 و29) من هذا القانون.

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار كل من خالف أحكام المادة (20) من هذا القانون. ولا يجري حكم هذه الفقرة على الزوج أو الأصول أو الفروع.

• **مادة** (46)

إذا تأخر أحد المذكورين في المادة (30) من هذا القانون عن تقديم إقرار ذمته المالية خلال المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (32) يعاقب بالعقوبات التالية:

1. **الإقرار الأول:** غرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار، وإذا زاد التأخير لأكثر من تسعين يوماً بعد إنذاره بتقديم الإقرار جاز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.

2. **تحديث الإقرار:** غرامة لا تزيد على ثلاثة آلاف دينار، وإذا زاد التأخير لأكثر من تسعين يوماً بعد إنذاره بتحديث الإقرار يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجوز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.

3. **الإقرار النهائي:** غرامة لا تزيد على خمسة آلاف دينار، وإذا زاد التأخير لأكثر من تسعين يوماً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وفي جميع الأحوال يحال ملف المخالفة إلى لجنة الفحص المختصة للتحقق من عناصر ذمته المالية.

• **مادة** (47)

إذا قدم الخاضع إقرار الذمة المالية ناقصاً أو غير صحيح مع علمه بذلك أو إذا لم يقدم إقراراً عن أحد الأشخاص الذين يكون ولياً أو وصياً أو قيماً عليهم رغم إنذاره بتقديمه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، ويجوز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.

• **مادة** (48)

كل من ارتكب جريمة الكسب غير المشروع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة تعادل قيمة الكسب غير المشروع الذي حصل عليه مع الحكم بمصادرة الكسب غير المشروع، سواء كان في ذمته أو في ذمة زوجه أو أولاده القصر أو الوصي أو القيم عليه.

ولا يحول انقضاء الدعوى الجزائية بالوفاة دون الحكم بمصادرة الكسب غير المشروع.

• **مادة** (49)

كل حكم بالإدانة في الجريمة المنصوص عليها في المادة (48) من هذا القانون يستوجب عزل المحكوم عليه من وظيفته أو اسقاط عضويته مع حرمانه من تولي الوظائف العامة ومن التعيين أو الترشيح لعضوية أي هيئة نيابية ما لم يرد إليه اعتباره.

• **مادة** (50)

كل شخص من غير المنصوص عليهم في المادتين (47 و 48) استفاد فائدة جدية من الكسب غير المشروع مع علمه بذلك يعاقب بنصف العقوبة الواردة في المادة (48) من هذا القانون.

• **مادة** (51)

كل من قام بالكشف عن هوية المبلّغ أو موطنه يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

• **مادة** (52)

كل مسؤول يثبت أنه قام باتخاذ إجراء إداري ضد المبلّغ بسبب إبلاغه عن جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب بالجزاء التأديبي، ويعتبر الإجراء الإداري المتخذ ضد المبلّغ كأن لم يكن.

• **مادة** (53)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد، يعاقب المبلّغ عن جرائم فساد إذا تعمد تقديم بيانات أو معلومات كاذبة أو أخفى بيانات أو معلومات أو ارتكب غشاً أو تدليساً أو أخفى الحقيقة أو كان يضلل العدالة بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات، ويجوز الحكم بعزله من وظيفته.

الباب السابع

• أحكام ختامية

• **مادة** (54)

لا تسقط الدعوى الجزائية في جرائم الفساد المذكورة في المادة (22) من هذا القانون، كما لا تسقط العقوبة المحكوم بها في هذه الجرائم بمضي المدة.

• **مادة** (55)

للمحكمة أن تُدخل في الدعوى أي شخص طبيعي أو اعتباري ترى أنه استفاد فائدة جدية من الكسب غير المشروع ويكون الحكم بالرد أو بالمصادرة نافذاً في ماله بقدر ما استفاد.

• **مادة** (56)

لا تمنع العقوبات الواردة في هذا القانون من توقيع أي عقوبة أشد تكون مقررة في قانون آخر للفعل المرتكب.

• **مادة** (57)

تصدر بمرسوم اللائحة التنفيذية لهذا القانون، بناء على اقتراح مجلس الأمناء، خلال شهرين من صدور هذا القانون، وتنشر في الجريدة الرسمية.

• **مادة** (58)

يُلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

• **مادة** (59)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هـذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت
صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في: 14 **ربيع الآخر** 1437 **هـ**
الموافق: 24 **يناير** 2016 **م**

ملحق (2)

ملحق 2 - قائمة الجهات المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية

1	اتحاد مصارف الكويت
2	اتحاد الصناعات الكويتية
3	اتحاد شركات الاستثمار
4	اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية
5	جامعة الكويت
6	الهيئة العامة للإستثمار
7	هيئة أسواق المال
8	الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
9	بنك الكويت المركزي
10	شركة الإتصالات المتنقلة (زين)
11	شركة المركز المالي
12	وزارة العدل
13	ديوان الخدمة المدنية
14	جهاز المراقبين الماليين
15	وزارة الخارجية
16	النيابة العامة
17	جهاز متابعة الأداء الحكومي
18	وحدة التحريات المالية الكويتية
19	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
20	الجهاز المركزي للمناقصات العامة
21	وزارة التجارة والصناعة
22	وزارة الداخلية
23	وزارة المالية
24	وزارة التعليم العالي
25	ديوان المحاسبة
26	وزارة الدولة لشؤون الشباب
27	جهاز حماية المنافسة
28	الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام
29	جمعية المحامين الكويتية
30	جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
31	الجمعية الاقتصادية الكويتية
32	جمعية الشفافية الكويتية
33	الجمعية الكويتية لجودة التعليم
34	الجمعية الكويتية للتخطيط الإستراتيجي

ملحق (3)

ملحق 3 - مصفوفة التنفيذ

• المحور الأول: القطاع العام

المدى القصير: قبل يونيو 2020 | **المدى المتوسط: قبل يونيو 2022** | **المدى الطويل: قبل يونيو 2024**

الأولوية 1 — الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة

المبادرة 1.1 — ضمان الحق في الحصول على المعلومات

المؤشرات

- وجود قانون بشأن حق الحصول على المعلومات
- النسبة المئوية من المواطنين والمقيمين الذين أعربوا عن رضاهم عن سهولة الوصول إلى المعلومات

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- مناقشة مشروع القانون المقدّم بشأن حق الحصول على المعلومات لمواءمته مع المعايير الدولية	مشروع القانون تم تطويره	المدى القصير	نزاهة، مجلس الامة
2- إعتماد القانون بشأن حق الحصول على المعلومات	القانون تمّ إعتماده	المدى القصير	مجلس الأمة
3- تشكيل لجنة لوضع خطة لدعم تطبيق القانون	اللجنة تم تشكيلها	المدى القصير	نزاهة
4- قيام اللجنة المشكّلة بعقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني حول سبل دعم تطبيق القانون	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
5- إعداد مسودة السياسات والإجراءات الداخلية لتطبيق القانون	المسودة تم إعدادها	المدى القصير	نزاهة، وزارة العدل

6- عقد اجتماعات تشاورية حول مسودة السياسات والإجراءات الداخلية مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني	الاجتماعات التشاورية تم عقدها	المدى القصير	نزاهة
7- مراجعة مسودة السياسات والإجراءات الداخلية حسبما يلزم على ضوء المشاورات	المسودة تم تنقيحها	المدى المتوسط	نزاهة، وزارة العدل
8- تقديم السياسات والإجراءات لاعتمادها عبر القنوات الرسمية المختصة	السياسات والإجراءات تمّ اعتمادها	المدى القصير	نزاهة
9- تدريب ممثلي الجهات الحكومية المعنية على حسن تطبيق القانون	برنامج تدريب تم وضعه وتنفيذه	المدى المتوسط	نزاهة
10- رصد وتقييم مدى الالتزام بتطبيق القانون، بمشاركة المجتمع المدني كيفما يلزم، وتقديم التوصيات لتطوير ذلك	تقرير سنوي تم إعداده ونشره	المدى الطويل	نزاهة

المبادرة 1.2 مراجعة وتعديل النصوص القانونية المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية

المؤشرات

- وجود نصوص قانونية تنظم تمويل الحملات الانتخابية
- النسبة المئوية من المرشحين للانتخابات الملتزمين بالنصوص القانونية الجديدة

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لإعداد مسودة مشروع القانون بشأن تمويل الحملات الانتخابية	اللجنة تم تشكيلها	المدى المتوسط	وزارة الداخلية، مجلس الأمة
2- عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات الحكومية المعنية وغيرهم من أبرز أصحاب المصلحة	الاجتماعات التشاورية تم عقدها	المدى المتوسط	وزارة الداخلية، مجلس الأمة
3- إعداد مشروع القانون على ضوء المشاورات	مسودة مشروع القانون تم إعدادها	المدى المتوسط	وزارة الداخلية، مجلس الأمة
4- عقد مشاورات حول مسودة المشروع مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني كيفما يلزم	الاجتماعات التشاورية تم عقدها	المدى المتوسط	وزارة الداخلية، مجلس الأمة
5- إنجاز مسودة مشروع القانون على ضوء التشاورات	مسودة مشروع القانون تم إنجازها	المدى الطويل	وزارة الداخلية، مجلس الأمة
6- إعتماد مشروع القانون عبر القنوات الرسمية	مشروع القانون تمّ إعتماده	المدى الطويل	مجلس الأمة

المبادرة 1.3 تعزيز الالتزام بنظام الكشف عن الذمة المالية وتطويره

المؤشرات

- النسبة المئوية للالتزام بتقديم إقرارات الذمة المالية
- عدد إقرارات الذمة المالية التي تم فحصها والتأكد منها وفق الطريقة والوقت المحددين

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تنظيم نشاطات للتوعية وتنمية القدرات دعما لتطبيق القانون	برنامج توعوي وتدريبي دوري تم وضعه وتنفيذه	المدى القصير	نزاهة
2- تشكيل لجنة لمراجعة وتطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بالكشف عن الذمة المالية	لجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	نزاهة
3- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
4- إعداد مسودة تتضمن السياسات والإجراءات المقترح تعديلها	المسودة تمّ إعدادها	المدى القصير	نزاهة
5- عقد اجتماعات تشاورية حول مسودة السياسات والإجراءات مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
6- مراجعة مسودة السياسات والإجراءات كيفما يلزم وفقا للمشاورات	المسودة تم تنقيحها	المدى المتوسط	نزاهة
7- تقديم المسودة لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	الإجراءات تمّ إعتمادها	المدى المتوسط	نزاهة

المبادرة 1.4 الوقاية من الفساد في مجال المناقصات العامة

المؤشرات

- النسبة المئوية من المناقصات العامة التي يتمّ نشرها بمختلف مراحلها
- نسبة الرضا لدى المتقدمين الى المناقصات العامة عن شفافية وموضوعية العمليات ذات الصلة التي شاركوا فيها

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تقييم مخاطر الفساد في المناقصات العامة وتحديد سبل لتخفيضها	التقرير تمّ إنجازه	المدى القصير	الجهاز المركزي للمناقصات العامة، نزاهة
2- تشكيل لجنة لاقتراح وتعديل سياسات وإجراءات للوقاية من الفساد في المناقصات العامة	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	الجهاز المركزي للمناقصات العامة
3- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة حول سياسات وإجراءات المناقصات العامة بما فيها إجراءات التظلم	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	الجهاز المركزي للمناقصات العامة، نزاهة
4- إعداد مسودة سياسات وإجراءات مقترحة للوقاية من الفساد في المناقصات العامة حسبما يلزم وفقا للمشاورات	المسودة تمّ إعدادها	المدى المتوسط	الجهاز المركزي للمناقصات العامة
5- عقد اجتماعات استشارية مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص حول المسودة	عُقدت الاجتماعات التشاورية	المدى المتوسط	الجهاز المركزي للمناقصات العامة، نزاهة
6- مراجعة وإنجاز مسودة السياسات والإجراءات المقترحة في ضوء المشاورات	المسودة تمّ تنقيحها	المدى المتوسط	الجهاز المركزي للمناقصات العامة
7- تقديم مسودة السياسات والإجراءات لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	سياسات وإجراءات مقترحة تمّ إعتمادها	المدى المتوسط	الجهاز المركزي للمناقصات العامة
8- المتابعة لضمان التطبيق الفعال للسياسات والإجراءات المعتمدة	السياسات والإجراءات يتمّ تطبيقها	المدى المتوسط	الجهاز المركزي للمناقصات العامة

المبادرة 1.5 دعم الجهات الحكومية لنشر المعلومات عن أعمالها بشكل دوري

المؤشرات

- النسبة المئوية من الجهات الحكومية التي تصدر تقارير دورية عن خططها ونتائج عملها وميزانياتها
- النسبة المئوية من الجهات الحكومية التي تنشر تقارير منتظمة عن جهودها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لإعداد المبادئ الإرشادية لتقارير الجهات الحكومية	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	نزاهة
2- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
3- إعداد مسودة المبادئ الإرشادية عن تقارير الجهات الحكومية	مسودة المبادئ الإرشادية تمّ إعدادها	المدى القصير	نزاهة
4- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
5- مراجعة مسودة المبادئ الإرشادية حسبما يلزم وفقا للمشاورات	المبادئ الإرشادية تمّ تنقيحها	المدى القصير	نزاهة
6- تقديم المبادئ الإرشادية لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	المبادئ الإرشادية تمّ إعتمادها	المدى القصير	نزاهة
7- تدريب ممثلي الجهات الحكومية المعنية على حسن تطبيق المبادئ الإرشادية	برنامج تدريب تم وضعه وتنفيذه	المدى المتوسط	نزاهة
8- رصد وتقييم مدى الالتزام بتطبيق المبادئ الإرشادية، بمشاركة المجتمع المدني كيفما يلزم، وتقديم التوصيات لتطويرها	تقرير سنوي تم إعداده ونشره	المدى الطويل	نزاهة

الأولوية 2 التعيين والترقية في القطاع العام

المبادرة 2.1 إرساء معايير موضوعية على أساس الكفاءة للدخول إلى الوظيفة العامة والتدرّج فيها

المؤشرات

- النسبة المئوية من موظفي القطاع العام الذين يتم توظيفهم بشفافية على أسس معايير موضوعية قائمة على الكفاءة
- النسبة المئوية من موظفي القطاع العام الذين تتم ترقيتهم بشفافية على أسس معايير موضوعية قائمة على الكفاءة

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تقييم مخاطر الفساد في التعيين والترقية في القطاع العام وتحديد سبل لتخفيضها	التقرير تمّ إنجازه	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
2- تشكيل لجنة لاقتراح وتعديل سياسات وإجراءات للوقاية من الفساد في التعيين والترقية في القطاع العام	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية
3- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة حول سياسات وإجراءات التعيين والترقية في القطاع العام بما فيها إجراءات التظلم	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
4- إعداد مسودة سياسات وإجراءات مقترحة للوقاية من الفساد في التعيين والترقية في القطاع العام حسبما يلزم وفقا للمشاورات	المسودة تمّ إعدادها	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية
5- عقد اجتماعات استشارية مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص حول المسودة	عُقدت الاجتماعات التشاورية	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
6- مراجعة وإنجاز مسودة السياسات والإجراءات المقترحة في ضوء المشاورات	المسودة تمّ تنقيحها	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية
7- تقديم مسودة السياسات والإجراءات لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	سياسات وإجراءات مقترحة تمّ إعتمادها	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية
8- المتابعة لضمان التطبيق الفعال للسياسات والإجراءات المعتمدة	السياسات والإجراءات يتمّ تطبيقها	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية

المبادرة 2.2 إقرار آلية خاصة لاختيار شاغلي المناصب العليا بشكل شفاف وفق معايير موضوعية

المؤشرات

- وجود آلية خاصة لاختيار شاغلي المناصب العليا بشكل شفاف وفق معايير موضوعية
- النسبة المئوية لإجراءات التعيين التي تتم وفق الآلية المعتمدة

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لمراجعة وتنقيح السياسات والإجراءات ذات الصلة	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
2- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
3- اقتراح الآلية والتعديلات القانونية اللازمة لها على ضوء المشاورات	مقترح الآلية تمّ إعداده مع مقترحات النصوص القانونية المواكبة لها	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
4- عقد سلسلة من الاجتماعات التشاورية لدراسة مشروع الآلية وتنقيحها كما يلزم	الإجتماعات التشاورية تم عقدها	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
5- تقديم مشروع الآلية مقترحات النصوص القانونية المواكبة لها لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	الآلية والنصوص تمّ إعتمادها	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
6- المتابعة لضمان التطبيق الفعال للآلية المعتمدة	الآلية يتمّ الالتزام بها	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة

المبادرة 2.3

تدعيم نظام الخدمة المدنية والنظر في إنشاء معهد مختص لتدريب موظفي القطاع العام باختلاف درجاتهم

المؤشرات

- وجود نظام محدّث للخدمة المدنية وفق المعايير الدولية
- وجود مقترح متكامل لإنشاء معهد مختص لتدريب موظفي القطاع العام

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لمراجعة وتنقيح نظام الخدمة المدنية وبلورة مقترح لإنشاء معهد تدريبي لتدريب موظفي القطاع العام	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية
2- عقد اجتماعات خبراء لاستعراض أحدث المعايير الدولية والتجارب المقارنة	اجتماعات الخبراء تمّ عقدها	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية
3- مراجعة وتنقيح مواد القانون بشأن ديوان الخدمة المدنية	التعديلات تمّ إعدادها	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية
4- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
5- مراجعة وإنجاز مسودة للتنقيحات على ضوء المشاورات	المسودة تم إنجازها	المدى الطويل	ديوان الخدمة المدنية
6- مراجعة وإنجاز مقترح لإنشاء معهد مختص لتدريب موظفي القطاع العام باختلاف درجاتهم على ضوء المشاورات	المقترح تم إعداده	المدى الطويل	ديوان الخدمة المدنية
7- تقديم التنقيحات لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	التنقيحات المقترحة تمّ إعتمادها	المدى الطويل	ديوان الخدمة المدنية
8- تقديم مقترح إنشاء المعهد للنظر في إنشائه عبر القنوات الرسمية	المقترح تم تقديمه	المدى الطويل	ديوان الخدمة المدنية

الأولوية 3 النزاهة في أداء الوظيفة العامة

المبادرة 3.1 مراجعة وتنقيح مدونة قواعد سلوك موظفي القطاع العام التابعين للسلطة التنفيذية

المؤشرات

- وجود مدونة سلوك حديثة لموظفي القطاع العام التابعين للسلطة التنفيذية
- وجود آلية ملزمة لتفعيل مدونة السلوك في مختلف الجهات الحكومية التابعة للسلطة التنفيذية

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لتحديث مدونة السلوك لموظفي القطاع العام	اللجنة تم تشكيلها	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
2- عقد اجتماعات خبراء لاستعراض أحدث المعايير الدولية والتجارب المقارنة	اجتماعات الخبراء تمّ عقدها	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
3- عقد اجتماعات تشاورية ما بين اللجنة والوزارات والجهات الحكومية المعنية	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
4- تعديل مدونة السلوك أو وضع مدونة جديدة في ضوء المشاورات ووضع آلية ملزمة لتفعيلها	المسودة تمّ إعدادها	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
5- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة لمناقشة المدونة المنقحة أو المستحدثة وآلية تفعيلها	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
6- مراجعة المدونة المنقحة أو المستحدثة وآلية تفعيلها في ضوء المشاورات	المراجعة تمّت	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
7- تقديم المدونة المنقحة أو المستحدثة وآلية تفعيلها لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	إعتمادها تمّ	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة

المبادرة 3.2	إعداد وتنفيذ برامج تدريبية حول مدونة سلوك موظفي القطاع العام
المؤشرات	• النسبة المئوية من الجهات الحكومية التي تقيّم الامتثال بمدونة السلوك في نظام تقييم الأداء لموظفيها • عدد الإجراءات التأديبية المتخذة بسبب عدم الامتثال للمدونة وعدد الموظفين الذين تمّت مكافأتهم على التزامهم بالمدونة سنويًا

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تضمين مدونة السلوك في المتطلبات الوظيفية في كل جهة حكومية	مدونة قواعد السلوك مفعلة داخليا في كل الجهات الحكومية	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
2- عقد برامج تدريبية لكل جهة حول كيفية استخدام المدونة كمعيار عند تقييم الأداء	البرامج التدريبية تمّ إعدادها وبدا تنفيذها	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
3- تعديل آليات تقييم الأداء بحيث تتضمن المدونة	المدونة تم تضمنيها في نظم تقييم الأداء	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
4- متابعة مدى فعالية نظم تقييم الأداء والأثر الفعلي على الموظفين	نظم تقييم الأداء يتمّ تطبيقها بفعالية	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة

المبادرة 3.3 إعداد مدونات سلوك خاصة بأعضاء مجلس الأمة والعاملين بمجلس الأمة

المؤشرات

- وجود مدونة سلوك حديثة لمجلس الأمة
- النسبة المئوية من أعضاء مجلس الأمة والعاملين بمجلس الأمة الذين تم تدريبهم على الامتثال بقواعد السلوك

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة للعمل على إعداد المدونات والآليات اللازمة لتفعيلها	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى المتوسط	مجلس الأمة، نزاهة
2- عقد اجتماعات خبراء لاستعراض أحدث المعايير الدولية والتجارب المقارنة	اجتماعات تمّ عقدها	المدى المتوسط	مجلس الأمة، نزاهة
3- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى المتوسط	مجلس الأمة، نزاهة
4- وضع مدونة جديدة في ضوء المشاورات وآلية ملزمة لتفعيلها	المسودة تم إعدادها	المدى المتوسط	مجلس الأمة، نزاهة
5- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة	الاجتماعات التشاورية تم عقدها	المدى المتوسط	مجلس الأمة، نزاهة
6- مراجعة المدونات وآلية تفعيلها في ضوء المشاورات	المراجعة تمّت	المدى المتوسط	مجلس الأمة، نزاهة
7- تقديم المدونات وآلية تفعيلها لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	إعتمادها تمّ	المدى المتوسط	مجلس الأمة، نزاهة
8- عقد برامج تدريبية حول المدونات	البرامج التدريبية تمّ إعدادها وبدا تنفيذها	المدى المتوسط	مجلس الأمة، نزاهة

المبادرة 3.4	دعم المجلس الأعلى للقضاء لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة وسائر الموظفين العامين العاملين تحت إشرافهم
المؤشرات	• وجود مدونات سلوك خاصة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين العاملين تحت إشرافهم وآلية ملزمة لتفعيلها • النسبة المئوية من القضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين العاملين تحت إشرافهم الذين تم تدريبهم على الامتثال بقواعد السلوك

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لمراجعة مدونة السلوك ووضع آلية ملزمة لتفعيلها	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	المجلس الأعلى للقضاء
2- عقد اجتماعات خبراء لاستعراض أحدث المعايير الدولية والتجارب المقارنة	اجتماعات الخبراء تمّ عقدها	المدى القصير	المجلس الأعلى للقضاء
3- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	المجلس الأعلى للقضاء
4- إقتراح تقيحات على المدونة، إن لزم الأمر، في ضوء المشاورات وآلية ملزمة لتفعيلها	المسودة تمّ إعدادها	المدى القصير	المجلس الأعلى للقضاء
5- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	المجلس الأعلى للقضاء
6- مراجعة المدونة، إن لزم الأمر، وآلية تفعيلها في ضوء المشاورات	المراجعة تمّت	المدى القصير	المجلس الأعلى للقضاء
7- تقديم التنقيحات المقترحة على المدونة، إن وجدت، وآلية تفعيلها لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	إعتمادها تمّ	المدى القصير	المجلس الأعلى للقضاء
8- عقد برامج تدريبية حول المدونة	البرامج التدريبية تمّ إعدادها وبدأ تنفيذها	المدى القصير	المجلس الأعلى للقضاء
9- تعميم مضمون المدونة وآلية تفعيلها على كافة المتعاملين مع القضاء والنيابات العامة	التعميم تمّ	المدى القصير	المجلس الأعلى للقضاء

المبادرة 3.5	دعم وزارة الداخلية لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بموظفيها بمن فيهم أعضاء الشرطة
المؤشرات	• وجود مدونة سلوك حديثة لموظفي وزارة الداخلية بمن فيهم أعضاء الشرطة وآلية ملزمة لتفعيلها • عدد الإجراءات التأديبية المتخذة بسبب عدم الامتثال للمدونة وعدد الذين تمّت مكافأتهم على التزامهم بالمدونة سنويًا

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لوضع مدونة السلوك وآلية ملزمة لتفعيلها	اللجنة تم تشكيلها	المدى القصير	وزارة الداخلية
2- عقد اجتماعات خبراء لاستعراض أحدث المعايير الدولية والتجارب المقارنة	اجتماعات الخبراء تمّ عقدها	المدى القصير	وزارة الداخلية
3- عقد اجتماعات تشاورية ما بين اللجنة والوزارات والجهات الحكومية المعنية	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	وزارة الداخلية
4- تعديل مدونة السلوك في ضوء المشاورات ووضع آلية ملزمة لتفعيلها	المسودة تمّ إعدادها	المدى القصير	وزارة الداخلية
5- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة لمناقشة المدونة وآلية تفعيلها	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	وزارة الداخلية
6- مراجعة المدونة وآلية تفعيلها في ضوء المشاورات	المراجعة تمّت	المدى القصير	وزارة الداخلية
7- تقديم المدونة وآلية تفعيلها لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	إعتمادها تمّ	المدى القصير	وزارة الداخلية
8- عقد برامج تدريبية لكل جهة حول كيفية استخدام المدونة كمعيار عند تقييم الأداء	البرامج التدريبية تمّ إعدادها وبدا تنفيذها	المدى المتوسط	وزارة الداخلية
9- متابعة مدى فعالية نظم تقييم الأداء والأثر الفعلي على الموظفين	نظم تقييم الأداء يتمّ تطبيقها بفعالية	المدى المتوسط	وزارة الداخلية

الأولوية 4 المساءلة في القطاع العام

المبادرة 4.1 تطوير إدارة أداء الموظفين العامين وإجراء تقييمات دورية لهم

المؤشرات

- النسبة المئوية من الجهات الحكومية التي تقوم بإجراء تقييم دوري للأداء، على الأقل سنويا، وتنفيذ عقود تقييم الأداء
- النسبة المئوية من الجهات الحكومية التي اعتمدت نظام 360 درجة لتقييم الأداء، بما في ذلك تقييم الترقيات للمديرين

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- مراجعة نظم تقييم الأداء في كل الجهات الحكومية	التقرير تمّ إنجازه	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية
2- إعداد نظام نموذجي لتقييم الأداء خاص بالجهات الحكومية بناء على التقرير	النظام النموذجي تمّ إعداده	المدى القصير	ديوان الخدمة المدنية
3- عقد اجتماعات تشاورية حول النظام النموذجي مع الجهات الحكومية المعنية وغيرهم من أصحاب المصلحة كيفما يلزم	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية، نزاهة
4- تنقيح النظام النموذجي كما يلزم على ضوء التشاورات وإعداد نموذج خاص بكل جهة حكومية بناء عليه	النظام النموذجي تم تنقيحه والنماذج الخاصة تم إعدادها	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية
5- تعميم وتطبيق النظام النموذجي على كل جهة من الجهات الحكومية وفق خصوصيات كلّ منها	كل جهة حكومية اعتمدت نظامًا لها بناء على النظام النموذجي الجديد	المدى المتوسط	ديوان الخدمة المدنية
6- المتابعة لضمان التطبيق الفعال لنظم تقييم الأداء	طبقت كل جهة النظام الجديد بصورة فعالة	المدى الطويل	ديوان الخدمة المدنية

المبادرة 4.2

مراجعة وتعزيز معايير وآليات المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة

المؤشرات

- عدد معايير المحاسبة والتدقيق والآليات الرقابية الجديدة المتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية التي تم إعتمادها
- نسبة التحسن في مستوى الالتزام الفعلي بالمعايير المعتمدة وفق تقارير الجهات الرقابية

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- مراجعة معايير المساءلة المعتمدة	التقرير تمّ إنجازه	المدى المتوسط	ديوان المحاسبة، وزارة المالية
2- إعداد إطار مرجعي لتتم على أساسه مراجعة معايير المساءلة	الإطار المرجعي تم إعداده	المدى المتوسط	ديوان المحاسبة، وزارة المالية
3- إجراء المراجعة على أساس المعايير	المراجعة تمّت	المدى المتوسط	ديوان المحاسبة، وزارة المالية
4- تقديم مسودة التعديلات على معايير المساءلة والتدقيق والآليات الرقابية حسبما يلزم	المسودة تمّ إعدادها	المدى المتوسط	ديوان المحاسبة، وزارة المالية
5- عقد اجتماعات تشاورية مع الأطراف المعنية بشأن مسودة التعديلات	الاجتماعات تمّ عقدها	المدى المتوسط	ديوان المحاسبة، وزارة المالية
6- تنقيح وإنجاز مسودة التعديلات لمعايير المساءلة وفق المشاورات	التنقيحات تم إنجازها	المدى الطويل	ديوان المحاسبة، وزارة المالية
7- اعتماد التنقيحات عبر القنوات الرسمية وجاري تطبيقها	التنقيحات تمّ إعتمادها والعمل على تطبيقها	المدى الطويل	ديوان المحاسبة، وزارة المالية

المبادرة 4.3

مراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة

المؤشرات

- وجود مبادئ إرشادية لتعزيز المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة
- النسبة المئوية من الشركات المملوكة من الدولة التي تمتثل بشكل كامل للمبادئ الإرشادية

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لوضع المبادئ الإرشادية وتوفير المشورة للشركات المملوكة من الدولة الراغبة في تطبيقها	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	نزاهة
2- عقد اجتماعات خبراء لاستعراض أحدث المعايير الدولية والتجارب المقارنة	اجتماعات الخبراء تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
3- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة الأطراف الرئيسة بما في ذلك القطاع الخاص	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
4- إعداد مسودة المبادئ الإرشادية	المسودة تمّ إعدادها	المدى القصير	نزاهة
5- عقد اجتماعات تشاورية مع الأطراف المعنية بما في ذلك القطاع الخاص لمراجعة المبادئ الإرشادية	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
6- تنقيح المبادئ الإرشادية كما يلزم على ضوء التشاورات	المبادئ الإرشادية تمّ نقيحها	المدى القصير	نزاهة
7- تقديم المبادئ الإرشادية لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	المبادئ الإرشادية تمّ إعتمادها	المدى المتوسط	نزاهة
8- توفير المشورة والتدريب للشركات المملوكة من الدولة	آلية المشورة والتدريب تمت إقامتها وبدأت عملها	المدى المتوسط	نزاهة
9- رصد الإمتثال بالمبادئ الإرشادية وتقديم جوائز للأفضل إمتثالا	تقارير الرصد تصدر والجوائز تُقدّم	المدى الطويل	نزاهة

المبادرة 4.4	إرساء وتفعيل منظومة لإدارة تعارض المصالح	
المؤشرات	• النسبة المئوية من الوزارات التي اعتمدت السياسات والإجراءات الخاصة بها بشأن تضارب المصالح • عدد الحالات التي نشأت فيها حالات تضارب وتمت إدارتها والتعامل معها بنجاح	

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تكليف وإعداد لجنة أو شخص في كل جهة حكومية للعمل على إعداد سياسات وإجراءاتها المتعلقة بتضارب المصالح	اللجنة / الأشخاص تم تكليفهم وإعدادهم	المدى القصير	نزاهة
2- عقد ورش عمل لتمكين اللجان والأشخاص المكلفين من بلورة التصورات اللازمة لإدارة تعارض المصالح في جهاتهم الحكومية	ورش العمل تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
3- إعداد مسودات السياسات والإجراءات المتعلقة بكل جهة حكومية	المسودة الأولى تمّ إعدادها	المدى المتوسط	نزاهة
4- عقد اجتماعات تشاورية داخل كل جهة حكومية ومع المجتمع المدني والأطراف الأخرى المعنية بشأن المسودات	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى المتوسط	نزاهة
5- مراجعة وإنجاز مسودات السياسات والإجراءات المتعلقة بكل جهة حكومية	المراجعة تمت والمسودات تمّ تنقيحها	المدى المتوسط	نزاهة
6- تقديم السياسات والإجراءات المقترحة لاعتمادها عبر القنوات الرسمية في كل جهة من الجهات العامة	السياسات والإجراءات المقترحة تمّ إعتمادها	المدى المتوسط	نزاهة
7- المتابعة لضمان التطبيق الفعال للسياسات والإجراءات المعتمدة	السياسات والإجراءات يتمّ تطبيقها	المدى الطويل	نزاهة

المبادرة 4.5	تعديل التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع بشكل فعال
المؤشرات	• وجود نصوص قانونية تتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد • وجود بيانات عن عدد قضايا الإثراء غير المشروع التي تم التحقيق فيها ثم المقاضاة على أساسها مع تبيان النتيجة

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لمراجعة وتنقيح النصوص القانونية المتعلقة بالإثراء غير المشروع	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	وزارة العدل، النيابة العامة
2- عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	وزارة العدل، النيابة العامة
3- إعداد النصوص القانونية اللازمة لتجريم قانون الإثراء غير المشروع بشكل فعال وفق المشاورات	المسودة تمّ إعدادها	المدى القصير	وزارة العدل، النيابة العامة
4- عقد سلسلة من الاجتماعات التشاورية حول المسودة المقترحة مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	وزارة العدل، النيابة العامة
5- مراجعة التنقيحات على أساس المشاورات وإعداد الصياغة النهائية	المراجعة تمت والصياغة النهائية إنتهت	المدى المتوسط	وزارة العدل، النيابة العامة
6- تقديم التنقيحات لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	التنقيحات إعتمدت	المدى المتوسط	وزارة العدل، النيابة العامة

الأولوية 5 فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة

المبادرة 5.1 مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة

المؤشرات

- اعدد الإجراءات الإدارية التي تمّ تبسيطها
- النسبة المئوية في تقصير وقت الحصول على الخدمات العامة

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة لتقديم الخدمات العامة	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	الجهات الحكومية كل في ما يخصه
2- مراجعة الإجراءات المتبعة حاليا وتقديم التوصيات لتبسيط الإجراءات حسبما يلزم	التقرير تمّ إنجازه	المدى القصير	الجهات الحكومية كل في ما يخصه
3- عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات العامة المعنية حول التوصيات المقترحة	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى المتوسط	الجهات الحكومية كل في ما يخصه
4- مراجعة وإنجاز التوصيات كيفما يلزم على ضوء المشاورات	التوصيات تمّت مراجعتها وتنقيحها	المدى المتوسط	الجهات الحكومية كل في ما يخصه
5- تعديل واعتماد الإجراءات وفق التوصيات	السياسات والإجراءات المقترحة تمّ اعتمادها	المدى المتوسط	الجهات الحكومية كل في ما يخصه

المبادرة 5.2	متابعة العمل على إعداد وتطوير منصات الحكومة الإلكترونية اللازمة لميكنة إجراءات الحصول على الخدمات العامة
المؤشرات	• النسبة المئوية من الجهات الحكومية التي تطبق منصات الحكومة الإلكترونية • النسبة المئوية لتقلص عدد المستندات ومدة الدورة المستندية

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- حصر الجهات الحكومية التي تقدم الخدمات العامة إلى الجمهور التي لا يتوافر لديها نظم الحكومة الإلكترونية	التقرير تمّ إنجازه	المدى القصير	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
2- التعاون مع الجهات العامة التي تم تحديدها لتصميم منصات الحكومة الإلكترونية	منصات الحكومة الإلكترونية تمّ تصميمها	المدى المتوسط	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
3- تقديم منصات الحكومة الإلكترونية الجديدة لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	منصات الحكومة الإلكترونية تمّ اعتمادها	المدى المتوسط	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
4- تقييم مستوى رضا المستخدمين ومدة الدورة المستندية من خلال بيانات المنصات الجديدة لضمان فعالية الخدمة	التقرير تمّ إنجازه	المدى المتوسط	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
5- تعديل منصات الحكومة الإلكترونية على ضوء التقييم	منصات الحكومة الإلكترونية تمّ تطويرها	المدى الطويل	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

المبادرة 5.3	إعداد أدلة مبسّطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقيًا والكترونيا
المؤشرات	• عدد الأدلة ذات الصلة التي تم إعدادها ونشرها عبر الإنترنت • النسبة المئوية للمواطنين الذين أفادوا بتحسن فهمهم عن كيفية الحصول على الخدمات العامة

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تكليف وإعداد لجنة أو شخص في كل جهة حكومية للعمل على إعداد الدليل الخاص بالجهة المعنية	اللجنة / الأشخاص تم تكليفهم وإعدادهم	المدى القصير	الجهات الحكومية كل في ما يخصه
2- عقد ورش عمل لتمكين اللجان والأشخاص المكلفين من بلورة التصورات اللازمة لإعداد الأدلة	ورش العمل تمّ عقدها	المدى القصير	الجهات الحكومية كل في ما يخصه
3- إعداد مسودات الأدلة المتعلقة بكل جهة حكومية	المسودة الأولى تمّ إعدادها	المدى القصير	الجهات الحكومية كل في ما يخصه
4- عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات الحكومية المختصة وغيرهم من أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	الجهات الحكومية كل في ما يخصه
5- مراجعة وإنجاز الأدلة وفق المشاورات	الأدلة تمّت مراجعتها وإنجازها	المدى المتوسط	الجهات الحكومية كل في ما يخصه
6- تقديم الأدلة لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	الأدلة تم اعتمادها ونشرها	المدى المتوسط	الجهات الحكومية كل في ما يخصه
7- رصد وتقييم أثر الادلة على طالبي الخدمات العامة	تقرير سنوي تم إعداده ونشره	المدى المتوسط	الجهات الحكومية كل في ما يخصه

المبادرة 5.4	إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام
المؤشرات	• عدد القطاعات التي أنجزت بنجاح تقييما لمخاطر الفساد ووضعت خطة لتخفيضها • عدد القطاعات التي أدمجت بشكل مؤسسي ومستدام إدراة مخاطر الفساد فيها

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل وإعداد فريق عمل مركزي لقيادة إدماج إدارة مخاطر الفساد في القطاعات	فريق العمل المركزي تمّ تشكيله وإعداده	المدى القصير	نزاهة
2- تشكيل وإعداد فرق عمل قطاعية خاصة بكل جهة حكومية لإدراة مخاطر الفساد	فرق العمل القطاعية تم تشكيلها وإعدادها	المدى المتوسط	الجهات الحكومية كلٌ في ما يخصه، نزاهة
3- إجراء تقييم مخاطر الفساد لكل قطاع من القطاعات باستخدام المنهجية والمعايير المتعمدة	تقييم المخاطر تمّ	المدى المتوسط	الجهات الحكومية كلٌ في ما يخصه، نزاهة
4- إقتراح توصيات لتخفيض مخاطر الفساد في كل قطاع من القطاعات	التوصيات تم إقتراحها	المدى المتوسط	الجهات الحكومية كلٌ في ما يخصه، نزاهة
5- تطبيق توصيات مختارة لتخفيض مخاطر الفساد في كل قطاع من القطاعات	تقرير تقدم العمل تمّ إنجازه	المدى المتوسط	الجهات الحكومية كلٌ في ما يخصه، نزاهة
6- مأسسة إدارة مخاطر الفساد في كل القطاعات ووضع آلية مركزية في "نزاهة" لدعمها	المأسسة تمت	المدى الطويل	الجهات الحكومية كلٌ في ما يخصه، نزاهة

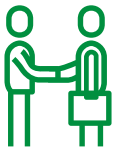

• المحور الثاني: القطاع الخاص

المدى القصير: قبل يونيو 2020 **المدى المتوسط: قبل أبريل 2022** **المدى الطويل: قبل أبريل 2024**

الأولوية 6 — النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص

المبادرة 6.1 — مراجعة وتعزيز نظم وإجراءات التدقيق المحاسبي في كيانات القطاع الخاص على اختلافها

المؤشرات

- نسبة تطوّر معايير التدقيق المحاسبي المعتمدة في دولة الكويت
- النسبة المئوية لكيانات القطاع الخاص التي اجتازت بنجاح عمليات التدقيق المحاسبي تبعا للمعايير الجديدة

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لتطوير التدقيق المحاسبي للقطاع الخاص	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
2- عقد ورش عمل مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص	ورش العمل تمّ عقدها	المدى القصير	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
3- إعداد مسودة بمعايير التدقيق الجديدة المقترحة للقطاع الخاص	المسودة تمّ إعدادها	المدى المتوسط	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
4- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى المتوسط	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
5- تنقيح المسودة كما يلزم على ضوء المشاورات	المسودة تمّ تنقيحها	المدى المتوسط	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
6- تقديم المسودة لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	معايير التدقيق الجديدة المقترحة تمّ إعتمادها	المدى المتوسط	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
7- رصد وتقييم مدى الالتزام في القطاع الخاص بالمعايير المعتمدة	التقرير تمّ إنجازه	المدى الطويل	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال

المبادرة 6.2 وضع برامج للتوعية والتدريب والتشجيع على الممارسات الأخلاقية في ممارسة الاعمال التجارية

المؤشرات

- عدد كيانات القطاع الخاص التي تم الوصول إليها من خلال برامج التوعية والتدريب
- درجة الالتزام الفعلي لدى كيانات القطاع الخاص بمبدأ مكافحة الفساد في إطار "الإتفاق العالمي للأمم المتحدة"

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- وضع برنامج متكامل لتوعية وتدريب القطاع الخاص	البرنامج تمّ وضعه	المدى القصير	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
2- تدريب المدربين من أجل تنفيذ برنامج التوعية والتدريب	المدربين تمّ تدريبهم	المدى القصير	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
3- إعداد وتنفيذ حملة إعلامية للتوعية بأبرز مضامين البرنامج	الحملة تمّ تنظيمها	المدى المتوسط	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
4- عقد دورات توعوية وتدريبية لتنفيذ البرنامج	الدورات تمّ عقدها	المدى المتوسط	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
5- رصد وتقييم التغيير في السياسات والإجراءات المعتمدة في القطاع الخاص لتشجيع الممارسات الأخلاقية	التقرير تمّ إنجازه	المدى الطويل	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال

المبادرة 6.3 متابعة العمل على إرساء مبادئ وممارسات حوكمة الشركات

المؤشرات

- مدى استقلالية مدققي الحسابات عن الإدارة في الشركات
- مستوى الضمانات والحمايات المتوفرة لأقلية المساهمين

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لاقتراح سبل دعم الجهود المبذولة لحوكمة الشركات	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
2- تقييم التقدم الحاصل على مستوى حوكمة الشركات في دولة الكويت	التقرير تمّ إنجازه	المدى القصير	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
3- عقد ورش عمل مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص	ورش العمل تمّ عقدها	المدى القصير	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
4- وضع مسودة اقتراحات لدعم حوكمة الشركات	المسودة تم إعدادها	المدى المتوسط	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
5- عقد اجتماعات تشاورية بشأن المسودة مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى المتوسط	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
6- مراجعة وتنقيح مسودة الاقتراحات	المسودة تمّ تنقيحها	المدى المتوسط	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال
7- تقديم الاقتراحات لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	الاقتراحات تمّ إعتمادها	المدى المتوسط	وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال

المبادرة 6.4 تطوير التشريعات المتعلقة بتجريم الفساد في القطاع الخاص

المؤشرات

- وجود نصوص قانونية تقر المسؤولية الجزائية للأشخاص الاعتباريين
- مستوى الالتزام بأحكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي تجرم الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لمراجعة وتنقيح تطوير التشريعات المتعلقة بتجريم الفساد في القطاع الخاص	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	نزاهة، وزارة التجارة والصناعة، وزراة العدل
2- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة، وزارة التجارة والصناعة، وزراة العدل
3- إعداد مسودة بمقترحات لتعديل النصوص القانونية من أجل توسيع نطاق تجريم الفساد في القطاع الخاص وإقرار مسؤولية الأشخاص الاعتباريين على ضوء المشاورات	المسودة تمّ إنجازها	المدى القصير	نزاهة، وزارة التجارة والصناعة، وزراة العدل
4- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة، وزارة التجارة والصناعة، وزراة العدل
5- مراجعة وتنقيح المسودة على ضوء المشاورات	المسودة تمّ تنقيحها	المدى المتوسط	نزاهة، وزارة التجارة والصناعة، وزراة العدل
6- تقديم المسودة لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	توسيع نطاق تجريم الفساد في القطاع الخاص وإقرار المساءلة الجزائية للأشخاص الاعتباريين	المدى المتوسط	نزاهة، وزارة التجارة والصناعة، وزراة العدل

الأولوية 7 دور القطاع الخاص في كشف الفساد

المبادرة 7.1 تشجيع وحماية المبلغين عن الفساد من جانب القطاع الخاص

المؤشرات

- النسبة المئوية من كيانات القطاع الخاص التي تطبق سياسات وإجراءات لتشجيع وحماية المبلغين عن الفساد
- النسبة المئوية لحالات الإبلاغ من المبلغين عن حالات الانتقام الوظيفي التي تم التحقيق والفصل فيها بنجاح

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لتنقيح اختصاصات هيئة نزاهة بغرض تعزيز دورها بشأن حماية وتقارير المبلغين	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	نزاهة
2- إعداد مسودة للتنقيحات المقترحة لنطاق اختصاص هيئة نزاهة	المسودة تمّ إعدادها	المدى القصير	نزاهة
3- عقد اجتماعات تشاورية مع الأطراف المعنية بما في ذلك القطاع الخاص حسبما يلزم حول المسودة	الاجتماعات تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
4- إنجاز التنقيحات المقترحة على اختصاصات هيئة نزاهة على ضوء التشاورات	التنقيحات تمّ إنجازها	المدى القصير	نزاهة
5- تقديم التنقيحات المقترحة على اختصاصات هيئة نزاهة عبر القنوات الرسمية لاعتمادها	التنقيحات تمّ اعتمادها	المدى القصير	نزاهة
6- تشكيل فريق عمل بما في ذلك ممثلين عن القطاع الخاص لإعداد نموذج لسياسات وإجراءات حماية المبلغين	فريق العمل تمّ تشكيله	المدى القصير	نزاهة

7- عقد ورش عمل مع أهم الأطراف المعنية بما في ذلك القطاع الخاص لدراسة أفضل الممارسات الدولية	ورش العمل تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
8- إعداد مسودة لنموذج السياسة والإجراءات لحماية المبلغين	المسودة تمّ إعدادها	المدى القصير	نزاهة
9- عقد اجتماعات تشاورية مع الأطراف المعنية بما في ذلك القطاع الخاص حول المسودة	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى المتوسط	نزاهة
10- تنقيح المسودة كما يلزم على ضوء المشاورات واعتمادها	المسودة تمّ تنقيحها واعتمادها	المدى المتوسط	نزاهة
11- نشر التوعية بين مؤسسات القطاع الخاص والحث على تطبيق نموذج السياسات والإجراءات لحماية المبلغين	حملة توعية تمّ إنجازها	المدى المتوسط	نزاهة

المبادرة 7.2 مراجعة وتعزيز آليات التعاون بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد

المؤشرات

- اعتماد سياسات وإجراءات مطورة بشأن التعاون بين القطاعين العام والخاص
- عدد حالات التعاون الناجح بين القطاعين العام والخاص في التحقيقات المتعلقة

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لإعداد آليات التعاون بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك ممثلين عن القطاع الخاص	اللجنة تم تشكيلها	المدى القصير	نزاهة، وزارة العدل، وزارة الداخلية
2- عقد ورش عمل مع الأطراف المعنية بما في ذلك القطاع الخاص لدراسة أفضل الممارسات العالمية	ورش العمل تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة، وزارة العدل، وزارة الداخلية
3- إعداد مسودة السياسات والإجراءات وآليات التعاون بين القطاعين العام والخاص	المسودة تمّ إعدادها	المدى القصير	نزاهة، وزارة العدل، وزارة الداخلية
4- عقد اجتماعات تشاورية حول المسودة مع أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى المتوسط	نزاهة، وزارة العدل، وزارة الداخلية
5- تنقيح المسودة كما يلزم في ضوء المشاورات	المسودة تمّ تنقيحها	المدى القصير	نزاهة، وزارة العدل، وزارة الداخلية
6- تقديم مسودة السياسات والإجراءات والآليات لاعتمادها عبر القنوات الرسمية إذا لزم الأمر	السياسات والإجراءات تمّ إعتمادها	المدى المتوسط	نزاهة، وزارة العدل، وزارة الداخلية
7- المتابعة لضمان نجاح التعاون بين القطاعين والخاص	السياسات والإجراءات يتمّ تطبيقها	المدى المتوسط	نزاهة، وزارة العدل، وزارة الداخلية

المدى القصير: قبل يونيو 2020 | **المدى المتوسط: قبل أبريل 2022** | **المدى الطويل: قبل أبريل 2024**

الأولوية 8 التوعية العامة

المبادرة 8.1 إعداد وتنفيذ برامج وطنية لتوعية المواطنين والمقيمين حول الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعلاقتها بـ «رؤية كويت جديدة 2035»

المؤشرات

- وجود برنامج متكامل للتوعية بشأن الاستراتيجية
- عدد المواطنين والمقيمين الذين تمّ الوصول اليهم من خلال برامج التوعية

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- إعداد برامج التوعية لتتضمن حملة إعلامية وحملة ميدانية	البرامج تمّ إعدادها	المدى القصير	نزاهة
2- تنفيذ برامج التوعية	البرامج تم تنفيذها	المدى القصير	نزاهة
3- رصد وتقييم فعالية برامج التوعية	التقرير تمّ إنجازه	المدى القصير	نزاهة
4- تكرار البرامج التوعية سنويا بعد تنقيحها في ضوء التقييم	البرامج تم تنقيحها وتنفيذها سنويًا	المدى الطويل	نزاهة

المبادرة 8.2	غرس القيم المضادة للفساد في المجتمع بكافة فئاته وشرائحه من خلال الأسرة ووسائل الإعلام والمؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها
المؤشرات	• النسبة المئوية من الجمهور الذين أفادوا باستيعابهم لمفهوم الفساد وتدابير مكافحته والقيم المضادة له • النسبة المئوية من الجمهور الذين أفادوا بتغيير سلوكياتهم

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة لإعداد استراتيجية وحملات التوعية المجتمعية	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	نزاهة
2- العصف الذهني لصياغة الرسائل واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والشعارات والمواد وغيرها	تقرير لإيجاز الأفكار والخيارات تمّ إعداده	المدى القصير	نزاهة
3- تصميم حملة توعية مع الشعارات والمواد وغيرها	التصميم تمّ	المدى القصير	نزاهة
4- تنفيذ حملة التوعية	التنفيذ تمّ	المدى المتوسط	نزاهة
5- إطلاق وتنفيذ حملة التوعية المجتمعية على أساس الخطة الاستراتيجية	حملات التوعية المجتمعية تم إطلاقها وتنفيذها	المدى المتوسط	نزاهة
6- رصد وتقييم فعالية حملة التوعية	التقرير تمّ إنجازه	المدى المتوسط	نزاهة
7- تكرار حملة التوعية بعد تنقيحها في ضوء التقييم	حملة التوعية تم تنقيحها وتنفيذها سنويًا	المدى الطويل	نزاهة

المبادرة 8.3	إعداد وتنفيذ برامج للتواصل مع المجتمع، بما في ذلك الحملات التوعوية، لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط "نزاهة" ودور المواطنين
المؤشرات	• وجود برنامج تواصل لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط "نزاهة" ودور المواطنين • عدد المواطنين والمقيمين الذين تمّ الوصول اليهم من خلال برنامج التواصل

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- إعداد برنامج التواصل	البرنامج تم إعداده	المدى القصير	نزاهة
2- تنفيذ برنامج التواصل	البرنامج تم تنفيذه	المدى القصير	نزاهة
3- رصد وتقييم فعالية برنامج التواصل	التقرير تمّ إنجازه	المدى القصير	نزاهة
4- تكرار برنامج التواصل سنويا بعد تنقيحها في ضوء التقييم	البرنامج تم تنقيحه وتنفيذه سنويًا	المدى الطويل	نزاهة

الأولوية 9 دور التربية والتعليم

المبادرة 9.1 إدماج القيم المضادة للفساد والمعارف المتعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع في المناهج الدراسية

المؤشرات

- النسبة المئوية للمدارس والجامعات والمعاهد التي تدرّس القيم والمعارف المطلوبة
- النسبة المئوية للطلاب الذين يبلغون المستوى المطلوب من المقرر

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- إجراء مسح على البرامج الدراسية في المدارس والجامعات والمعاهد	المسح تمّ إجراؤه	المدى القصير	وزارة التربية، وزراة التعليم العالي
2- تنظيم ورشة عمل لتقييم الفجوات الموجودة في البرامج الدراسية	ورشة العمل تمّ عقدها	المدى القصير	وزارة التربية، وزراة التعليم العالي
3- إعداد مسودة التنقيحات اللازمة لتطوير المناهج	المسودة تمّ إعدادها	المدى المتوسط	وزارة التربية، وزراة التعليم العالي
4- إطلاق المناهج التجريبية في عدد محدود من المدارس والجامعات والمعاهد	المناهج التجريبية تمّ تنفيذها	المدى المتوسط	وزارة التربية، وزراة التعليم العالي
5- تنقيح المناهج على ضوء ملاحظات المدارس النموذجية	المناهج تمّ تنقيحها	المدى الطويل	وزارة التربية، وزراة التعليم العالي
6- إدماج المناهج التي تم تحديثها في جميع المدارس	المناهج التي تم تحديثها أدمجت في المدارس والجامعات والمعاهد	المدى الطويل	وزارة التربية، وزراة التعليم العالي

المبادرة 9.2 تدريب العاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد

المؤشرات

- النسبة المئوية للمعلمين الذين اجتازوا برنامج التدريب بنجاح
- النسبة المئوية للمعلمين الذين يطبقون الأدوات والمهارات المكتسبة من برنامج التدريب على أساليب التعليم

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- مراجعة البرامج التدريبية الحالية للمعلمين والمدرسين	المراجعة تم إجراؤها، وتقرير الخيارات والتوصيات تم إعداده	المدى القصير	وزارة التربية
2- إعداد البرامج التدريبية للمعلمين والمدرسين عن مكافحة الفساد على ضوء نتائج التقارير والتوصيات	البرامج التدريبية تم إعدادها	المدى القصير	وزارة التربية
3- عقد لقاءات تشاورية مع الوزارات المختصة والهيئات والأطراف المعنية بما في ذلك المجتمع المدني حول البرامج التدريبية	التشاورات تم عقدها وتنقيحات مسودة البرامج التدريبية تم إنجازها حسبما يلزم	المدى القصير	وزارة التربية
4- تقديم المسودة النهائية للبرامج التدريبية لاعتمادها رسميا عبر القنوات الرسمية	البرامج التدريبية تم إعتمادها	المدى القصير	وزارة التربية
5- إدماج البرامج المعتمدة في النظم الحالية لتدريب المعلمين والمدرسين	البرامج التدريبية تم إدماجها وتنفيذها	المدى المتوسط	وزارة التربية
6- إجراء تقييم للجودة وأثر التدريب على مكافحة الفساد	التقييم تم إجراؤه والبرامج التدريبية تم تنقيحها حسبما يلزم	المدى المتوسط	وزارة التربية

المبادرة 9.3 مراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الجامعات و المعاهد

المؤشرات

- النسبة المئوية من الجامعات والمعاهد التي تدرس موضوع النزاهة
- النسبة المئوية من طلاب الجامعات والمعاهد الذين وصلوا إلى المستوى المطلوب من المقرر

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- إجراء دراسة مسح حول تدريس موضوع النزاهة الحالي في الجامعات والمعاهد	دارسة المسح بمشاركة تزيد على 40% من الجامعات والمعاهد تم إنجازها	المدى القصير	وزارة التعليم العالي مجلس الجامعات الخاصة
2- عقد ورشة عمل لتقييم الفجوات الحالية في منهج النزاهة	ورشة العمل أنجزت واتفق على عدد من الثغرات المهمة في منهج النزاهة واقتراح الملامح الرئيسة للمنهج المطور	المدى القصير	وزارة التعليم العالي مجلس الجامعات الخاصة
3- إعداد مسودة بالتعديلات اللازمة في منهج النزاهة لطلاب الجامعات والمعاهد	المسودة تم إنجازها في ضوء الاجتماعات التشاورية مع المشاركين في ورشة العمل	المدى القصير	وزارة التعليم العالي مجلس الجامعات الخاصة
4- إطلاق المنهج المنقح على أساس تجريبي في عدد محدود من الجامعات والمعاهد	المنهج تم تدريسه بنجاح في الجامعات والمعاهد التجريبية	المدى المتوسط	وزارة التعليم العالي مجلس الجامعات الخاصة
5- تنقيح المنهج في ضوء الملاحظات الواردة من الجامعات والمعاهد حيث تم تدريس المنهج على أساس تجريبي	أُنجز المنهج المطور بعد إدخال ملاحظات جميع الجامعات والمعاهد المشاركة في البرنامج التجريبي	المدى المتوسط	وزارة التعليم العالي مجلس الجامعات الخاصة
6- إدماج المنهج المطور في جميع الجامعات والمعاهد	دُرس المنهج المطور في جميع الجامعات والمعاهد	المدى الطويل	وزارة التعليم العالي مجلس الجامعات الخاصة

المبادرة 9.4	متابعة العمل على وضع وتنفيذ آليات لمكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية ووضع معايير موضوعية لمعادلتها		
المؤشرات	• وضع وتنفيذ آليات لمكافحة التزوير • وضع وإصدار معايير لمعادلة الشهادات الجامعية والمهنية		
الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل فريق عمل لوضع الآليات اللازمة لمكافحة التزوير في الشهادات العلمية ووضع معايير لإصدار الشهادات	فريق العمل تم تشكيله	المدى القصير	وزارة التربية وزارة التعليم العالي
2- إجراء تقييم لبرامج الشهادات المزورة والمعايير الحالية لإصدار الشهادات	التقييم تم إجراؤه	المدى القصير	وزارة التربية وزارة التعليم العالي
3- إعداد مسودة الآليات المقترحة لمكافحة التزوير والمعايير المقترحة لإصدار الشهادات وذلك على ضوء نتائج التقييم	المسودة تم إنجازها	المدى القصير	وزارة التربية وزارة التعليم العالي
4- عقد لقاءات تشاورية مع الأطراف المعنية بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني حسب ما يلزم حول مسودة الآليات والمعايير	التشاورات تم عقدها	المدى المتوسط	وزارة التربية وزارة التعليم العالي
5- تنقيح ووضع الصيغة النهائية لمسودة الآليات والمعايير على ضوء نتائج التشاورات	المسودة تم تنقيحها وإنجازها	المدى المتوسط	وزارة التربية وزارة التعليم العالي
6- اعتماد الآليات والمعايير بواسطة القنوات الرسمية المختصة	الآليات والمعايير تم إعتمادها وتطبيقها	المدى المتوسط	وزارة التربية وزارة التعليم العالي

الأولوية 10 التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام

المبادرة 10.1 تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

المؤشرات

- وجود آلية منسقة وفعالة لتعزيز التكامل
- النسبة المئوية لمنظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية التي تعبّر عن رضاها بتحسن مستوى التكامل

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- إنشاء آلية واضحة ومنظمة للتنسيق والتعاون بين هيئة "نزاهة" والمجتمع المدني	الآلية تمّ إنشاؤها وتفعيلها	المدى المتوسط	نزاهة
2- إجراء دراسة تحليلية عن واقع التنسيق والتعاون وسبل تطويره	الدراسة تمّ إنجازها	المدى المتوسط	نزاهة
3- إعداد مسودة توصيات لتعزيز التنسيق والتعاون على ضوء الدراسة	المسود تمّ إعدادها	المدى المتوسط	نزاهة
4- عقد إجتماعات تشاورية بين أبرز اصحاب حول مسودة التوصيات	الإجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى المتوسط	نزاهة
5- تنقيح مسودة التوصيات عل ضوء المشاورات	المسودة تمّ تنقيحها	المدى المتوسط	نزاهة
6- تقديم المسودة المنقّحة لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	المسودة المنقّحة تمّ اعتمادها	المدى القصير	نزاهة
7- وضع وتطبيق التوصيات المعتمدة	التوصيات يتمّ تطبيقها	المدى الطويل	نزاهة
8- رصد وتقييم جهود تنفيذ التوصيات	التقرير تمّ إنجازه	المدى الطويل	نزاهة

المبادرة 10.2	دعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي
المؤشرات	• عدد مبادرات المجتمع المدني ذات الصلة التي تمّ إطلاقها • النسبة المئوية من المستطلعين الذين يعبّرون عن رضاها عن نتائج مبادرات المجتمع المدني ذات الصلة التي تمّ إطلاقها

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- إجراء دراسة تحليلية بشأن المبادرات ذات الصلة التي تم تنفيذها في السابق	الدراسة تمّ إجراؤها	المدى القصير	نزاهة
2- عقد اجتماعات تشاورية بشأن نتائج وتوصيات الدراسة	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
3- إعداد إطار إرشادي بشأن المبادرات ذات الصلة التي يمكن دعمها	مسودة الإطار الإرشادي تمّ إعدادها	المدى القصير	نزاهة
4- عقد اجتماعات تشاورية بشأن الإطار الأرشادي	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
5- تنقيح مسودة الإطار الأرشادي عل ضوء المشاورات	المسودة تمّ تنقيحها	المدى القصير	نزاهة
6- تقديم المسودة المنقّحة لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	المسودة المنقّحة تمّ اعتمادها	المدى القصير	نزاهة
7- إطلاق آلية لدعم المبادرات المعدة وفقا للإطار الإرشادي	الآلية تمّ إطلاقها وبدأت توفر الدعم اللازم	المدى المتوسط	نزاهة
8- رصد وتقييم المبادرات المدعومة	التقرير تمّ إنجازه	المدى الطويل	نزاهة

المبادرة 10.3	إعداد وتنفيذ خطة خاصة بالجهات الحكومية للتواصل بفعالية مع وسائل الإعلام فيما يتعلق بمسائل النزاهة والفساد
المؤشرات	• النسبة المئوية من الجهات الحكومية ووسائل الإعلام التي تطبق الخطة • النسبة المئوية من الجهات الحكومية ووسائل الإعلام التي أفادت بتحسّن مستوى التواصل

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- إجراء دراسة تحليلية للتعاون بين الجهات الحكومية ووسائل الإعلام في مجال تواصل عموما	الدراسة تمّ إجراؤها	المدى لقصير	وزارة الإعلام، نزاهة
2- إعداد مسودة خطة مخصّصة لدعم التواصل بين الجهات الحكومية ووسائل الإعلام في مسائل النزاهة والفساد على ضوء نتائج الدراسة	مسودة الخطة تمّ إعدادها	المدى لقصير	وزارة الإعلام، نزاهة
3- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة حول مسودة الخطة	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى لقصير	وزارة الإعلام، نزاهة
4- تنقيح مسودة الخطة على ضوء المشاورات	المسودة تمّ تنقيحها	المدى لقصير	وزارة الإعلام، نزاهة
5- تقديم المسودة المنقحة لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	المسودة تمّ إعتمادها	المدى لقصير	وزارة الإعلام، نزاهة
6- تنفيذ خطة التواصل المعتمدة	الخطة تم تنفيذها	المدى الطويل	وزارة الإعلام، نزاهة
7- رصد وتقييم جهود تنفيذ خطة التواصل	التقرير تمّ إنجازه	المدى الطويل	وزارة الإعلام، نزاهة

المبادرة 10.4 وضع وتنفيذ برامج لتدعيم نزاهة وسائل الإعلام بما في ذلك مهنية العمل الصحفي

المؤشرات

- عدد الصحفيين وغيرهم من موظفي الوسائل الإعلامية الذين أتموا البرامج بنجاح
- نسبة المتدربين الذين بيّن التقييم تحسّن معارفهم ومهاراتهم في ضوء البرامج المنفذة

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- عقد ورش عمل حول نزاهة وسائل الإعلام بما في ذلك مهنية العمل الصحفي	ورش العمل تمّ عقدها	المدى القصير	وزارة الإعلام، نزاهة
2- وضع برامج تدريبية مخصّصة للصحفيين وغيرهم من موظفي الوسائل الإعلامية	البرامج التدريبية تمّ إعدادها	المدى المتوسط	وزارة الإعلام، نزاهة
3- تنفيذ البرامج التدريبية التي تمّ إعدادها	البرامج التدريبية تمّ تنفيذها	المدى الطويل	وزارة الإعلام، نزاهة
4- رصد وتقييم أثر البرامج التدريبية التي تمّ تنفيذها	التقرير تمّ إنجازه	المدى الطويل	وزارة الإعلام، نزاهة
5- إعداد مواد تعليمية لإدماجها في مناهج الجامعات والمعاهد التي تدرّس الإعلام	المواد التعليمية تمّ إعدادها	المدى المتوسط	وزارة الإعلام، نزاهة، وزارة التعليم العالي
6- تنفيذ مرحلة تجريبية في تدريس المواد التعليمية التي تم إعدادها	المرحلة التجريبية تمّ تنفيذها	المدى المتوسط	وزارة الإعلام، نزاهة، وزارة التعليم العالي
7- تقييم المرحلة التجريبية التي تم تنفيذها	التقرير تمّ إنجازه	المدى المتوسط	وزارة الإعلام، نزاهة، وزارة التعليم العالي
8- تنقيح المواد التعليمية على ضوء تقييم المرحلة التجريبية	المواد التعليمية تم تنقيحها	المدى الطويل	وزارة الإعلام، نزاهة، وزارة التعليم العالي
9- إدماج المواد التعليمية في مناهج الجامعات والمعاهد التي تدرّس الإعلام	المواد التعليمية المنقحة تمّ إدماجها رسميا في المناهج	المدى الطويل	وزارة الإعلام، نزاهة، وزارة التعليم العالي

• المحور الرابع: الهيئات المتخصصة

المدى القصير: قبل يونيو 2020 **المدى المتوسط: قبل أبريل 2022** **المدى الطويل: قبل أبريل 2024**

الأولوية 11 تنمية القدرات

المبادرة 11.1 وضع وتنفيذ استراتيجية داخلية لتطوير البنية الداخلية والقدرات الفنية لدى "نزاهة"

المؤشرات

- نسبة التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الداخلية المعتمدة
- مستوى كفاءة وفعالية "نزاهة" في أداء مهامها وفق القانون

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- إعداد واعتماد استراتيجية داخلية لهيئة "نزاهة"	الاستراتيجية تم إعدادها	المدى القصير	نزاهة
2- اقتراح سياسات وإجراءات جديدة أو معدّلة لدعم هيئة "نزاهة" في التنفيذ	مسودة الاقتراحات تمّ إنجازها	المدى القصير	نزاهة
3- تقديم السياسات والاجراءات المقترحة لاعتمادها	الاقتراحات المقدمة تمّ اعتمادها	المدى القصير	نزاهة
4- تنفيذ المرحلة الاولى من الاستراتيجية الداخلية	المرحلة الأولى تمّ تنفيذها	المدى القصير	نزاهة
5- تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الداخلية	المرحلة الثانية تمّ تنفيذها	المدى المتوسط	نزاهة
6- تقييم المرحلتين الأولى والثانية من تنفيذ الاستراتيجية الداخلية	التقرير تمّ إنجازه	المدى المتوسط	نزاهة، إستشاريون مستقلون
7- تنفيذ المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الداخلية	المرحلة الثالثة تمّ تنفيذها	المدى الطويل	نزاهة
8- تقييم المرحلة الثالثة من تنفيذ الاستراتيجية الداخلية	التقرير تمّ إنجازه	المدى الطويل	نزاهة، إستشاريون مستقلون

المبادرة 11.2	تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالهيئات الرقابية بشأن أدوارها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
المؤشرات	• وجود برامج تدريبية خاصة بالهيئات الرقابية الاخرى المعنية • مستوى تقدم معرفة ومهارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لدى موظفي الهيئات الرقابية الأخرى المعنية

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- إجراء دراسة لاحتياجات التدريب في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لدى الهيئات الرقابية الأخرى المعنية	الدراسة تمّ إنجازها	المدى القصير	نزاهة، ديوان المحاسبة، وزارة المالية، ديوان الخدمة المدنية
2- عقد ورش عمل مشتركة للهيئات الرقابية الأخرى المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	ورش العمل تمّ عقدها	المدى القصير	
3- إعداد واعتماد استراتيجية تدريبية مشتركة للهيئات الرقابية الأخرى المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على ضوء الدراسة وورش العمل	الاستراتيجية تم إعدادها	المدى القصير	
4- تنفيذ المرحلة الاولى من الاستراتيجية التدريبية المشتركة المعتمدة	المرحلة الأولى تمّ تنفيذها	المدى المتوسط	
5- تقييم المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية الداخلية المعتمدة	التقرير تمّ إنجازه	المدى المتوسط	
6- تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الداخلية المعتمدة	المرحلة الثالثة تمّ تنفيذها	المدى الطويل	
7- تقييم المرحلة الثانية من تنفيذ الاستراتيجية الداخلية المعتمدة	التقرير تمّ إنجازه	المدى الطويل	

المبادرة 11.3

تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالمحققين وأعضاء النيابة العامة والقضاة المعنيين بإنفاذ القوانين المتعلقة بتجريم الفساد وبالكشف والإبلاغ والتحقيق والملاحقة القضائية في تلك الجرائم

المؤشرات

- وجود برامج تدريبية خاصة بالهيئات الرقابية الاخرى المعنية
- مستوى تقدم معرفة ومهارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لدى موظفي الهيئات الرقابية الأرى المعنية

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- إجراء دراسة لاحتياجات التدريب في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لدى الهيئات الأخرى المعنية بانفاذ القانون	الدراسة تمّ إنجازها	المدى القصير	"نزاهة"، وزارة العدل، المجلس الأعلى للقضاء، النيابة العامة، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
2- عقد ورش عمل مشتركة للهيئات الأخرى المعنية بانفاذ القانون	ورش العمل تمّ عقدها	المدى القصير	
3- إعداد واعتماد استراتيجية تدريبية مشتركة للهيئات الأخرى المعنية بانفاذ القانون على ضوء الدراسة وورش العمل	الاستراتيجية تم إعدادها	المدى القصير	
4- تنفيذ المرحلة الاولى من الاستراتيجية التدريبية المشتركة المعتمدة	المرحلة الأولى تمّ تنفيذها	المدى المتوسط	
5- تقييم المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية الداخلية المعتمدة	التقرير تمّ إنجازه	المدى المتوسط	
6- تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الداخلية المعتمدة	المرحلة الثالثة تمّ تنفيذها	المدى المتوسط	
7- تقييم المرحلة الثانية من تنفيذ الاستراتيجية الداخلية المعتمدة	التقرير تمّ إنجازه	المدى الطويل	

الأولوية 12 حماية وتحفيز المبلغين عن الفساد

المبادرة 12.1 توسيع وتعزيز حماية المبلغين عن الفساد في القطاع العام

المؤشرات

- النسبة المئوية للجهات الحكومية التي اعتمدت السياسات والإجراءات الجديدة
- مستوى ارتفاع ثقة الجمهور بمنظومة حماية المبلغين عن الفساد

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تقييم السياسات والإجراءات المتبعة حاليًا لحماية المبلغين عن الفساد	التقييم تمّ إجراؤه	المدى القصير	نزاهة
2- إعداد مسودة السياسات والإجراءات الكفيلة بتعزيز حماية المبلغين عن الفساد	المسودة تمّ إعدادها	المدى القصير	نزاهة
3- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة لمراجعة وتنقيح المسودة	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
4- تنقيح مسودة السياسات والإجراءات	المسودة تمّ تنقيحها	المدى القصير	نزاهة
5- تقديم مسودة السياسات والإجراءات المنقحة لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	المسودة المنقحة تمّ اعتمادها	المدى القصير	نزاهة
6- تعميم السياسات والإجراءات المعتمدة على جميع الجهات الحكومية	السياسة والإجراءات تمّ تعميمها	المدى المتوسط	نزاهة
7- رصد وتقييم مدى تعميم السياسات والاجراءات المعتمدة وأثرها على ثقة الجمهور	التقرير تمّ إنجازه	المدى الطويل	نزاهة

المبادرة 12.2 إنشاء منصة إلكترونية وطنية آمنة عبر الانترنت للإبلاغ عن الفساد

المؤشرات

- النسبة المئوية من الإبلاغات المستلمة عبر المنصة الإلكترونية
- جودة مضمون الإبلاغات المستلمة عبر المنصة الالكترونية

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تصميم منصة الكترونية للابلاغ عن الفساد	التصميم تمّ	المدى القصير	نزاهة
2- إنشاء المنصة الالكترونية المصمّمة للابلاغ عن الفساد والإعلان عنها للجمهور	المنصة الالكترونية تمّ إنشاؤها والعلان عنا	المدى القصير	نزاهة
3- عقد دورات تدريبية للموظفين المعنيين بالمنصة الالكترونية المنشأة للابلاغ عن الفساد	الدورات التدريبية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
4- تنفيذ مرحلة تجريبية للمنصة الالكترونية المنشأة للابلاغ عن الفساد	المرحلة التجريبية تمّ تنفيذها	المدى القصير	نزاهة
5- تقييم المرحلة التجريبية للمنصة الالكترونية المنشأة للابلاغ عن الفساد	التقييم تمّ إجراؤه	المدى المتوسط	نزاهة
6- تنقيح المنصة الالكترونية المنشأة للابلاغ عن الفساد	المنصة الالكترونية تمّ تنقيحها	المدى المتوسط	نزاهة
7- عقد دورات تدريبية للموظفين المعنيين بالمنصة الالكترونية المنقحة	الدورات التدريبية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
8- إطلاق المنصة الالكترونية للابلاغ عن الفساد	المنصة الاكترونية المنقحة أصبحت متاحة على الانترنت	المدى المتوسط	نزاهة
9- وضع واعتماد برنامج تدريبي دائم ودوري للموظفين المعنيين بالمنصة الالكترونية	البرنامج التدريبي تمّ اعتماده	المدى المتوسط	نزاهة
10- تقييم القيمة المضافة للمنصة الالكترونية للابلاغ عن الفساد	التقييم تمّ إجراؤه	المدى الطويل	نزاهة

المبادرة 12.3	تطبيق برامج تحفيزية يشمل مكافأت و تكريم للمبلغين عن الفساد
المؤشرات	• وجود برنامج متكامل لتحفيز المبلغين عن الفساد من موظفي الجهات الحكومية • النسبة المئوية من المستطلعين الذين أفادوا أن البرنامج المعتمد نجح في تحفيزهم على الإبلاغ عن الفساد حال اكتشافه

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تقييم السياسات والإجراءات المتبعة حاليًا لتحفيز المبلغين عن الفساد	التقييم تمّ إجراؤه	المدى القصير	نزاهة
2- إعداد مسودة السياسات والإجراءات الكفيلة بتحفيز المبلغين عن الفساد	المسودة تمّ إعدادها	المدى القصير	نزاهة
3- عقد اجتماعات تشاورية مع أبرز أصحاب المصلحة لمراجعة وتنقيح المسودة	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة
4- تنقيح مسودة السياسات والإجراءات	المسودة تمّ تنقيحها	المدى القصير	نزاهة
5- تقديم مسودة السياسات والإجراءات المنقحة لاعتمادها عبر القنوات الرسمية	المسودة المنقحة تمّ اعتمادها	المدى القصير	نزاهة
6- تعميم السياسات والإجراءات المعتمدة على جميع الجهات الحكومية	السياسة والإجراءات تمّ تعميمها	المدى المتوسط	نزاهة
7- رصد وتقييم مدى تعميم السياسات والاجراءات المعتمدة وأثرها	التقرير تمّ إنجازه	المدى الطويل	نزاهة

الأولوية 13 التنسيق والتعاون

المبادرة 13.1 تعزيز التعاون والتنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون في مجال التحقيق والإدعاء والملاحقة القضائية في قضايا الفساد

المؤشرات

- وجود آلية رسمية للتنسيق والتعاون الدوري بين أجهزة إنفاذ القانون بشأن قضايا الفساد
- التحسن في مستوى كفاءة وفعالية التنسيق والتعاون بشأن قضايا الفساد

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تقييم السياسات والإجراءات المتبعة حاليًا للتنسيق والتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون بشأن قضايا الفساد	التقييم تمّ إجراؤه	المدى القصير	نزاهة، النيابة العامة
2- إعداد مقترح إنشاء آلية للتنسيق والتعاون تتضمن السياسات والإجراءات المقترحة على ضوء التقييم	المقترح تمّ إعداده	المدى القصير	نزاهة، النيابة العامة
3- عقد اجتماعات تشاورية حول المقترح بين أجهزة إنفاذ القانون وغيرهم من أبرز أصحاب المصلحة	الاجتماعات التشاورية تمّ عقدها	المدى القصير	نزاهة، النيابة العامة
4- تنقيح مقترح الآلية ولسياسات والإجراءات المتصلة على ضوء المشاورات	المقترح تمّ تنقيحه	المدى القصير	نزاهة، النيابة العامة
5- تقديم المقترح المنقحة لاعتماده عبر القنوات الرسمية	المقترح المنقّح تمّ اعتماده	المدى القصير	نزاهة، النيابة العامة
6- إنشاء الآلية وتطبيق السياسات والإجراءات المتصلة	الآلية تمّ انشاؤها وتفعيلها	المدى المتوسط	نزاهة، النيابة العامة
7- متابعة مدى الالتزام بالآلية والسياسات والاجراءات المتصلة وأثرها على الكفاءة والفعالية في التنسيق والتعاون	تقرير دوري يتمّ إعداده	المدى الطويل	نزاهة، النيابة العامة

المبادرة 13.2

إنجاز التزامات دولة الكويت في إطار آلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل تشاركي وفعال

المؤشرات

- وجود تقارير وطنية معدة بشكل تشاركي وفعال ومنشورة
- النسبة المئوية للتوصيات المنبثقة عن التقارير التي تمّ تطبيقها

الخطوات الرئيسية	معيار الإنجاز	تاريخ الإنجاز	الجهات المنفذة
1- تشكيل لجنة دائمة تعنى بمتابعة التزمات دولة الكويت في إطار آلية الاستعراض بشكل تشاركي وفعال	اللجنة تمّ تشكيلها	المدى القصير	نزاهة
2- إعداد التقييم الذاتي المتعلق بالفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	التقييم الذاتي تمّ إعداده	المدى القصير	نزاهة
3- إنهاء ونشر التقرير الوطني الختامي وملخصه التنفيذي المتعلق بالفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	التقرير الوطني الختامي وملخصه التنفيذي تمّ نشرهما	المدى القصير	نزاهة
4- وضع واعتماد خطة عمل لمتابعة تطبيق التوصيات الصادرة آلية الاستعراض بشأن الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	خطة العمل تمّ اعتمادها	المدى القصير	نزاهة
5- رصد وتقييم مدى الالتزام بخطة العمل المعتمدة	التقرير تمّ إنجازه	المدى القصير	نزاهة
6- إعداد التقييم الذاتي المتعلق بالفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	التقييم الذاتي تمّ إعداده	المدى القصير	نزاهة

7- إنهاء ونشر التقرير الوطني الختامي وملخصه التنفيذي المتعلق بالفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	التقرير الوطني الختامي وملخصه التنفيذي تمّ نشرهما	المدى القصير	نزاهة
8- وضع واعتماد خطة عمل لمتابعة تطبيق التوصيات الصادرة آلية الاستعراض بشأن الفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	خطة العمل تمّ اعتمادها	المدى القصير	نزاهة
9- رصد وتقييم مدى الالتزام بخطة العمل المعتمدة	التقرير تمّ إنجازه	المدى القصير	نزاهة

ملحق (4)

ملحق 4 - الجدول الزمني المقترح

• المحور الأول: القطاع العام

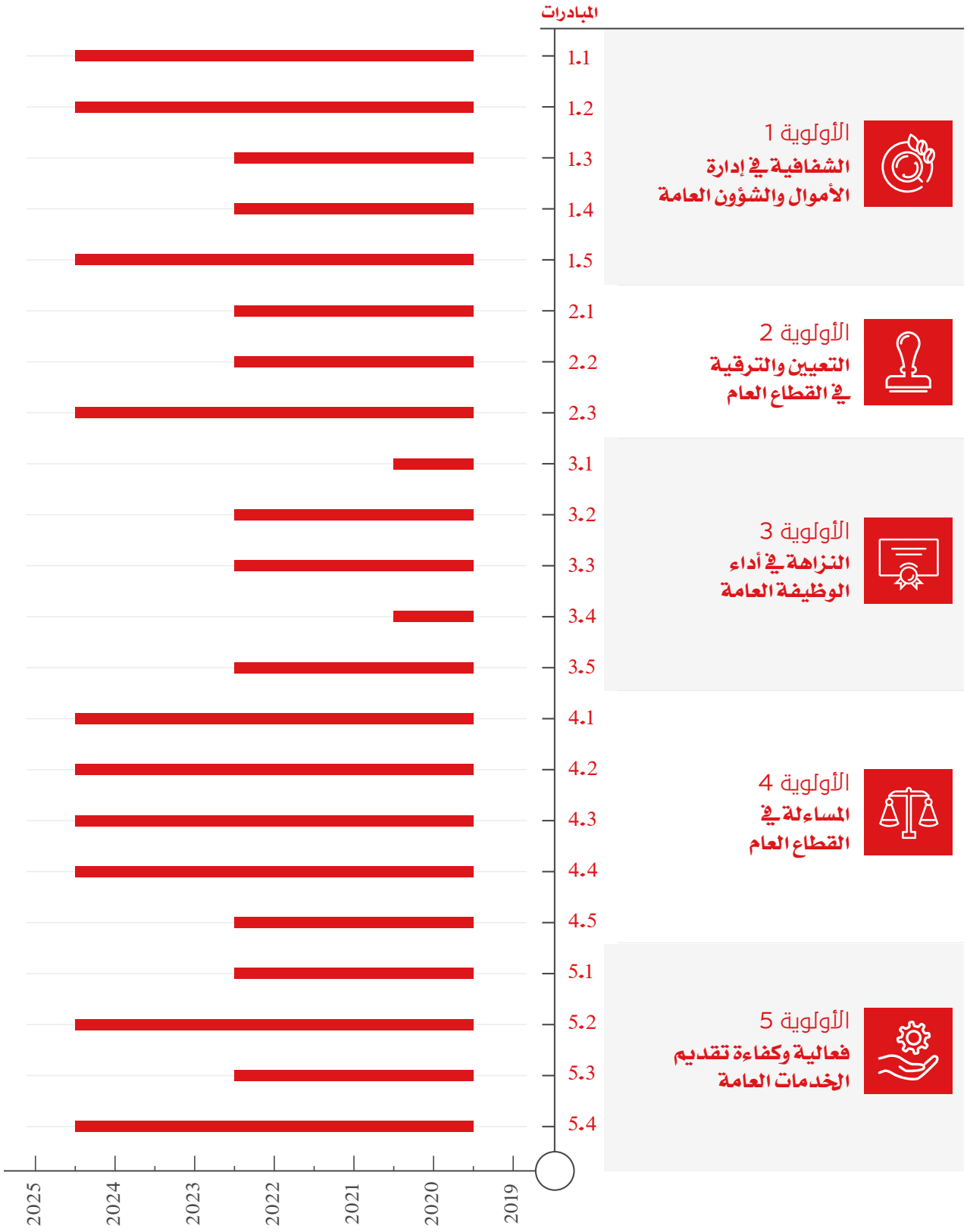

1.1 ضمان الحق في الحصول على المعلومات

1.2 مراجعة وتعديل النصوص القانونية المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية

1.3 تعزيز الالتزام بنظام الكشف عن الذمة المالية وتطويره

1.4 الوقاية من الفساد في مجال المناقصات العامة

1.5 دعم الجهات الحكومية لنشر المعلومات عن أعمالها بشكل دوري

2.1 إرساء معايير موضوعية على أساس الكفاءة للدخول إلى الوظيفة العامة والتدرّج فيها

2.2 إقرار آلية خاصة لاختيار شاغلي المناصب العليا بشكل شفاف وفق معايير موضوعية

2.3 تدعيم نظام الخدمة المدنية والنظر في إنشاء معهد مختص لتدريب موظفي القطاع العام باختلاف درجاتهم

3.1 مراجعة وتنقيح مدونة قواعد سلوك موظفي القطاع العام التابعين للسلطة التنفيذية

3.2 إعداد وتنفيذ برامج تدريبية حول مدونة سلوك موظفي القطاع العام

3.3 إعداد مدونات سلوك خاصة بأعضاء مجلس الأمة والعاملين بمجلس الأمة

3.4 دعم المجلس الأعلى للقضاء لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة وسائر الموظفين العامين العاملين تحت إشرافهم

3.5 دعم وزارة الداخلية لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بموظفيها بمن فيهم أعضاء الشرطة

4.1 تطوير إدارة أداء الموظفين العامين وإجراء تقييمات دورية لهم

4.2 مراجعة وتعزيز معايير وآليات المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة

4.3 مراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة

4.4 إرساء وتفعيل منظومة لإدارة تعارض المصالح

4.5 تعديل التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع بشكل فعال

5.1 مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة

5.2 متابعة العمل على إعداد وتطوير منصات الحكومة الإلكترونية اللازمة لميكنة إجراءات الحصول على الخدمات العامة

5.3 إعداد أدلة مبسّطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقيًا والكترونيا

5.4 إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام

• المحور الثاني: القطاع الخاص

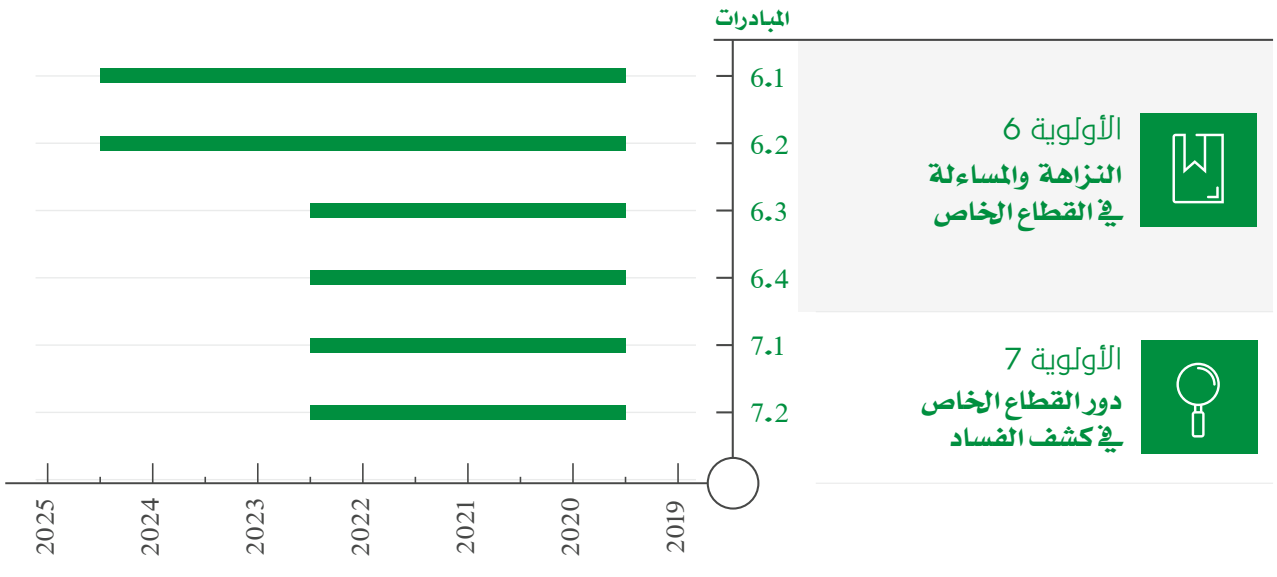

6.1 مراجعة وتعزيز نظم وإجراءات التدقيق المحاسبي في كيانات القطاع الخاص على اختلافها

6.2 وضع برامج للتوعية والتدريب والتشجيع على الممارسات الأخلاقية في ممارسة الاعمال التجارية

6.3 متابعة العمل على إرساء مبادئ وممارسات حوكمة الشركات

6.4 تطوير التشريعات المتعلقة بتجريم الفساد في القطاع الخاص

7.1 تشجيع وحماية المبلغين عن الفساد من جانب القطاع الخاص

7.2 مراجعة وتعزيز آليات التعاون بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد

• المحور الثالث: المجتمع

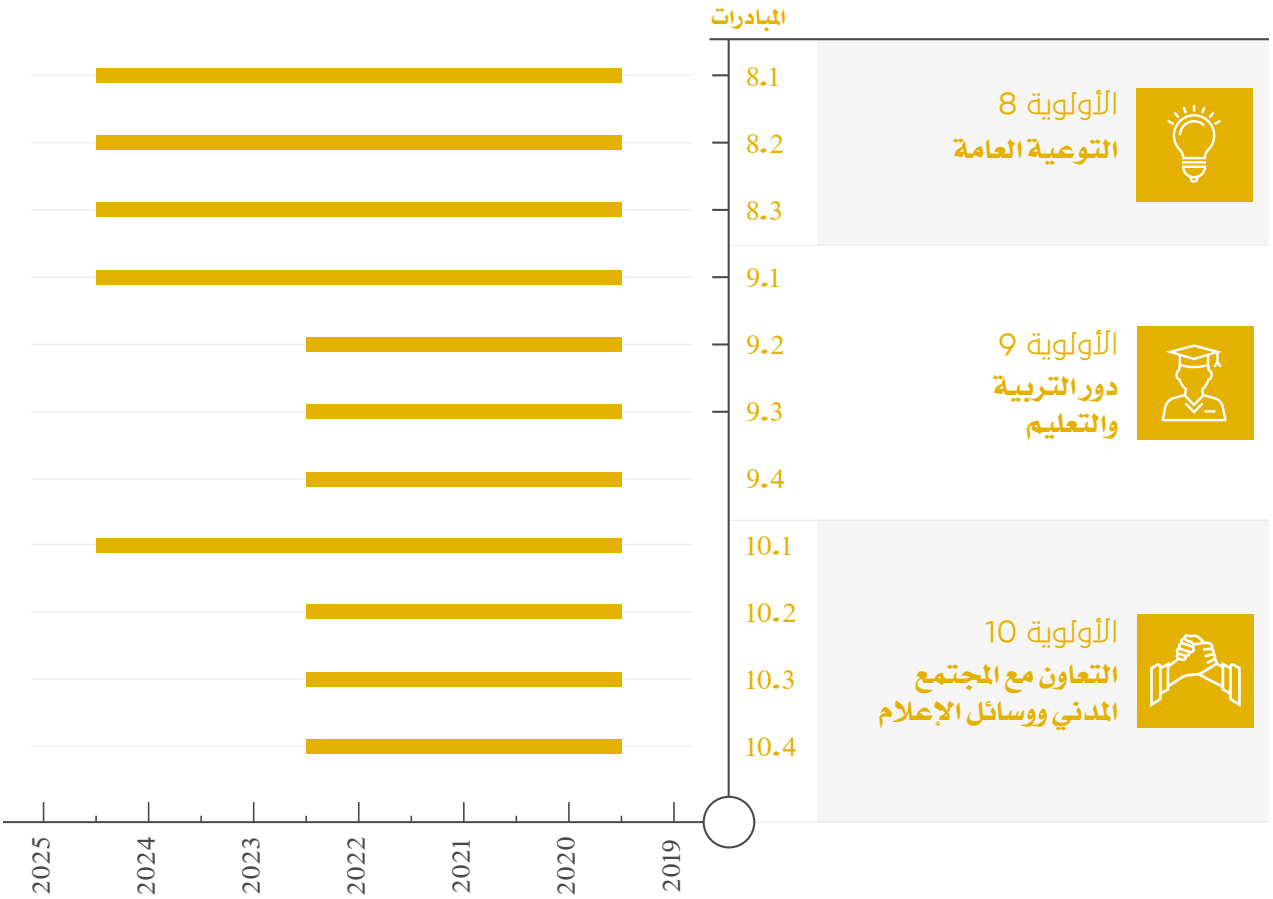

الأولوية 8
التوعية العامة

الأولوية 9
دور التربية والتعليم

الأولوية 10
التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام

8.1 — إعداد وتنفيذ برامج وطنية لتوعية المواطنين والمقيمين حول الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعلاقتها بـ «رؤية كويت جديدة 2035»

8.2 — غرس القيم المضادة للفساد في المجتمع بكافة فئاته و شرائحه من خلال الأسرة ووسائل الإعلام والمؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها

8.3 — إعداد وتنفيذ برامج للتواصل مع المجتمع، بما في ذلك الحملات التوعوية، لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط «نزاهة» ودور المواطنين

9.1 — إدماج القيم المضادة للفساد والمعارف المتعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع في المناهج الدراسية

9.2 — تدريب العاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد

9.3 — مراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الجامعات و المعاهد

9.4 — متابعة العمل على وضع وتنفيذ آليات لمكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية ووضع معايير موضوعية لمعادلتها

10.1 — تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

10.2 — دعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي

10.3 — إعداد وتنفيذ خطة خاصة بالجهات الحكومية للتواصل بفعالية مع وسائل الإعلام فيما يتعلق بمسائل النزاهة والفساد

10.4 — وضع وتنفيذ برامج لتدعيم نزاهة وسائل الإعلام بما في ذلك مهنية العمل الصحفي

• المحور الرابع: الهيئات المتخصصة

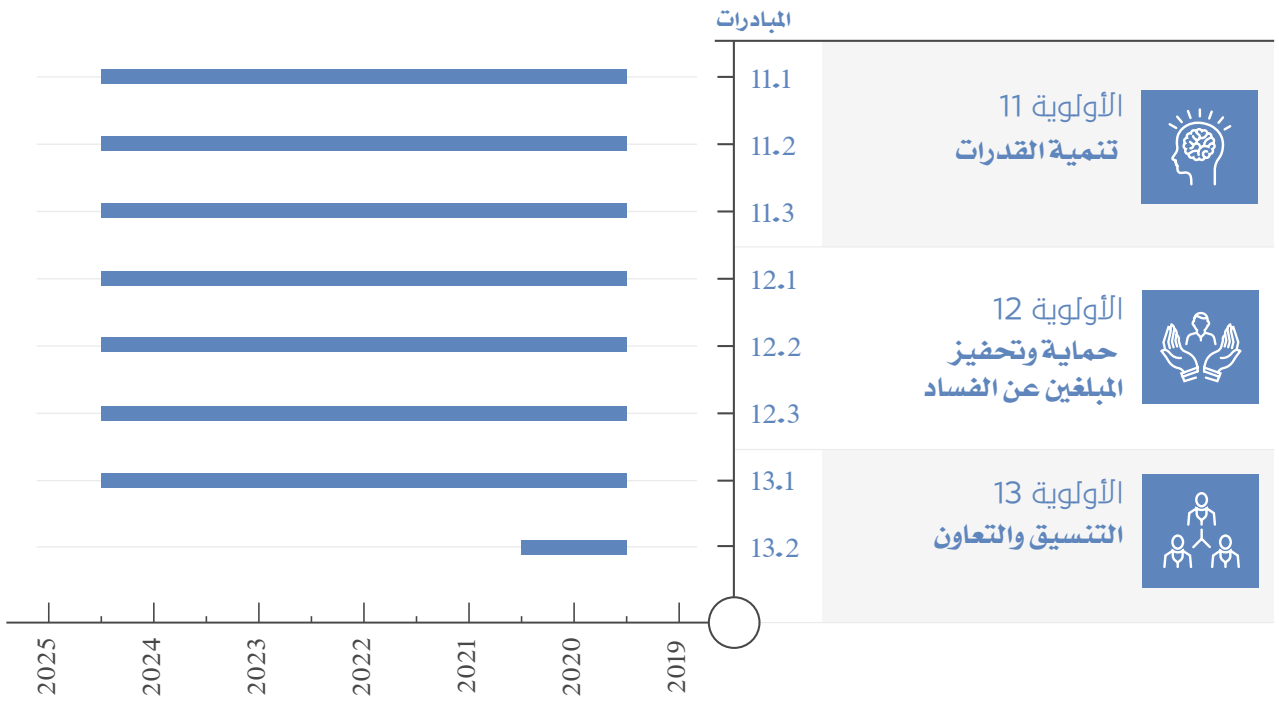

11.1 وضع وتنفيذ استراتيجية داخلية لتطوير البنية الداخلية والقدرات الفنية لدى "نزاهة"

11.2 تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالهيئات الرقابية بشأن أدوارها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

11.3 تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالمحققين وأعضاء النيابة العامة والقضاة المعنيين بإنفاذ القوانين المتعلقة بتجريم الفساد وبالكشف والإبلاغ والتحقيق والملاحقة القضائية في تلك الجرائم

12.1 توسيع وتعزيز حماية المبلغين عن الفساد في القطاع العام

12.2 إنشاء منصة إلكترونية وطنية آمنة عبر الانترنت للإبلاغ عن الفساد

12.3 تطبيق برامج تحفيزية يشمل مكافآت و تكريم للمبلغين عن الفساد

13.1 تعزيز التعاون والتنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون في مجال التحقيق والإدعاء والملاحقة القضائية في قضايا الفساد

13.2 إنجاز التزامات دولة الكويت في إطار آلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل تشاركي وفعال

ملحق (5)

النتيجة المستهدفة	المؤشر	مصدر البيانات	الوضع الحالي	2020	الهدف 2021	الهدف 2022	الهدف 2023	الهدف 2024	السند
إرتفاع مستوى النزاهة ومكافحة الفساد في دولة الكويت	منسوب ثقة المواطنين والمقيمين في الهيئة العامة لمكافحة الفساد	جهة مستقلة يتم التعاقد معها	يجب جمع البيانات قبل أكتوبر 2019	ارتفاع بنسبة 10%	ارتفاع بنسبة 20%	ارتفاع بنسبة 40%	ارتفاع بنسبة 60%	ارتفاع بنسبة 80%	إستطلاع رأي العامة
	منسوب ثقة القطاع الخاص بنزاهة بيئة الأعمال	جهة مستقلة يتم التعاقد معها	يجب جمع البيانات قبل أكتوبر 2019	---------	---------	ارتفاع بنسبة 10%	ارتفاع بنسبة 30%	ارتفاع بنسبة 60%	إستطلاع رأي التنفيذيين
	عدد القوانين واللوائح الجديدة التي تم اقرارها ووضعها موضع التنفيذ تطبيقا للاتفاقية الأممية	"نزاهة"	نبدأ من صفر	---------	3	---------	3	---------	دراسة التقييم الذاتي
مستوى نزاهة القطاع العام وتطوير وفعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدّمها ارتفعت في إطار من الشفافية والمساءلة	علامة الكويت على مؤشر مدركات الفساد	الشفافية الدولية	أدخل البيانات	---------	---------	علامتان	5 علامات	7 علامات	المؤشر الدولي
	منسوب رضا مستخدمي الخدمات العامة المستهدفة عن سهولة الحصول عليها وخلوها من الرشوة أو الواسطة	"نزاهة"	يجب جمع البيانات قبل أكتوبر 2019	---------	---------				إستطلاع تجارب المستخدمين
القطاع الخاص اكثر إنخراطا في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	عدد الشركات التي إعتمدت تدابير داخلية جديدة لتعزيز النزاهة والابلاغ عن الفساد	"نزاهة"	يجب جمع البيانات قبل أكتوبر 2019						دراسة

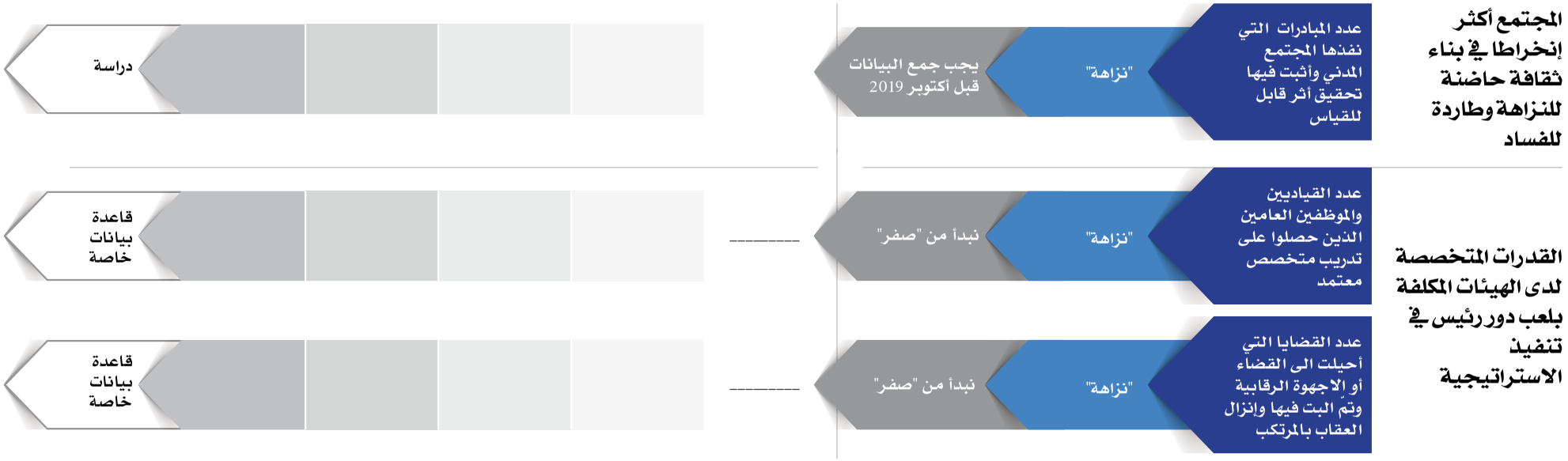

نشاطات الرصد والتقييم

النشاط	الهدف	الزمن	الفعل	الجهة المنفذة
الرصد	تحليل تقدم الاستراتيجية وفق مصفوفة التنفيذ	كل 3 أشهر	يقوم الفريق المعني بمراقبة تقدم العمل وإعداد تقرير بشأنه وفق النموذج المعتمد	"نزاهة"
إدارة المخاطر	الحدّ من المخاطر التي يمكن أن تؤثر بالاستراتيجية	كل 3 أشهر	يقوم الفريق المعني بتحديد المخاطر وتقييمها واقتراح طرق تقليصها وضع مصفوفة خاصة بذلك ويحدثها	"نزاهة"
التعلم	توثيق المعرفة المنبثقة عن الاستراتيجية والاستفادة منها	كل 3 أشهر	يجمع الفريق المعني المعلومات حول الممارسات الجيدة والدروس المستفادة ويدونها	"نزاهة"
تقييم دوري	مراجعة الاداء بالنظر الى مصفوفة التنفيذ	كل 3 أشهر	تقوم اللجنة العليا بدراسة ما يرفع اليها من تقارير ومعلومات وتتخذ القرارات بشأنها لضمان حسن التنفيذ	"نزاهة"، اللجنة العليا
جودة تنفيذ الاستراتيجية	تقييم الاستراتيجية	ختام الاستراتيجية	يقوم الفريق المعني بتحديد نقاط القوة والضعف بالنظر الى المعايير المذكورة تمهيدا لاتخاذ قرارات بشأنها	"نزاهة"، لجنة الرصد والتقييم
تقرير ختامي	توثيق نشاطات الاستراتيجية وما نتج عنها	خلال السنة الأخيرة من تنفيذ الاستراتيجية	يتم إعداد تقرير يلخص أبرز النشاطات وتقدم العمل بالنسبة لمصفوفة التنفيذ مع ذكر التحديات والمخاطر والتوصيات لبناء الاستراتيجية المقبلة	"نزاهة"، اللجنة العليا

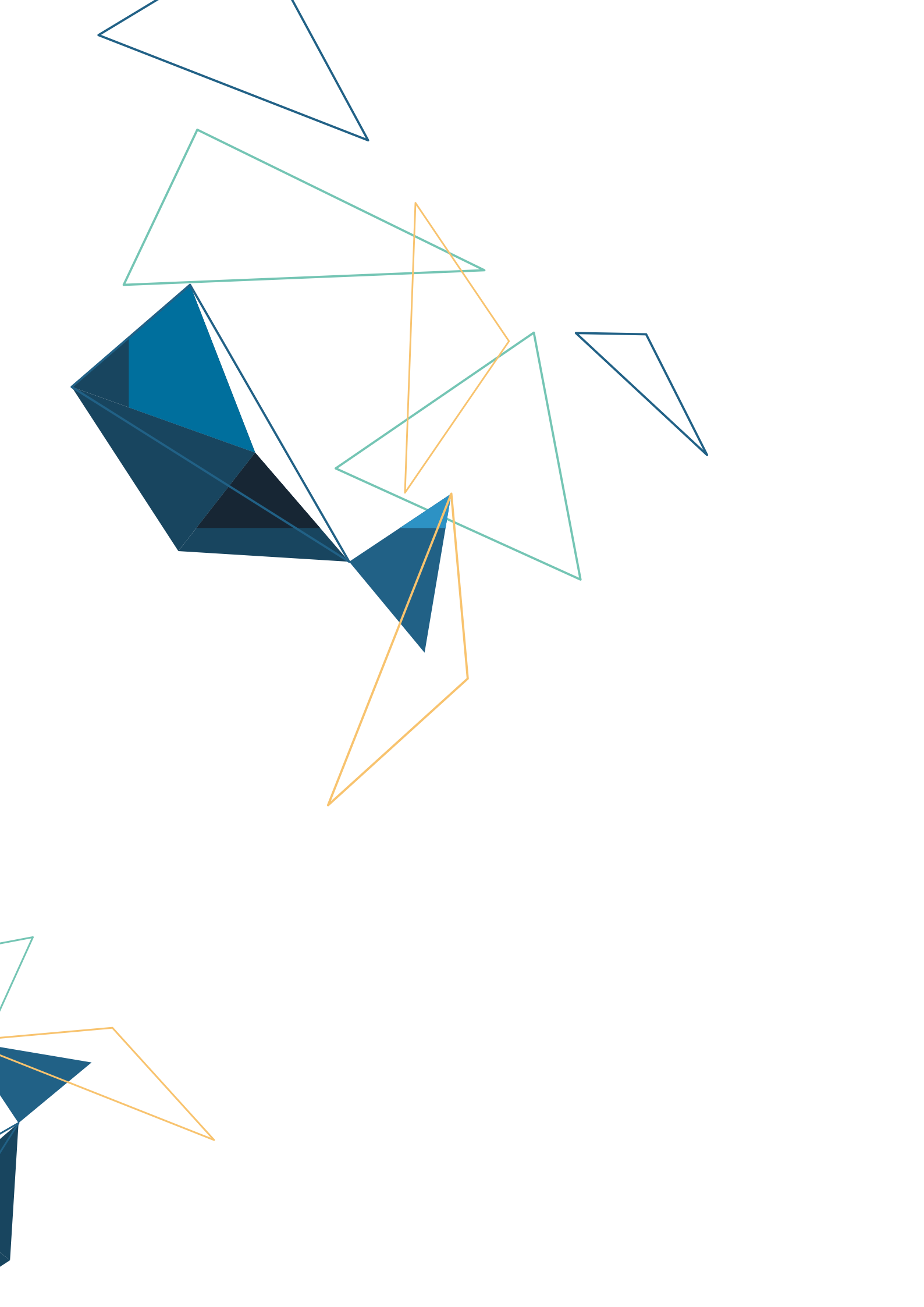

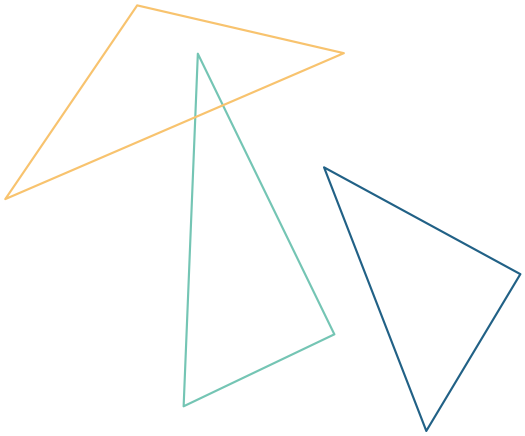

الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority

@nazaha_gov_kw www.nazaha.gov.kw